mngool.com

الولايات
المتحدة الإمريكية
من المستَعْمَرة إلى الهيمنة

إعداد
أ.د. عبدالوهاب بن صالح بابعير

الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

ⓒ عبدالوهاب صالح بابعير ، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بابعير - عبدالوهاب صالح

الولايات المتحدة الإمريكية من المستَعْمَرة إلى الهيمنة. /

عبدالوهاب صالح بابعير - جدة ، ١٤٢٦هـ.

١٧٦ ص - ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٠-٨٢٢-٤٩-٩٩٦٠

١ - الولايات المتحدة ٢ - الولايات المتحدة - الاحوال السياسية أ - العنوان

ديوي ٩٧٢ ١٤٢٦/٦٨٢٨

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦٨٢٨

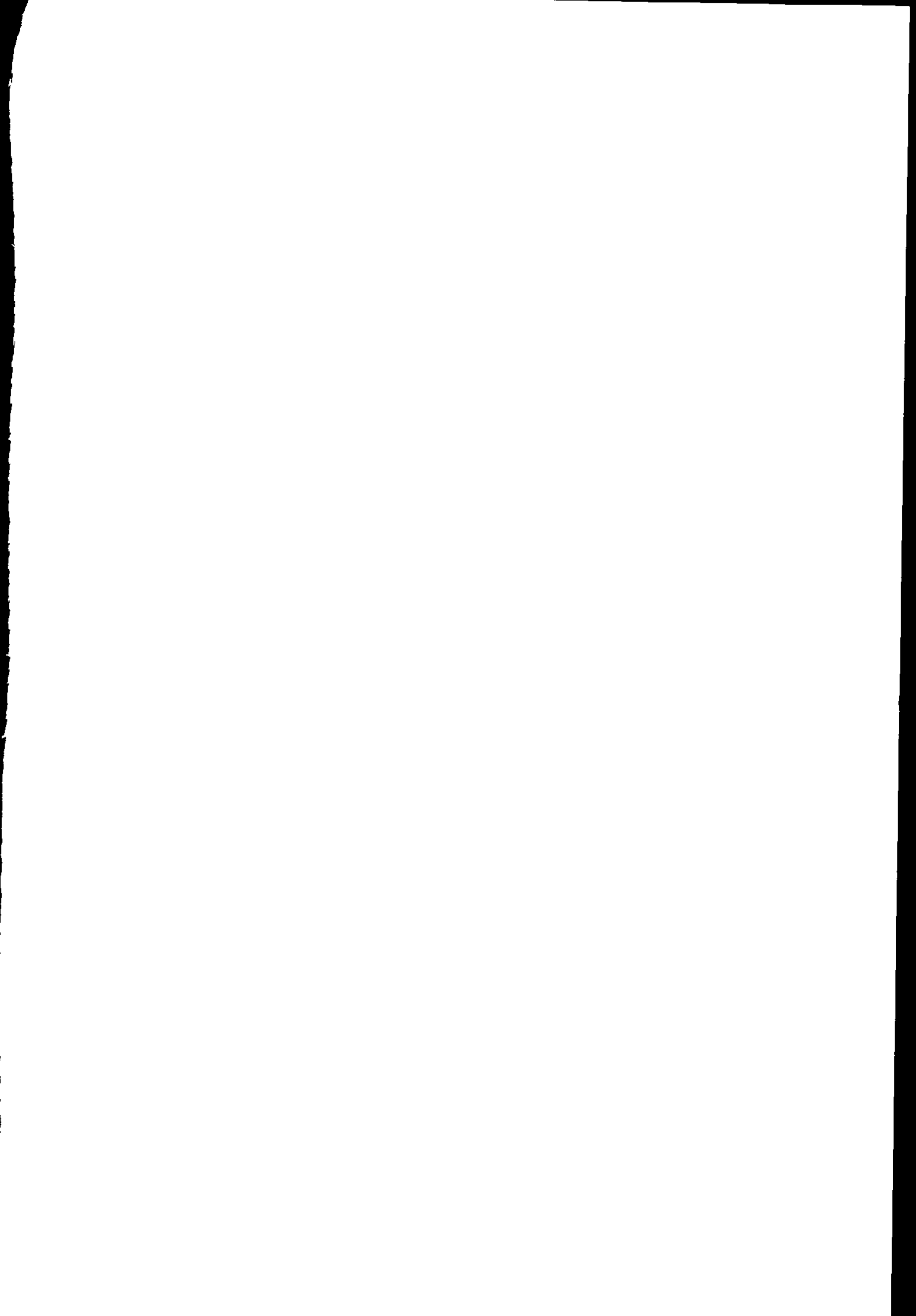
ردمك : ٠-٨٢٢-٤٩-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

يهدف هذا الكتاب إلى إعطاء صورة مبسطة للتاريخ الأمريكي منذ الكشوف الجغرافية الأوروبية وحتى مطلع هذا القرن الحادي والعشرين. وهو تاريخ لدولة أصبحت القوة العظمى الوحيدة وآخر الإمبراطوريات. فمع حلول القرن العشرين، أصبحت أمريكا قوة عالمية. ففي عام ١٩٠٠م، أصبح تعداد سكانها يزيد عن ٧١ مليون نسمة وبما يفوق تعداد سكان روسيا أو أي أمة أوروبية. ووصل إنتاج الفحم الأمريكي إلى ٢٤٤ مليون طن سنوياً (بما يساوي إنتاج بريطانيا) وإنتاج الحديد ١٠ ملايين طن سنوياً (ضعف إنتاج ألمانيا الدولة الثانية عالمياً في إنتاجه) وبواسطة المخترعين الأمريكيين مثل أديسون وبيل والأخوة رايت، والممولين مثل روكفلر ودي يونت أصبحت أمريكا رائدة الثورة الصناعية التي اعتمدت على الكهرباء والكيمياويات والبترول.

ومن خلال وفرة الأراضي الزراعية وشبكة السكك الحديدية الهائلة، أصبحت أمريكا " سلة خبز العالم " وفي الوقت نفسه، تحولت أمريكا إلى قوة تصديرية عالمية. وكان ذلك حافزاً للأمريكيين على القيام بدور عالمي، وجاءت المتغيرات العالمية لتشجيع ذلك. فالقوى الأوروبية التقليدية كانت قد دخلت مرحلتها الاستعمارية الأخيرة في الوقت الذي بنت فيه أمريكا قوة عالمية لحماية مصالحها والوصول إلى أسواقها.

لذلك يمكن القول، بأن الولايات المتحدة، استرعت اهتمام الكثير من الدارسين والباحثين وعلماء التاريخ والعلوم السياسية والاقتصادية من ناحية نجاح هذه الدولة في أن تصبح قوة عظمى في مدى قصير لا يتجاوز عدة قرون، ومن ناحية إنجازاتها الواضحة في المجالات الصناعية والاقتصادية والعلمية، ومن ناحية تجربتها الديمقراطية الواضحة. لذلك أطرح هذه المساهمة المتواضعة في إبراز كيفية تحول تلك المستعمرات المتناثرة إلى دولة متحدة مهابة الجانب، وأصبحت في مدى وجيز أغنى وأكبر وأقوى دولة في العالم.

وفي منتصف القرن العشرين، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة

قوة عالمية تتمتع بثروة وازدهار لم تعرفها دولة أخرى ووصلت إلى أعلى مراتب القوة، ووسعت من مصالحها وتأثيرها إلى ما هو أبعد كثيراً من حدودها. فالتجارة الأمريكية بالسفن والطائرات، كانت تصل إلى أبعد المدن. والدولار الأمريكي أصبح مقياس العملات العالمية. والبنوك والاستثمارات الأمريكية أصبحت في كل مكان. والأغذية والملابس والأفلام السينمائية والآلات الأمريكية أصبحت منتشرة في العالم. والمساعدات الاقتصادية والقواعد العسكرية الأمريكية، أصبحت في أماكن كثيرة من العالم، وبشكل غير مسبوق من قوة عالمية أخرى.

وقد ارتبط خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى. وأصبحت مسيطرة على القوة الآسيوية الأكبر (اليابان)، وعلى أقوى أمة أوروبية محتملة (ألمانيا)، بينما كان الاتحاد السوفيتي في مرحلة بناء القوة الاقتصادية، ودخلت الدول المستعمرة في مرحلة فراغ قوة، أي أن قوة الولايات المتحدة ارتبطت بضعف القوة الخارجية. غير أن ضعف القوة الخارجية لا يخلق وحدة قوة عظمى؛ فعناصر القوة الأمريكية كانت عناصر داخلية بالأساس.

وقد كان "الحلم الإمبراطوري الأمريكي" هو الدافع وراء "سياسة الاحتواء"، أي مواجهة الاتحاد السوفيتي من أجل توسع الدور العالمي لأمريكا، إذ أنه بدون ذلك الدافع الإمبراطوري كان من الممكن التعايش بين أمريكا والاتحاد السوفيتي. وقد تطلبت تلك الاستراتيجية خارجياً، أن تكون الولايات المتحدة قوة عسكرية متعاظمة لمنع تحدى النظام الأمريكي داخلياً تأهيل الأمريكيين دعائياً، وإقناعهم بتحمل التضحيات المادية من أجل ضمان الإمساك بدفة العالم. وفي إطار المواجهة مع الاتحاد السوفيتي طوقت الولايات المتحدة العالم بالأحلاف العسكرية. ففي عالم ١٩٤٩م أنشأت حلف الأطلنطي **NATO** لحماية أوروبا الغربية والبحر المتوسط من النفوذ الشيوعي. وفي عام ١٩٥٤م أنشأت حلف جنوب شرق آسيا **SEATO** وأعقبه حلف **CENTO** عالم ١٩٥٥م الذي أصبح حلف بغداد عام ١٩٥٩م.

بيد أن توسع الدور العالمي لم يعتمد فقط على المساعدات الاقتصادية والتدخل العسكري والأحلاف، بل اعتمد أيضاً على القوة الاقتصادية والدور الثقافي لأمريكا، وكان انتصار الولايات المتحدة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩م، أساساً، بسبب القدرة الاقتصادية والقدرة الثقافية لأمريكا. وبانهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. وبنهاية القرن العشرين (القرن الأمريكي)، أصبحت الإمبراطورية الأمريكية تستحوذ على قوة عسكرية واقتصادية وثقافية، لا تدانيها قوة أخرى، وبصورة غير مسبوقة في التاريخ.

بيد أن التطور الأهم في أمريكا بنهاية القرن العشرين، هو تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ما بعد الصناعي، تمثل في صناعات الاتصالات والمعلومات والترفيه والوسائط الثقافية القلب المحرك له. وقد ارتبط تحول أمريكا إلى الاقتصاد مابعد الصناعي، بتحول في مفهوم الهيمنة الأمريكية من مجرد "هيمنة عسكرية واقتصادية" إلى "هيمنة ثقافية". إذ بالرغم من أن الإنفاق العسكري الأمريكي هو الأكبر في العالم، إلا أن أمريكا في حرب الخليج ١٩٩١م، وحرب كوسوفا ١٩٩٢م احتاجت لدعم عسكري واقتصادي من دول حليفة وصديقة.

إن تاريخ البشرية لم يشهد إمبراطورية هيمنت على العالم مثل هيمنة الإمبراطورية الأمريكية. وهيمنة الإمبراطورية الأمريكية يمكن أن تأفل في حال عجز قدرتها الاقتصادية عن تحمل قدرتها العسكرية أو في حال انحطاط النموذج الاجتماعي والثقافي (صراع عرقي وثقافي تغير ديموغرافي انهيار اجتماعي تحت وطأة العنف والجريمة والمخدرات والفقر والزلازل ... الخ. ولكن الهيمنة الأمريكية ستتراجع بالتأكيد مع صعود أقطاب دولية مثل الصين، آسيا، أوروبا الموحدة. إلا أن النظام العالمي في هذه الحالة سيكون "أحادي القوة العظمى متعدد الأقطاب" أي أحادي الإمبراطورية غير أحادي الهيمنة.

آمل أن يسهم هذا الكتاب في إتاحة الفرصة بشكل أعمق وأوسع، لما لأمريكا من دور مركزي في مصائر العالم ومنطقتنا العربية بشكل خاص، وأن يفتح المجال واسعاً أمام الدارسين والباحثين.

الفصل الاول

حركة
الكشوف الجغرافية

أحوال أمريكا
الشمالية قبل حركة الكشوف

الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت دولة كبرى في العصر الحديث، وارتبط تاريخها بالتاريخ العالمي، وتطورت علاقاتها بسرعة فائقة مع غيرها من دول العالم في المجالات كافة: السياسية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك؛ دراسة تاريخها الحديث والمعاصر وظروف نشأتها من الأهمية بمكان، خاصة بالنسبة للعالم الجديد وأوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى.

ولكي نعطي الأمر حقه ونستوفيه، فلا بد من لمحة جغرافية تبرز جوانب الأهمية والتطور التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبحت دولة كبرى تلعب دوراً هاماً في مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية للعالم.

تحتل الولايات المتحدة الأمريكي جزءاً كبيراً وهاما من قارة أمريكا الشمالية، وتمتلك مساحة كبيرة، غنية بالخيرات والموارد الاقتصادية من أراض زراعية شاسعة ووديان وأنهار كبيرة وهامة، والأرض التي احتوتها الولايات المتحدة الأمريكية تقع بين خطي العرض ٢٦ و٥٥ْ، فأصبحت التضاريس الطبيعية في هذه المنطقة ذات أثر بارز على سير مستقبل الأمة الأمريكية، وأن المسالك المائية الكبيرة والخُلجان التي تقع على ساحل المحيط الأطلس، أدت إلى قيام مستوطنات صغيرة وعديدة، بدلاً من مستوطنات كبيرة الحجم وقليلة العدد. وقد أضفت على أمريكا في مطلع تاريخها ونشأتها مجموعة وفيرة من النظم وأخذت كل منها طابعها الخاص، وذلك قبل أن تتمتع هذه البلاد باستقلالها، واستطاعت أن تكوّن في تلك الفترة التي سبقت الاستقلال اتحاداً فيدرالياً ينظِّم لها شؤون حياتها، ويجعلها إلى حدٍ كبير تنعم بالأمن والاستقرار والرخاء.

أجمعت مصادر التاريخ على أن الهنود الحمر هم أول من سكن قارة أمريكا الشمالية، هاجروا إليها من آسيا في الشمال، ثم انحدروا من الآسكا التي أقاموا فيها فترة من الزمن، إلى مناطق أكثر حرارة؛ تظهر فيها الشمس ويغطي الدفء معظم ربوعها. وتشير المصادر أن كرستوفر كولومبس هو الذي أطلق كلمة الهنود على هذه العناصر التي تشكل سكان قارة

أمريكا الشمالية الأصليين، الذين مارسوا الرعي والصيد والزراعة البدائية في بداية أمرهم.

إلا أن أهل الشمال الاسكندنافيين هم أول الرجال البيض الذين أشارت المصادر إلى وصولهم هذه البقعة من الأرض، انسلّوا من شمال أوروبا بسفنهم التجارية المستديرة إلى أن وصلوا منطقة جرينلاند Green Land، وكان ذلك في حوالى عام ٩٨٥م، إلا أنهم لم يستطيعوا الصمود طويلاً بسبب الصدام مع الهنود الحمر، الذين عاقوا تقدمهم واجتياحهم لأراضيهم التي استوطنوا فيها منذ زمن طويل.

لقد كانت المرحلة الثانية من مراحل الاستيطان في قارة أمريكا الشمالية هي مرحلة الكشوف الجغرافية، وكانت الأطماع الاستعمارية الأولى أو المبكرة، أي حتى أوائل القرن التاسع عشر، مرتبطة أشد الارتباط بالكشوف الجغرافية.. ولذلك كانت لها أسبابها الخاصة الوثيقة الصلة بحركة الكشوف، ومختلفة تماماً عن الأسباب والدوافع التي كانت وراء الأطماع الاستعمارية، التي ظهرت بعد ذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين، وخصوصاً الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، وهي دوافع وثيقة الصلة بالتطور الاقتصادي في أوروبا.

كانت دراسة أحوال أمريكا الشمالية التي أشرنا إليها، بشكل موجز؛ هي أحوال البلاد والأرض، التي تكونت فيها دولة الولايات المتحدة فيما بعد، ودراسة الظروف الطبيعية والبشرية، ساعدت على الكشف، كما ساعدت بعد ذلك، على نمو وتطور الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت تلك العوامل على قيام دولة لها مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في وقت وجيز، فأسهمت هذه المؤسسات والنظم على بروز دولة أصبحت من أقوى وأعظم دول العالم في التاريخ الحديث والمعاصر.

الكشوف الجغرافية:

لقد كانت البرتغال، ومعها أسبانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطلعت إلى الكشف والاستعمار والسيطرة. ويعود ذلك لأسباب عديدة تخص كل دولة من الدولتين. وكانت حركة الكشوف الجغرافية، التي تم جزء كبير منها في القرن الخامس عشر، هي أهم نتيجة

للنهضة الأوروبية ؛ فلقد تمكن الملاحون الأوروبيون من التوصل إلى نتائج هامة في مجال الكشف الجغرافي وفي تاريخ العالم، مثل اكتشاف الأمريكتين ابتداء منذ عام ١٤٩٢م، واكتشاف رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨م.

ولقد كانت معلومات أهل أوروبا عن العالم ضئيلة، ومعظمها من نسج الخيال، وكان ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى عدة عوامل من أهمها :

١ - ضعف مقدرة الإنسان على الملاحة في أعالي البحار.

٢ - سطحية معلومات أهل أوروبا في علم الفلك .

ولذلك اقتصرت معلومات الأوروبيين، على أوروبا والأقاليم التي يسكنها المسلمون ؛ أما بقية القارات فكانت غير معروفة لديهم، واستمدوا معلوماتهم عن آسيا وأفريقيا من التجار الإيطاليين الذين كانوا يترددون على موانئ مصر والشام من أجل التجارة الشرقية. ولقد انتشرت بعض الأفكار الخرافية عن المحيط الأطلسي "بحر الظلمات" ؛ فاعتقدوا بأن المحيط الأطلسي والبحار الجنوبية هي بحار تغلي وفيها ظلام دامس ومليئة بالجن والثعابين والوحوش المختلفة.. وهكذا صور لهم الوهم والخيال ألواناً من الأخطار والمخاوف. وكل المصورات الجغرافية التي وضعها الأوروبيون في القرن الحادي عشر تبين أنهم كانوا يعتقدون أن الأرض عبارة عن قرص منبسط، مركزه بيت المقدس يحيط به البحر، وكان هذا التصور امتداداً للأفكار التي سادت قبل ذلك.. فكتب كوزماس **Cosmas (547)** كتاباً عرف باسم **Cosmmo-graphy** أو **Christian Geography** استخدم فيه توراة موسى في برهنة أن الأرض منبسطة، وأن القدس في وسطها.

ظهرت حركة الكشوف الجغرافية كما سبق القول في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وظهرت المحاولات الأولى في البرتغال. وهذا نتيجة حتمية لموقع أسبانيا والبرتغال الجغرافي على المحيط الأطلسي ولإشرافهما على أهم طرق المواصلات البحرية الدولية. يضاف إلى ذلك، الرغبة الشعبية في نشر الديانة المسيحية أولاً، وللبحث واكتشاف عالم جديد يسهم بدور إيجابي في تنشيط الناحية الاقتصادية، سيما وأنه ظهرت الأهمية الشديدة

للحصول على موارد الذهب والفضة، ولكونهما محدودين في العالم القديم، ولم يعودا يفيان بحاجات التجارة الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ما ظهر بصورة جلية في صناعة السفن التي تستطيع مواجهة العواصف الشديدة، ومن ناحية ثالثة انتشار الأفكار الجديدة التي تدلل على كروية الأرض، إذ إنه أخذ العامة من الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن بحراً واحداً يصل بين شواطئ أوروبا، أفريقيا وآسيا. وإذا كان هذا الاعتقاد صحيحاً فليس هناك ما يمنع من الوصول بحراً إلى شواطئ آسيا من شواطئ أوروبا غرباً. ومن ناحية أخرى كان لظهور الإمبراطورية العثمانية دور بارز في تجميع حركة الكشوف الجغرافية، لا سيما وأن تجارة أوروبا مع الشرق كانت تتم عن طريق بلدان الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال نجد أن تجارة الهند من التوابل والتي كانت مصدراً رئيساً من مصادر الربح في تجارة أوروبا كانت تصل إلى أوروبا عن طريق الخليج العربي مضيق هرمز، فبدأت الدولة العثمانية تضع العراقيل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى حتى قضت عليها تقريباً في أواخر القرن الخامس عشر.. الأمر الذي جعل الأوروبيين يفكرون في الوصول إلى الهند، والاتجار معها مباشرة للتخلص من الهيمنة العثمانية.

لذلك لا يمكن فهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى اكتشاف القارة الإميريكية دون أن نستعرض، ولو بصورة موجزة، نشوء حركة الاكتشافات التي بدأت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر والتي استمرت مدة طويلة، مما سمح لإنسان العالم القديم بالتعرف على جميع بقاع الأرض التي كان يجهل وجودها حتى ذلك الحين. ولقد تضافرت عوامل عديدة ومتفرقة، فأدت إلى ظهور تلك الحركة وأهمها:

أولاً: الدوافع الاقتصادية وتطور الحياة الاقتصادية:

ازدادت العلاقات الاقتصادية في أوروبا بين دول هذه القارة، مما أدى إلى ازدياد الطلب على المعادن الثمينة، وبصورة خاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسيلتي التبادل التجاري الوحيدتين المتعارف عليهما، والمقبولتين في العالم آنذاك. ولما كانت موارد الذهب والفضة في العالم القديم محدودة وقليلة، ولم تعد تفي بحاجات التجارة الدولية، أصبح البحث عن

مصادر جديدة لهذين المعادن أمراً ملحاً وضرورياً. فكان الدافع الاقتصادي لذلك في مقدمة الدوافع التي ساعدت على ظهور تلك الحركة ونموها؛ إذ حاول الأوروبيون التخلص من الرسوم الجمركية الباهظة التي كانت تفرضها سلطنة المماليك في مصر والشام على التجارة الشرقية عند مرورها في هذين البلدين. وكانت هذه السلع الشرقية ذات أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا، فلقد اشتملت على التوابل والعطور العربية والأقمشة الحريرية والبن والسجاد والأحجار الكريمة، والعقاقير الهندية مثل الأفيون والكافور والصمغ، وهي مواد كان الصيادلة الأوروبيون يستخدمونها في إعداد الدواء. وكانت معظم هذه السلع الشرقية تسلك طريقين رئيسين إلى أوروبا في العصور الوسطى، كان أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت سفن المسلمين تحمل المتاجر إلى البصرة، ثم تنقل براً إلى بغداد حيث تعبر نهري دجلة والفرات، ثم تتجه القوافل غرباً نحو ثغور الشام. أما ثانيهما فكان طريق البحر الأحمر الذي تمر فيه السفن حتى السويس، ثم تنقل المتاجر عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية، وأحياناً إلى دمياط. وكانت السفن الإيطالية تنقل هذه المتاجر من الموانئ المصرية والشامية إلى المدن الإيطالية، وكانت سفن جمهورية البندقية تحمل الجزء الأكبر من تجارة الشرق إلى ميناء البندقية، حيث تعرض في سوق ريالتو **Rialto** الذي أصبح من أشهر أسواق التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتمكنت جمهورية البندقية بفضل علاقاتها الوطيدة مع سلطنة المماليك في مصر والشام من احتكار معظم المتاجر الشرقية، وجنت من وراء ذلك أرباحاً خيالية، غير أن هذا الازدهار، الذي حصلت عليه البندقية قد أثار رغبة ملحة في أوروبا في القضاء على الاحتكار الذي كان يمارسه تجار البندقية في نقل المتاجر الشرقية، وتطلع التجار من رعايا دول أخرى غير البندقية للنزول إلى ميدان التجارة الشرقية والحصول لأنفسهم على جزء كبير من هذه الأرباح الطائلة، لأن التجار الأوروبيين، في ذلك الوقت، كانوا يعيشون عيشة الملوك من الأرباح الخيالية التي كانت تدرها تلك التجارة.. فكان البهار يساوي وزن فضة، وكان الناس في أوروبا يصفون الرجل الغني بأنه «كيس بهار». ومما ساعد في الوصول إلى الشرق، في بداية العصور الحديثة

للاستفادة من هذه الأرباح والتي حصل عليها تجار البندقية، ظهور الدولة الأوروبية الحديثة، التي أصبحت تشعر بالعزة القومية، وتريد أن تبسط سيطرتها على غيرها من الأمم.

ثانياً: تطور صناعية السفن:

أصبح من الميسور بناء سفن أكبر وأسرع وأكثر قدرة على مواجهة الأنواء والعواصف وعلى تحمل السفر الطويل، مما فتح أمام العاملين في صناعة النقل آفاقاً جديدة، وسمح لهم بالتوغل كثيراً في البحار، والابتعاد ولمدد طويلة ولمسافات أكبر عن الشواطئ وعن المناطق المسكونة والمعروفة.

ثالثاً: الرغبة في زيادة المعلومات الجغرافية:

سيطرت على الأوروبيين في عصر النهضة رغبة قوية لزيادة معلوماتهم الجغرافية، وكان سبب ذلك هو ما توصلت إليه أوروبا من تقدم فنون الملاحة والمعرفة الجغرافية المتزايدة، والاهتداء إلى آلات لا غنى عنها للقيام برحلات بحرية طويلة؛ فقد عرف الأوروبيون بوصلة الملاحة، وعمم استعمالها في حوالى منتصف القرن الخامس عشر، والاسطرلاب وهو جهاز لتقدير المسافات وتعيين الاتجاهات في عرض البحر، وكذلك الدفة المتحركة لعبور البحار.

ومع انتشار أفكار جديدة حول كروية الأرض وخصوصاً بعد أن ظهر كتاب **Imago Mundi** لمؤلفه الفرنسي **D' Ailly** في بلجيكا في عام ١٤٨٥م أخذ الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن بحراً واحداً يصل بين شواطئ أوروبا وأفريقيا وآسيا، وإذا كان هذا صحيحاً فليس هناك ما يمنع منه الوصول بحراً إلى شواطئ آسيا؛ من شواطئ أوروبا متجهين غرباً، وهذه الفكرة بذاتها كانت نقطة انطلاق لكثير من المغامرات.

ومما شجع على القيام بحركة الكشوف أيضاً، الرحلات التي قام بها الأوروبيون منذ القرن الثالث عشر في آسيا مثل رحلة ماركو بولو **Marco Polo**، وكان ماركو بولو من (أهالي البندقية)، وهو أول أوروبي توغل نحو الشرق في أماكن كان بعضها مجهولاً. وقد امتدت الرحلة من عام ١٢٧١ حتى عام ١٢٩٥، واتجه من شواطئ آسيا الصغرى إلى قلب الصين، ومن بلاد المغول واليابان إلى سومطرة وسيلان وبلاد الهند وفارس. وعقب عودته من رحلته وضع كتاباً بالفرنسية أطلق عليه اسم (كتاب العجائب)، ونشر فيه الكثير من القصص

المثيرة عما شاهده من كنوز الثروة في البلاد التي زارها، ومنتجاتها الزراعية والصناعية، وتقدم التجارة. وكان من أهم نتائج رحلة ماركو بولو أنها أوضحت للأوروبيين أن الكرة الأرضية تختلف كل الاختلاف عما تصوره الأولون، وأنه توجد في أقصى أطراف آسيا بلاد تمتاز بكثرة سكانها وضخامة ثروتها. وتتابعت بعد ذلك رحلات الكثيرين من الأوروبيين إلى بلاد الشرق، وتحققوا من صدق ما ذكره ماركو بولو.

رابعاً: المماليك والأتراك والسيطرة على طرق التجارة:

من أهم العوامل التي دفعت البرتغال، كما دفعت أسبانيا من بعد، هي دولة المماليك ثم الدولة العثمانية بعد ذلك؛ وهذا الأمر يحتاج إلى شيء من التفصيل.

كلنا يعلم موقع مصر الجغرافي عند ملتقى أفريقيا وآسيا وأوروبا. لذلك كانت التجارة العالمية بين الشرق والغرب تمر في أراضيها، وكان السلاطين المماليك يفرضون على هذه التجارة رسوماً جمركية باهظة تكلف التجار الكثير، وترفع أسعار البضاعة؛ فأخذ الأوروبيون يبحثون عن طريق آخر يوصلهم إلى الشرق دون أن يمروا بمصر، وقد استطاعوا في أواخر القرن الخامس عشر أن يستكشفوا طريق رأس الرجاء الصالح بالدوران حول ساحل أفريقيا الغربي ثم رأس الرجاء الصالح، ثم الاتجاه شرقاً إلى الهند.

لقد كانت دولة المماليك في مصر والشام تفرض ضرائب باهظة على مرور التجارة، ويصبح ثمنها مرتفعاً فضلاً عن تعرضها لأخطار كثيرة. كل ذلك دفع الأوروبيين وعلى رأسهم البرتغاليون والأسبان، إلى محاولة الوصول إلى الشرق أي إلى الهند والصين، عن طريق الدوران حول أفريقيا. وقد استطاع فاسكو داجاما **Vasco Da Gama** الوصول إلى الشرق عن طريق الدوران حول أفريقيا، والمرور برأس الرجاء الصالح. وأصبح هذا الطريق رغم طوله، ورغم الوقت الذي يستغرقه أحسن للأوروبيين من الطريق المصري لأنه أقل تكاليف وأكثر أمناً، ولكن ترتبت عليه عدة نتائج، أضرت بمصر وبالجمهوريات الإيطالية؛ البندقية وجنوه وبيزا التي كانت تقوم بنقل تجارة أوروبا في البحر الأبيض المتوسط؛ لذا فإن هذا المورد الكبير من الثروة انتهى أمره، وأصيبت مصر، كما أصيبت جنوة والبندقية بفقر شديد.

أما الدولة العثمانية، بعد ظهورها كإمبراطورية كبرى، وبعد نمو قوتها المتزايد، أخذت تضع العراقيل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى حتى قضت عليها تقريباً في أوائل القرن السادس عشر، خاصة بعد أن قضت على دولة المماليك بعد دخول السلطان سليم الأول الشام عام ١٥١٦ ثم مصر عام ١٥١٧م. وكان الناس يتساءلون عن إمكانية الوصول إلى الهند والاتجار معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين المتزايدة على تجارتهم، فضلاً عن الضرائب الجمركية المتصاعدة التي كان يفرضها مماليك مصر قبل نهاية دولتهم على يد العثمانيين. وكانت تجارة الهند، كما سبق القول، تتم عبر بلدان الشرق الأوسط، فبضائع الهند وخصوصاً الأفاويه والبهارات المعتبرة في أوروبا من أسباب الرفاه المطلوبة، والمتخذة من قبل التجار مصدراً أساسياً من مصادر الربح الوفير؛ كانت تصل إلى أوروبا عن طريق الخليج العربي فالمرافئ السورية، ومن سوريا كان تجار جنوه والبندقية يتولون نقلها إلى أوروبا بحراً محققين بذلك أرباحاً كبيرة، إلى أن نجح البرتغاليون في اكتشاف طريق جديد غير الطريق الذي يتحكم فيه المماليك والعثمانيون، وهو طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

خامساً: الدافع الديني والرغبة في نشر المسيحية:

كان الدافع الديني من أهم العوامل التي شجعت على القيام بحركة الكشوف الجغرافية، وكانت البرتغال وأسبانيا أسبق الدول في القيام بالكشف الجغرافي، لأن الناحية الدينية لعبت دوراً كبيراً في تخطيط سياسة هاتين الدولتين، وكانت تكمن في هذه الناحية الدينية روح صليبية جارفة. فكانت البرتغال مثلاً تهدف إلى تحويل المسلمين في غرب أفريقيا وغيرها من المناطق الآهلة إلى المسيحية الكاثوليكية؛ أما أسبانيا فكانت تريد نشر المسيحية وفق المذهب الكاثوليكي بين السكان الأصليين والوثنيين فيما وراء البحار. وقد استهدفت هذه الروح الصليبية أيضاً تحويل الحبشة إلى المذهب الكاثوليكي وفصلها عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر.

ولقد تجلت فكرة التعصب الديني والروح الصليبية في أسبانيا عام ١٤٦٩م عندما تزوج

فيردناند حاكم أراجون من إيزابيلا حاكمة قشتالة، وكان ذلك بمثابة مولد دولة أسبانيا المتحدة في التاريخ الحديث، وبدأ فعلاً سياسة الاضطهاد الديني والقضاء على كل فرد لا يدين بالمذهب الكاثوليكي. وكان من أول الأعمال التي قاما بها الاستيلاء على غرناطة، وهي آخر معقل للمسلمين في شبه جزيرة آيبريا. وبعد طرد المسلمين من الأندلس ازداد مسيحيو شبه جزيرة آيبريا شراسة في مطاردة المسلمين خارجها، وانتقل نشاطهم إلى شمال أفريقيا وغربها، وراودتهم الآمال في محاصرة الإسلام عن طريق البحر والقضاء عليه. وظفرت حركة الكشوف الجغرافية باهتمام كبير من البابوات الذين أصدر بعضهم عدة مراسيم تخول ملوك أسبانيا والبرتغال الحق في ملكية كل إقليم جديد، وتورط بعضهم في هذه المراسيم فوصفوا الإسلام بأنه طاعون **The Plague of Islam**، وطالبوا ببذل الجهود لتنصير سكان المناطق التي اكتشفت أو سوف تكتشف، والحيلولة بينهم وبين إصابتهم بطاعون الإسلام، وبالإضافة إلى ذلك كان البابوات يعدون المشتركين في الرحلات الكشفية بالعفو عند الحساب في اليوم الآخر. وأرسل البابا نيقولا الخامس (١٤٤٧ - ١٤٥٥م) في عام ١٤٥٤ مرسوماً إلى ملك البرتغال اشتمل على ما أطلق عليه اسم (خطة الهند) وهي تقوم على إعداد حملة صليبية نهائية تشنها أوروبا الكاثوليكية للقضاء قضاء مبرماً على الإسلام. لذلك يمكن القول إن هناك رغبة ملحة لدى الكثيرين، وخاصة في الأوساط المتدنية في العمل على نشر الدين المسيحي في تلك البلدان التي كانوا يفترضونها وثنية.

البرتغال والكشوف الجغرافية:

ساعد البرتغاليون على القيام بحركة الكشوف الجغرافية ما تلقوه عن البحار، وما تعلموه عن بناء السفن الكبيرة. وكان من أبرز الرجال الذين اهتموا بأعمال الاكتشاف الأمير هنري ابن الملك جان الأول ملك البرتغال، والذي عرف فيما بعد باسم هنري الملاح. **Henry the Navigator** بدأ هنري حياته كقائد من قواد الأسطول البرتغالي، وهو الذي احتل في سنة ١٤١٥ مدينة سبتة **Ceuta** على شاطئ المغرب محققاً بذلك أول خطوة استعمارية في أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت بدأ يهتم بأفريقيا بصورة خاصة، فقد جعل قصره فيما بعد في قرية برتغالية اسمها

ساجرس Sagres في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من قارة أوروبا، وهناك بنى قصراً لإقامته وبجانبه مرصد، وبسرعة كبيرة تحول قصره إلى مركز للدراسات الجغرافية والبحرية يؤمه العلماء من مختلف البلدان. وقد تركز قسم كبير من جهود هؤلاء في محاولة تطوير صناعة السفن، وجعلها قادرة على مواجهة المحيط الأطلسي، والإبحار فيه لمسافات طويلة وبعيداً عن الشاطئ. وكان هنري الملاح واسع الاطلاع والقراءة، خاصة فيما يتعلق بعلوم البحار والرحلات، فقرأ كتب المسعودي والإدريسي وابن بطوطة، كما وقعت في أيدي هنري الملاح الذي تزعم حركة الكشوف نسخة من كتاب رحلة ماركو بولو أهداها إليه أخوه الأكبر بطرس (أو دون بيدرو)، كما تلقى البرتغاليون فنون الملاحة ومعارفها عن أهل جنوة الذين قاموا بأول محاولة للطواف حول ساحل أفريقيا. وقد سيطرت على هنري الملاح أيضاً الروح الصليبية المنتشرة في ذلك الوقت. وانصرف هنري إلى بذل الجهود لتحسين بناء السفن، وفي بضع سنوات أنزلت إلى البحر سفن قوية تراوحت حمولتها بين ثمانين طناً وبين مئة طن.

وقد أرسل هنري الملاح الحملة الأولى في سنة ١٤١٨م فقطعت مساحة طويلة على محاذاة الشاطئ الأفريقي، ثم تلتها حملات أخرى سارت في الاتجاه نفسه، أي من الشمال إلى الجنوب على محاذاة الشاطئ الأفريقي الغربي حتى وصل البرتغاليون إلى مصب نهر السنغال.

تعتبر هذه الخطوة من جانب هنري الملاح الخطوة الأولى في الكشوفات الجغرافية، حيث استطاع البرتغاليون الوصول إلى ماديرا ثم جزر الأزور، ثم وصلوا في عام ١٤٤٦ إلى الرأس الأخضر، واستطاعوا الوصول إلى بلاد غانا. وانطلق التجار والملاحون يقتنصون أهالي هذه البلاد وينقلونهم إلى أسواق أوروبا لبيعهم عبيداً. ولقد لقيت الرحلات تشجيعاً عميقاً من الأمير هنري الملاح طوال حياته حتى توفي عام ١٤٦٠ بعد أن نجح في بث روح جديدة في الشعب البرتغالي، وأصبحت بلاده رائدة الدول الأوروبية في مجال الكشوف الجغرافية.

إلا أن العمل الذي بدأه هنري الملاح لم يتوقف بموته، بل تولاه ابن شقيقه حنا الثاني ملك البرتغال، ففي عام ١٤٨٢ تمكن البحارة البرتغاليون من اجتياز خط الاستواء ووصلوا مصب

نهر الكونغو. وفي عام ١٤٨٦ خطت الكشوف الجغرافية البرتغالية خطوة هامة في مجال الكشف الجغرافي، إذ قام بارثلميو دياز برحلة وصلت إلى طرف أفريقيا الجنوبي، واجتاز رأس الرجاء الصالح. ولكن دياز لم يستطع المضي في رحلته، لأنه وجد تمرداً خطيراً من البحارة البرتغاليين، فقطع رحلته وعاد إلى البرتغال، بعد أن أطلق على الطرف الجنوبي للقارة اسم (رأس الأنواء) المعروف حالياً باسم رأس الرجاء الصالح. وفي سنة ١٤٩٤ أنهت معاهدة Tordesillas النزاع بين أسبانيا والبرتغال حول أعمال الكشف والاستعمار بجعل جميع المناطق الواقعة غربي خط الطول المار على بعد ٣٧٤ عقدة غرباً من جزر الرأس الأخضر من حق أسبانيا، والمناطق الواقعة شرقي الخط المذكور مناطق نفوذ برتغالية.

وبعد فترة ركود استأنف البرتغاليون جهودهم في مواصلة للكشوف الجغرافية ابتغاء الاهتداء إلى طريق بحري متصل إلى الهند حول أفريقيا، وأوفد عمانويل الثاني ملك البرتغال في عام ١٤٩٧م الرحالة فاسكو دا جاما Vasco Da Jama الذي وصل بأول رحلاته المشهورة إلى الهند بطريق يدور حول أفريقيا. ففي مارس ١٤٩٨م وصل دا جاما إلى موانئ شرق أفريقيا وكان منها موزمبيق وسوفالا وكلوة وممبسة وماليندي، وكانت هذه الثغور خاصة بالتجار العرب. ومن ثغر ماليندي اتجه إلى الهند بمساعدة ملاح عربي (أحمد بن ماجد)، فوصل في مايو عام ١٤٩٨م إلى ثغر كاليكوت (قاليقوط) Calicut على الساحل الغربي للهند المسمى ساحل ملبار، وبعدها قرر فاسكو العودة إلى البرتغال ، فوصلها في سبتمبر عام ١٤٩٩م وهو يحمل كنوزاً من الأحجار الكريمة والسلع الهندية وغيرها.

وبوصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي في عام ١٤٩٨م أقاموا لأنفسهم مراكز تجارية مسلحة في أفريقيا الشرقية، وفي الساحل الغربي للهند، وفي جزر المحيط الهندي والخليج العربي، وعملوا على بسط سيطرتهم العسكرية والتجارية على هذه المنطقة ابتغاء احتكار تجارة الشرق، ونقلها إلى أوروبا عبر الطريق الجديد.

وفي عهد الملك البرتغالي عمانويل السعيد (١٤٩٥- ١٥٢١) خرج الفاريز كابرال Al-Varez Cabral في رحلة من قادش في مارس عام ١٥٠٠ إلى شرق أفريقيا والمحيط

الهندي، وأراد قائد الرحلة أن يتجنب خليج غانا، فضل الطريق، وانحرف نحو الجنوب الغربي، فإذا به يصل إلى البرازيل وحقق لبلاده كسباً كبيراً. وأعقب هذا الكشف إرسال حملات كشفية لهذه البلاد الجديدة، بعث بها الملك عمانويل ووقع اختياره على رحالة آخر هو أمريجو فيزبوتشي **Amerigo Vespucci** قام بعدة رحلات وأطلق اسمه على الأمريكتين.

وتوالت رحلات كابرال ودا جاما للاستيلاء على مفاتيح الشرق الأقصى بالاستحواذ على مراكز المسلمين في الشاطئين الأفريقي والعربي، وفي هرمز وفي عدن، أي إن خطة البرتغاليين الجديدة كان معناها مهاجمة الملاحة الإسلامية في جميع وجوه نشاطها بدلاً من مناصبة العداء لأمير واحد معين. وقد قام بتنفيذ هذه السياسة كل من فرنسوا دالميدا (١٤٥٠- ١٥١٠)، وألبو كيرك (١٤٥٣-١٥١٥) الذي استولى على جوا في نوفمبر عام ١٥١٠م على ساحل الملبار، وقد جعلها البرتغاليون منذ ذلك الوقت المركز الرئيس لممتلكاتهم الآسيوية. وقد استطاع البرتغاليون من خلال هذه الرحلات الطويلة والمضنية، تحقيق الحلم الكبير الذي طالما راود أوروبا. ومنذ ذلك اليوم أخذ البرتغاليون يعملون لوضع أسس إمبراطورية برتغالية في الشرق.

الكشوف الأسبانية:

بالكشوف الجغرافية للعالم الجديد (الأمريكتين) ، يبدأ التاريخ الحديث لأمريكا، التي أصبحت الولايات المتحدة الأميريكية تكوّن فيها الجزء الأكبر والأقوى والأغنى، وذلك في أواخر القرن الخامس عشر. ويعود الفضل إلى ذلك الكشف للرحالة الإيطالي كريستوفر كولمبس الذي ولد في جنوة عام ١٤٣٦م. وكان لدى الأسبان الرغبة في القيام بحركة الكشف الجغرافي عندما رأوا البرتغال تكتشف أراضي جديدة، وتصل إلى الهند عن طريق جديد هو طريق رأس الرجاء الصالح بالدوران حول أفريقيا. والعوامل التي دفعت البرتغال كما دفعت أسبانيا ، هي دولة المماليك، ثم الدولة العثمانية من بعد ذلك. ولم تكن أسبانيا أقل رغبة من البرتغاليين في اكتشاف بلدان جديدة، وفي التعرف إلى طرق جديدة للتجارة مع

الشرق تحررهم من سيطرة تجار جنوة والبندقية والمماليك في مصر من جهة والدولة العثمانية بأساطيلها القوية في البحر المتوسط من جهة أخرى، في خط التجارة مع الشرق وبصورة خاصة الهند. إلا أن الأسبان كانت تشغلهم طيلة القرن الخامس عشر تقريباً سلسلة طويلة من الحروب خاضوها ضد المسلمين للقضاء على آخر ما بقي لهم من معاقل في شبه الجزيرة الأسبانية دولة غرناطة؛ ولم يتم ذلك نهائياً لعرش قشتالة إلا في سنة ١٤٩٢م. وبعد هذا التاريخ فقط صار بمقدور فيردناند وزوجته إيزابيلا الاهتمام بأمور التوسع والاستعمار.

لذلك يمكن القول إن الجانب الأكبر من طاقة أسبانيا وجهدها قد اتجه نحو تأسيس إمبراطورية في العالم الجديد وفي الشرق الأقصى وغيرهما. وما إن استهل القرن السادس عشر حتى كانت أسبانيا في مقدمة الأمم التي تم توحيدها، ونشأت فيها الدولة الوطنية الحديثة. وكان الأساس في هذا الاتحاد كما سبق القول انضمام قشتالة إلى أراجون بزواج إيزابيلا وارثة عرش قشتالة من فيردناند ابن ملك أراجون عام ١٤٦٩م. وظلت هذه الوحدة تنمو في أسبانيا حتى تمت عندما سقطت غرناطة، آخر معاقل المسلمين في أيدي الملوك الكاثوليك. فإنه إلى جانب القضاء على آخر بقايا العرب المسلمين في شبه جزيرة آيبريا، قد كسب تأييداً حماسياً لعرش فيردناند وإيزابيلا لحدوث هذا الانتصار العظيم في تلك الحرب الدينية والجهاد القومي في مطلع عهدهما. كما أن حرب غرناطة كانت فرصة لتقوية الجيش الأسباني، حتى صار يفوق أي جيش في أوروبا في ذلك الوقت.

وقد أدى ظهور الدولة الوطنية الحديثة مبكراً في أسبانيا إلى رغبتها في بسط سيطرتها ونفوذها، ونشر ثقافتها وديانتها المسيحية الكاثوليكية في غيرها من البلاد، وكذلك لإيجاد طريق يوصل إلى متاجر الشرق المربحة، بعد أن أصبحت الطرق المعروفة الموصلة إليها في أيدي المسلمين، وخصوصاً بعد ظهور الأتراك العثمانيين كقوة لها بأسها في الشرق بعد نهاية دولة المماليك عام ١٥١٧م.

كل هذا دفع الأسبان إلى القيام برحلاتهم الاستكشافية التي حملها لواءها كريستوفر كولمبس كما سبق القول. وإذا كان البرتغاليون في سبيل كشف طريق جديد يوصل إلى

متاجر الشرق قد اتجهوا صوب الجنوب حول القارة الأفريقية، فإن الأسبان من أجل تحقيق ذات الغاية قد اتجهوا صوب الغرب إيماناً بكروية الأرض، وأن الاتجاه غرباً سيؤدي بهم إلى الشرق. وفي خضم الحوادث التي تلت سقوط غرناطة، عاد كولمبس ومعه أخبار رحلته الطويلة إلى العالم الجديد، بعد أن اكتشف عدة جزر منها جزر باهاما **Bahama** وبنما وأمريكا الجنوبية، وقد أطلق كولمبس على هذه الأرض سان سلفادور، وكان كولمبس يعتقد أنه وصل إلى آسيا، وظل على هذا الاعتقاد حتى وفاته.

وفي سان سلفادور شاهد كولمبس سكان أمريكا الأصليين الذين أطلق عليهم (الهنود الحمر) حيث كان لونهم يختلف عن لون أهل الهند، وشعرهم أسود مسترسل. وقد اكتشف كولمبس أيضاً جزيرتي كيوبا وهايتي، وأطلق عليهما اسم هسبانيولا أي الأرض الأسبانية أو (أسبانيا الصغيرة)، ثم قرر الرجوع إلى الملكة ليطلعها على نتيجة اكتشافه بعد أن أسس أول مستعمرة أسبانية في العالم الجديد. وكان عدد رحلاته قد بلغ أربع رحلات، وبعدها قام أعداؤه بالكيد به وحاكوا ضده المؤامرات، فأبعد عن البلاط وتوفي عام ١٥٠٥م.

ظهرت بعد كولمبس أسماء جديدة لبعض الملاحين أشهرهم ملاح إيطالي اسمه أمريكو فيسوبتش **Amerigo Vespucci** أخذت أمريكا **America** اسمها من هذا المكتشف أمريكو **Americgo**، وكان قد اكتشف ساحل البرازيل في عام ١٥٠١م بعد ثلاث رحلات قام بها خلال الأعوام ١٤٩٧م، ١٥٠١م، ١٥٠٣م. ولقد كتب أمريكو بالتفصيل عن رحلاته حتى فاقت شهرته شهرة كولمبس، ولذلك أطلق اسمه على العالم الجديد في عام ١٥٠٧م بعد أن اقترح أحد أساتذة الجغرافيا باللورين اسم أمريكا **America**، و في أول الأمر كان هذا الاسم يدل على البرازيل، ثم استخدم للدلالة على أمريكا الجنوبية، ثم صار يرمز إلى الأمريكتين، وهكذا فعندما كان واضعو الخرائط يبحثون عن اسم يطلقونه على العالم الجديد، فقد شاءوا أن يكرموا أمريكو فيسوبتش وهذا من سخرية التاريخ بالنظر لأهمية ما حققه كريستوفر كولمبس.

ويمكن القول إن أسبانيا قد سبقت غيرها من الأمم الأخرى في سنوات الكشف والفتح

الأولى للأمريكتين، وتواصلت الرحلات الأسبانية للكشوف الجغرافية في الفترة التالية فأرسلت حملة في عام ١٥٢١م بقيادة هرناندو كورتيز **Hernando Cortez** إلى المكسيك فاحتلها وجعلها مستعمرة أسبانية، بعد أن توغل الأسبان داخل غابات أمريكا الاستوائية وتعرضوا لمخاطر كثيرة. وبقيادة كابيزا دو فاكا **Cabeza de Vaca** تمكن الأسبان من الوصول إلى تكساس وكاليفورنيا، وتمكنوا من اكتشاف نهر الميسيسيبي العظيم الذي يخترق أمريكا الشمالية، على أن أول استيطان أسباني دائم لأمريكا الشمالية كان في عام ١٥٦٥م في سان أوجاستين **San Auguctin** بلفوريدا حينما قام الأسبان ببناء قلعة حصينة لحماية المنطقة من غارات الهنود الحمر.

الفصل الثاني

الاحتلال الإنجليزي



أثار الوجود الأسباني في العالم الجديد اهتمام الدول الكبرى: إنجلترا وفرنسا وهولندا والسويد والبرتغال، وكانت إنجلترا أكثر الدول التي أثارتها هذه الاكتشافات الأسبانية؛ لذلك أرسلت البحارة جون كابوت **John Cabot** وهو إيطالي الجنسية على متن سفن إنجليزية، وتوغل شمالاً حتى اكتشف لبرادور ونيو فاوند لاند عام ١٤٩٧م، وقد أصبحت هذه الرحلة، هي الأساس الذي بنت عليه إنجلترا حقها في قارة أمريكا الشمالية، وادعى التاج البريطاني بعد ملكيته لمساحات شاسعة في العالم الجديد، وأصبح هذا الإدعاء السند القانوني الذي اعتمدت عليه إنجلترا في وجودها في أمريكا الشمالية، التي ستكون فيما بعد مستقراً لحركة هائلة من الهجرة البشرية من بريطانيا للعالم الجديد. فأسس الإنجليز في سنة ١٦٠٧م أولى مستعمراتهم هناك وهي مدينة جيمس تاون (**James Town**) في ولاية فيرجينيا الحالية.

وقد أصابت حمى هذه الاكتشافات الأسبانية وظهور إنجلترا في العالم الجديد، فرنسا بالذهول والصدمة، فركزوا جهودهم منذ مطلع القرن السادس عشر في منطقة سانت لورانس **Sant Laurance**، وذلك عندما اكتشف فرازانو **Verrazano** تحت لواء العلم الفرنسي ساحل الأطلس الشمالي من منطقة كارولينا الشمالية **North Carolina** والجنوبية **South Carolina** إلى نيو فاوند لاند **New found Land** عام ١٥٢٤م، وشق جاك كارتيه **Jagues Carter** لصالح فرنسا طريقاً في نهر سانت لورانس حتى مونتريال في كندا عام ١٥٣٥م، وهو الذي أعطى هذه البلاد اسم كندا، وهو الذي أسس في السنة ١٥٤٠م أول مركز تجاري فرنسي هناك، إلا أن أول محاولة جديدة للاستقرار في كندا واستعمارها وقعت سنة ١٦٠٨م حيث أسس شامبلين مدينة كويبك.

كذلك انساقت هولندا أيضاً وراء حركات الكشف والاستعمار في أمريكا الشمالية، فأسس الهولنديون مدينة أمستردام الجديدة، على جزيرة صغيرة اسمها اليوم مانهاتن في مدينة نيويورك الحالية، واشتروها من الهنود الحمر وجعلوها مركزاً لتجارة الفراء، إلا أن الإنجليز بادروا في سنة ١٦٦٤م إلى ضم المستعمرة إلى إمبراطوريتهم.

وفي سنة ١٦٣٢م أسس السويديون شركة جزر الهند الغربية، وتمكن هؤلاء في سنة

١٦٣٨م بعد أن اشتروا قطعة أرض واسعة من الهنود، من أن يؤسسوا مستعمرة لهم عند مصب ديلاوير **Delaware** أطلقوا عليها اسم السويد الجديدة، كما بنوا حصناً سموه باسم ابنة مليكهم كريستينا. إلا أن الهولنديين اعترضوا على نزول السويديين في أراض كانوا يعتبرون أنفسهم أصحابها. وقد أدى هذا إلى نزاع استمر حتى سنة **١٥٦٥**م حين احتل الهولنديون الحصن وقضوا على محاولة السويد الاستقرار في العالم الجديد.

أما إنجلترا فقد استمرت في سياستها التوسعية، فبدأ الاستيطان الإنجليزي الدائم لأمريكا عام ١٦٠٧م، حينما وصلت ثلاث سفن صغيرة إلى نهر جيمس **James River**، ليس ذلك بغرض السلب، وإنما كان من أجل البحث عن الذهب والثراء العاجل من قبل شركة فيرجينيا التجارية حيث كلفتهم باختبار الأراضي ومدى صلاحيتها لسكن الإنجليز. ولقد واجه هؤلاء الإنجليز مشقة وأهوالاً في جيمس تاون **James Town** حيث حاربهم الهنود الحمر حتى قرروا الهرب. وأثناء عودتهم التقوا بسفن قادمة من إنجلترا لمساعدتهم، فعادوا مرة أخرى لمواصلة الكفاح. وكان من أشهر هؤلاء الملاحين جون سميث **John Smith** وسرجنت **Sergent** ومارتن **Martin**، وقد مثل هؤلاء البذور الأولى للاستعمار البريطاني في أمريكا الشمالية، حينما نجحوا بعد اثنتي عشرة سنة من العمل الشاق في إنشاء أول مستعمرة إنجليزية.

لقد تدفق الأوروبيون بعد ذلك بكثافة شديدة. وكانت لهذه الهجرات عوامل: اقتصادية ودينية وسياسية. وقد ساعدت الأنهار العظيمة على توفير وسائل الاتصال الوثيقة بين السهل الساحلي والموانئ، ومن ثم بين هذه الموانئ وأوروبا. وقد ساعد الساحل والأنهار، في أول الأمر، على انتشار السكان شمالاً وجنوباً على طول القسم الساحلي الذي تتخلله طرق المواصلات. وكانت هذه المستعمرات المتعددة منفصلة بعضها عن بعض ولها منافذ إلى البحر. وقد حال انفصالها والمسافات التي تفصل بينها، دون قيام حكومة مركزية موحدة. على أن كل مستعمرة من هذه المستعمرات قد أصبحت تتميز بطابعها الخاص واستقلالها اللذين كانا أساس فكرة (نيل حقوق الولايات)، فيما تلا ذلك من تاريخ الولايات المتحدة. ولكن بالرغم من ذلك الاتجاه نحو الاستقلال الذي بدأ منذ الأيام الأولى، فإن مشكلات

التجارة والملاحة والصناعة والعملة قد اجتازت حدود هذه المستعمرات، وقضت بضرورة وجود نظم مشتركة أدت حتماً إلى الاتحاد بعد أن نالت الولايات استقلالها من إنجلترا.

وقد كان مجيء المستعمرين في القرن السابع عشر نتيجة خطط وتنظيمات دقيقة ونفقات ضخمة ومجازفات كبيرة. وكان الضيق الاقتصادي أقوى العوامل التي دفعت أولئك المهاجرين إلى ترك بلادهم في أوروبا. على أن هذا الدافع كثيراً ما كان يغذيه الحنين إلى الحرية الدينية، والعزم على التخلص من الاضطهاد السياسي، أو حب المغامرة. وقد اجتاحت الصعوبات الاقتصادية إنجلترا في الفترة الواقعة بين سنة ١٦٢٠م وسنة ١٦٣٥م فتعطل عن العمل عدد كبير من العمال، حتى أصبح أمهر الصناع لا يستطيع تحصيل ما يقيم أوده إلا بشق الأنفس. ومما زاد الأمر سوءاً رداءة المحاصيل، إضافة إلى ذلك أن صناعة الصوف التي كانت آخذة في النمو في إنجلترا تطلبت مقادير متزايدة من الصوف حتى يستمر العمل في المصانع، وحمل هذا مربي الأغنام إلى السطو والجور على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مراعٍ.

أما عوامل الهجرة إلى العالم الجديد من الجوانب الدينية، فقد اشتدت في هذا الجانب الحماسة الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ حدث أن دعا جماعة من «البيوريتان» **Puritans** إلى إصلاح المذهب الديني الرسمي في إنجلترا إصلاحاً داخلياً. وكان منهجهم الأساسي يرمي إلى استكمال المذهب البروتستانت **Protestant** في الكنيسة الوطنية، ولاسيما فيما يتعلق بمسؤولية الكنيسة عن سلوك الفرد، كما سعت إلى تبسيط طقوس الصلاة والعبادة. وقد هددت أفكارهم الإصلاحية بانقسام الناس على أنفسهم، وتقويض دعائم السلطة الملكية، وذلك بالقضاء على وحدة كنيسة الدولة. وفي عهد شارل الأول الذي تولى العرش عام ١٦٢٥م، شعر البيوريتان بأنهم يعانون اضطهاداً يزداد يوماً بعد يوم، خاصة وقد حظر عليهم مزاولة طقوسهم الدينية في الكنيسة، لذلك عزموا على الهجرة في جماعة ضخمة إلى أمريكا، واستطاعوا تكوين مستعمرة كبيرة على خليج ماساتشوستس في عام ١٦٣٠م. وقد أدى هذا الدافع الديني إلى مزيد من الهجرات إلى أمريكا الشمالية، حيث تمكن جماعة من الكاثوليك الإنجليز من الهجرة، وأسسوا لهم

مستعمرة في منطقة ميريلاند Maryland. وازدادت الهجرات من أوروبا خاصة من ألمانيا وأيرلندا سعياً وراء الحرية الدينية والرخاء الاقتصادي، وأسسوا لهم مستعمرات في بنسلفانيا Pennsylvania وكارولينا الشمالية.

وإلى جانب هذه الاعتبارات الدينية كانت هناك عوامل سياسية دفعت الكثيرين إلى الرحيل إلى أمريكا. فقد شجع الحكم الفردي الجائر في إنجلترا في عهد شارل الثاني، على الهجرة إلى الدنيا الجديدة في العقد الثاني من القرن السابع عشر. وقد اندلعت ثورة انتصر فيها خصوم شارل الثاني بقيادة أوليفر كروموويل في السنوات العشر التالية، وحمل ذلك الكثيرين من الفرسان (ضرب الملك) على الهجرة إلى فيرجينيا Virginia. وبالإضافة إلى هذا فإن سياسة الاضطهاد التي اتبعها كثير من صغار الملاك في ألمانيا وخاصة في المسائل الدينية، وما حلّ بالبلاد من دمار وخراب من جراء الحروب الطويلة، كل ذلك ساعد على ازدياد الهجرة إلى أمريكا في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر. ومن العوامل التي شجعت على ازدياد الهجرة بكثافة أن المروجين والمتحمسين إلى الهجرة استخدموا الوسائل البارعة في جذب الأوروبيين للهجرة إلى الدنيا الجديدة، كما استخدم ربابنة السفن جميع الوسائل لتشجيع الهجرة. كذلك قام القضاة والقائمون على شؤون السجن على تهيئة الفرصة للمذنبين كي يستبدلوا حياة السجن بالهجرة إلى أمريكا. وقامت شركات المستعمرين الأوائل كشركة فيرجينيا وشركة خليج ماساتشوستس Massachusettsبدفع تكاليف نقل المستعمرين، على أن يعملوا لحساب هذه الشركات كأنهم متعاقدون معها.

وقد بدأ المهاجرون الأوروبيون، وخاصة الإنجليز في تنظيم شؤون حياتهم في أمريكا الشمالية، ولم يمسهم أي ضرر اجتماعي أو سياسي أو ديني، بل إن كثيرين من ذوي الجاه والنفوذ الذين تولوا الزعامة في كل مستعمرة، وأسندت إليهم رئاستها، كانوا في الأصل إما مستأجرين، وإما أبناء مستأجرين، وكان هؤلاء كغيرهم من المستعمرين الآخرين أكبر زخراً وأعظم سنداً لبلد يفتقر إلى السكان. والواقع أن رخاء المستعمرات والجماعات التي يهمها

أمر تلك المستعمرات، كان يتناسب تناسباً طردياً وزيادة عدد المستعمرين، فإن مصادر البلاد الطبيعية كانت غير محدودة، والاستفادة من تلك المصادر كانت تتوقف على عدد الأيدي العاملة المتوفرة لاستغلالها.

كان الإنجليز الأغلبية الساحقة ممن استوطنوا أمريكا في الثلاثة الأرباع الأولى من القرن السابع عشر، وانتشرت في المنطقة الوسطى جماعات قليلة من الهولنديين والسويديين والألمان. وفي كارولينا الجنوبية وغيرها استوطن عدد قليل من الهجونوت الفرنسيين وجماعات أخرى من الأسبان والإيطاليين والبرتغاليين، بيد أن هذه الجماعات كلها لم تتجاوز ١٠٪ من مجموع عدد السكان.

وبعد عام ١٦٨٠م لم تعد إنجلترا المصدر الرئيس للمهاجرين، لأن جموعاً عظيمة وفدت من ألمانيا وأيرلندا وأسكتلندا وسويسرا وفرنسا لأسباب مختلفة. وهرب من أوروبا آلاف من العلماء فرارا من الحرب. وغادر فريق من الأسكتلنديين والأيرلنديين شمال أيرلندا هرباً من الفقر الذي سببته حكوماتهم، وتخلصاً من عسف كبار ملاك الأراضي الذين يعيشون بعيداً عن أراضيهم. كذلك جاء أقوام من اسكتلندا وسويسرا هرباً من شبح الفقر. وكانت الهجرة عبارة عن موجات متتابعة لا يقف تيارها. وقد بلغ عدد السكان في عام ١٦٩٠م نحو ربع مليون نسمة، ثم أخذ يتضاعف مرة كل خمس وعشرين سنة حتى زاد على مليونين ونصف المليون نسمة في عام ١٧٧٥م. وقد نتج عن اندماج القادمين الجدد مع المستعمرين الأصليين من الإنجليز، ظهور ثقافة جديدة، وفريدة في نوعها، هي مزيج من الصفات الإنجليزية والأوروبية، ألفت بين عناصرها ظروف البيئة في العالم الجديد.

الصراع الإنجليزي الأوروبي في العالم الجديد:

كانت أسبانيا منذ الوهلة الأولى تنظر بعدم الرضا للتوسع الإنجليزي في أمريكا الشمالية وتدفق الهجرات البريطانية في ذلك الجزء، كما ازداد اهتمام فرنسا وألمانيا وهولندا، وبدا أن الأحداث في أوروبا تأخذ اتجاهاً من شأنه أن يساعد في البت في تقسيم الممتلكات في العالم الجديد. وكانت إنجلترا تراقب السفن الأسبانية وهي عائدة من الكاريبان (الكاريبي)، محملة

بالذهب بضيق متزايد، وكان يضاف إلى هذه الغيرة كراهية كل ما هو أسباني، إذ إن إنجلترا أصبحت تعتنق المذهب البروتستانتي في عهد الإصلاح، بينما كانت أسبانيا تعتبر زعيمة ورائدة المذهب الكاثوليكي في العالم آنذاك. ولعب العامل الديني دوراً هاماً في النزاع والصراع بين إنجلترا وأسبانيا حول تقسيم الممتلكات في العالم الجديد، بالإضافة إلى عمليات القرصنة التي قام بها بعض البحارة الإنجليز ضد السفن الأسبانية العائدة من العالم الجديد التي كانت محملة بالذهب. وفي ظل هذه الظروف قرر فيليب ملك أسبانيا أن يضع حداً لهجمات القراصنة بأن يغزو إنجلترا بالأسطول الأسباني الشهير المعروف باسم الأرمادا **Armada** وذلك في عام ١٥٨٨م. ولكن السفن الإنجليزية السريعة، ذات الضربات القاسية نجحت في تحطيم الأرمادا، وتحطمت على إثر ذلك قوة أسبانيا البحرية، ولم تعد تستطيع منافسة بريطانيا في السيطرة على الساحل الأمريكي الشمالي، كما لم تستطع منافسة إنجلترا في العالم الجديد، حيث أصبحت حركة الاستيطان تمر بمرحلة جديدة.

وفي الفترة التالية بدأت إنجلترا في تأسيس (إمبراطورية المستعمرات) عندما منحت الملكة إليزابيت المحارب القديم همفري جيلبرت امتيازاً بأن "يسكن ويمتلك جميع الأراضي البعيدة والوثنية التي لا يملكها أمير مسيحي"، فقاد جيلبرت حملة إلى نيو فاوند لاند، إلا أنها فشلت بسبب الطقس البارد، وفقد همفري جيلبرت في البحر في طريق العودة.

وبعد ست سنوات اختارت الملكة إليزابت المنطقة الساحلية الممتدة بين نهر سانت لورانس في الشمال وفلوريدا **Florida** في الجنوب، ليستوطن فيها الإنجليز، وأطلق عليها اسم فيرجينيا **Virginia**، وهذه المنطقة تمثل الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية، بل تكاد تكوّن كامل الساحل الشمالي للعالم الجديد.

وبرغم الصعوبات والأهوال التي واجهت العديد من الرحلات البريطانية، إلا أن انتصار بريطانيا على الأرمادا الأسبانية زاد من حماس الشعب الإنجليزي، ومن حماس الطوائف الدينية من بروتستانتية وبيوريتانية ورجال الأعمال من الطبقة الوسطى الذين كانوا يرغبون في استثمار أموالهم فيما وراء البحار. وكان جون سميث أشهر ملاحي إنجلترا ومن أنجح

الشخصيات في الحفاظ على بقاء (مستعمرة فيرجينيا) أولى المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية، حيث نجح سميث في إقناع الهنود الحمر بإمداد الرجال بالقمح لإنقاذهم من الجوع. وحينما ظهرت الحاجة إلى الأيدي العاملة، أحضرت شحنة من الزنوج «العبيد» من أفريقيا في عام ١٦١٩م إلى المستعمرة وإلى مدينة جيمس تاون التي تأسست في فيرجينيا، وحملت اسم جيمس الأول تكريماً له. وبذلك بدأ نظام وجود الزنوج في أمريكا والذي أدى إلى خلق مشكلة عنصرية فيما بعد.

مجلس فيرجينيا الأول:

تأسست الحكومة الديموقراطية في مدينة جيمس تاون بفيرجينيا في عام ١٦١٩م وهو نفس العام الذي وصل فيه الرقيق، واجتمع مجلس فيرجينيا الأول، الأمر الذي يوضح بجلاء أن إنجلترا بدأت في سن القوانين واللوائح ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم الاستيطان والاستقرار في العالم الجديد.

وصدر أمر من الملك جيمس يخول المستوطنين بانتخاب ممثلين عن كل بلدة أو مزرعة ليجتمعوا بالحاكم في كنيسة جيمس تاون الصغيرة. وبعد إقرار بضعة قوانين في الاجتماع الأول انفض المجلس التشريعي المؤلف من سبعة وعشرين عضواً بتاريخ ٤ أغسطس عام ١٦١٩م. ومن اللوائح التي أقرها مجلس فيرجينيا الأول:

تنظيم أمور المستعمرة، وأنه لم يكن لأحد أن يذبح الماشية إلا بإذن من الحاكم، لأن الماشية كانت نادرة آنذاك، وإذا سرق أحد قاربا من جاره أو من أحد الهنود عوقب بصرامة على فعلته.

وكان على رجال الدين أن يقدموا كل عام تقريراً عما قاموا به من عقود الزواج ومراسيم التعميد والموتى. وقد سجل جون بوري **Jhon Pory** الذي وصل من إنجلترا في عام ١٦١٩م وصفاً لأحوال فيرجينيا فقال " إن راعي البقر هنا يرتدي في أيام الأحد رداء من الحرير اللامع، وزوجة العامل من عمال مناجم الفحم ترتدي قبعة يزينها عقد من اللؤلؤ ".

وهذا الوصف يدل على مدى النجاح والثراء الذي حققه هؤلاء المغامرون دون النظر إلى المكانة الاجتماعية لكل منهم.

وفي عام ١٦٢٠م قدم جماعة من المهاجرين من البيوريتان، أي المتطهرين، الذين وصلوا إلى شواطئ ماساتشوستس Massachusetts هرباً من الاضطهاد، وذكروا أنهم تركوا إنجلترا إلى هولندا، ثم تطلعوا إلى الأرض الجديدة ليعبدوا الله على طريقتهم الخاصة التي قامت على البساطة والإيمان الخالص، وهؤلاء أحضروا معهم عائلاتهم، وكان عددهم يربو على المئة، واستقروا في نيو انجلند New England، ثم أعدوا وثيقة وقع عليها ٤١ رجلاً، ووافقوا على اختيار جون كارفر John Carver ليكون أول حاكم لمستعمرتهم. وقد أوضح هذا الميثاق حق الجميع في الحرية والمساواة والديموقراطية، مع الولاء التام للحكومة البريطانية وطاعتها.

ومنذ عام ١٦٢٠م لم ينقطع سيل الهجرات من جميع أنحاء أوروبا إلى العالم الجديد، فقد وصلت أمريكا شعوب وسلالات مختلفة: فقد جاء الهولنديون إلى نيونذرلاند New Nether Land والسويديون إلى دلوير Delware، والفرنسيون إلى كارولينا الجنوبية، وكانوا قد أسسوا من قبل مستعمرة مدينة كويبيك كما سبق القول بكندا في عام ١٦٠٨م. ونزح الأسبان إلى فلوريدا ونيو مكسيكو وكاليفورنيا، كما نزح الإسكتدلنديون والألمان والأيرلنديون إلى بنسلفانيا. أما الإنجليز فقد نزحوا إلى كل مكان.

لقد أنشأ هؤلاء المستعمرون مدناً عظمية، ودفعوا بالهنود الحمر إلى الوراء، وتوغلوا في البلاد، وبذلوا الجهود الشاقة، وأزالوا الغابات وحولوها إلى مزارع للحبوب. ولقد برز منهم التجار والبحارة والملاحون المهرة، وازدهرت الصناعات المختلفة مثل النسيج والصباغة وصهر الحديد وصيد الأسماك وصياغة الفضة. وقد نتج عن انصهار هذا الخليط الجديد من المستعمرين جيل جديد وشعب متوثب له أفكار وتطلعات جديدة. وأقر سكان هذه المستعمرات عدة مبادئ جديدة: فلا يمكن منع هجرة الكاثوليك، ولا يمكن منع هجرة اليهود، ولا يمكن منع هجرة البروتستانت.

ومن المبادئ الجديدة التي ارتبطت بهذه المستعمرات أيضاً عدم النظر إلى نسب الإنسان وموطنه الأصلي الذي نزح منه: فلم يسئل المهاجر عن ماضيه، بل يسأل عن مقدرته على الإنشاء والتعمير، فقد كانت الأرض متسعة لكل رجل من أي شعب، ولم يستثن من ذلك إلا

الزنوج الأرقاء.

وظل مجلس فيرجينيا الأول يمارس سلطاته ردحاً من الزمن، كما ظهرت أول جمعية منتخبة لتمثيل السكان في أمريكا خلال عامي ١٦١٩م و ١٦٢٠م، وظلت هذه الجمعية طيلة عهد الاستعمار وحتى استقلال أمريكا، حيث بقيت تمثل أحد أهم المراكز التي تمارس الديمقراطية في العالم الجديد.

وفي مطلع القرن الثامن عشر وقبل استقلال أمريكا بفترة طويلة كان كل الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية، والواقع بين خليج سان لوران في الشمال وولاية فلوريدا الأسبانية في الجنوب قد استعمر من قبل الإنجليز، وانقسم إلى ثلاث عشرة مستعمرة ترفع كلها دون استثناء العلم البريطاني وهي (١- **New Hampshire** نيوهامبشر، ٢- **Massachusetts** ماساتشوتس، ٣- **Rode Island** رود ايلاند، ٤- **Conecticut** كينيتكت، ٥- **New York** نيويورك، ٦- **New Jersey** نيوجرسي، ٧- **Delaware** ديلاوير، ٨- **Maryland** ماريلاند، ٩- **Virginia** فرجينيا، ١٠- **Pennsylvania** بنسلفانيا، ١١- **Georgia** جورجيا، ١٢- **North Carolina** كارولينا الشمالية، ١٣- **South Carolina** كارولينا الجنوبية) وكانت كل هذه المستعمرات تمارس الزراعة وتربية الماشية والصيد والتجارة. وكانت الشواطئ الصخرية الكثيرة التعرجات تصلح لبناء المرافئ الكثيرة، كما أن الغابات الكثيفة التي كانت تحيط بها من الغرب تعطي الأخشاب اللازمة لصناعة السفن. ثم إن مجاري المياه الكثيرة والمتدفقة من الجبال كانت تسمح بإقامة المطاحن ومصافي السكر ومناشير الخشب. فكل هذه الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في الأرض، أعطت فرصاً ثمينة للسكان الجدد المعروفين بتقديسهم للعمل وسعيهم للنجاح.

المهاجرون ودورهم في بناء المستعمرات الأمريكية

خلال العشر سنوات الأولى من إقامة المهاجرين (المستعمرين بفتح الميم الثانية) في ماساشوستس تكونت حكومة ذات طابع ديني على الرغم من أن الكنيسة والدولة منفصلتين من الناحية النظرية، وذلك يرجع إلى أن جميع النظم ارتبطت ارتباطاً كلياً بالدين، الأمر

الذي أدى إلى ظهور نظام حكومي تمتع فيه رجال الدين بالنفوذ والسلطان ، وفي الجانب الآخر ساهم الأهالي في القيام بما يتطلبه الوطن من التزامات أدى إلى ميلاد قانون عام ينظم حياتهم العملية ، إذ أعلن بأن المستوطنين سيحضون بكافة الحريات والحقوق السياسية والحصانات ، كما لو أنهم مقيمين بإنجلترا وتأكد هذا في أول تفويض لتمليك وتعمير فرجينيا) المجلس التشريعي لفرجينيا) ، وكانت نسبة كبيرة من المستعمرات تتكون من الحاكم العام ، ثم مجلس يمثل السلطة التشريعية ، ومجلس تمثيلي ينتخب أعضاءه من قبل المستعمرين .

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن الهجرات الأوروبية إلى أمريكا ، أوجدت ثلاثة أنواع للمجتمع الذي بناه المستوطنون في أمريكا : النوع الأول : مستعمرات المزارع في الجنوب ، والثاني في المستعمرات الوسطى من ديلاوير ، والثالث في نيو إنجلند ، على أن القاسم المشترك بين جميع المستعمرات تمثل في النشاط الاقتصادي .

ففي المستعمرات الوسطى من أمريكا كان المجتمع أكثر اختلافاً وتنوعاً بل وأكثر تسامحاً من المجتمع في مستعمرة ، نيو إنجلند ، فعلى سبيل المثال لا الحصر مستعمرة بنسلفانيا وبالتحديد فيلادلفيا حيث استقر بها المزارعون وامتلكوا الأراضي الزراعية وعاشوا في سلام مع جيرانهم الهنود ، كما أنه لعب المهاجرون الألمان دوراً بارزاً في ازدهار المدينة ، حيث انهم اشتهروا بالإتقان في الصناعات المنزلية كالنسيج وصنع الأحذية .

ولم يقتصر هذا الازدهار على بنسلفانيا فحسب ، بل ضربت نيويورك مثالاً للصورة التي رسمت أمريكا فيما بعد كأمة تضم أناساً ينطقون بلغات عديدة ، ففي سنة ١٦٤٦ ظهرت اثنتا عشر لغة حيث تألف السكان من : هولنديين ، بولنديين ،فرنسيين ، دانمركيين ، نرويجيين ، اسكتلنديين ، سويديين ، برتغاليين ، وإيطاليين .

ولقد امتلك الهولنديون مستعمرة نيونذر لاند ، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بنيويورك لمدة أربعين عاماً تحت ما اعترف على تسميته باسم "شركة الهند الغربية الهولندية" ، وامتدت مستوطناتهم على طول نهر هدسن **Hudson** ، وخلفهم فيما بعد الإنجليز حيث حكموا المقاطعة وازدهرت في عهدهم نيويورك من الناحية الزراعية ، وذلك لوجود نهري هدسن

وماهوك Mahawk اللذان لعبا دوراً كبيراً في الزراعة وفي نقل الحاصلات الزراعية كممر مائي بين نيويورك والشمال .

وفي الجنوب وبالتحديد فرجينيا ، وماريلاند ، وكارولينا الشمالية ، وكارولينا الجنوبية ، وجورجيا غلب عليها النمط الزراعي وظهرت مدينة جميس تاون ، وقد أصبحت كارولينا الشمالية والجنوبية بميناءيهما تشارلستون Charrleston وبالتيمور Baltimore المركز التجاري للجنوب ، وأصبحت التجارة مصدراً رئيسياً للازدهار ، كذلك كانت الغابات مصدراً آخر للرزق ، ولقد تميز الطابع الاجتماعي في هذه المستعمرات بسمات جيدة ظلت قائمة حتى قيام الحرب الأهلية ، وتأكيداً على ذلك انقسم المجتمع في المستعمرات الجنوبية إلى عدة طبقات ومستويات ، حيث كانت الطبقة العليا وفي مقدمتها الطبقة الأرستقراطية وغالبيتها من اللون الأبيض ، والطبقة الوسطى وكانت تضم أصحاب المزارع والمصانع الصغيرة والميكانيكيين والتجار ، والطبقة الثالثة كانت عبارة عن طبقة عامة خليط من الأجناس ويأتي الزنوج في مقدمتها .

ومع توسع وتنوع المستعمرات التي ضمت تحقق المزيد من الأراضي الزراعية الشاسعة الأمر الذي انعكس على استقرار النشاط الاقتصادي في المستعمرات الساحلية التي تشرف على المحيط الأطلنطي واستقرت الأوضاع الاجتماعية والتعليمية ، فتأسست كلية هارفارد Harvard College سنة ١٦٣٩ في ماساشوستس ، وقبل نهاية القرن الـ ١٧ م تأسست كلية وليم وماري William and Mary College في فرجينيا ، وتبعتها بعد ذلك لسنوات قليلة تأسيس كلية في كينيتكت عرفت فيما بعد باسم جامعة ييل Yale College ، واتجهت معظم المستعمرات في تعليم الأطفال في المرحلة الابتدائية تعليماً إجبارياً .

أما في الجنوب فلم يحظ المستعمرون بفرص التعليم كما حدث في المناطق الداخلية ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى تباعد المستعمرات فيه ، وقد تجاوز هذه المشكلة بعض من المستعمرين الأغنياء حيث إنهم أوفدوا أبنائهم إلى بريطانيا لتلقي التعليم فيها .

وفي المستعمرات الوسطى انشغل المستوطنون بالمكاسب المادية لانشغالهم بالنشاط التجاري ،

ولم تظهر فيه نهضة تعليمية إلا في منتصف القرن الـ ١٨ م ، حيث أنشأت في فيلادلفيا مدارس خاصة كثيرة ، وكانت الانطلاقة لنهضة علمية فيما بعد ، ولتأسيس جامعة فيلادلفيا Philadelphia College ، والأمر الجدير بالملاحظة هو أن المستعمرين في جميع الأحوال كانوا قد أحضروا مكتباتهم الخاصة بهم .

وفي عام ١٧٠٤م ظهرت ثمار النهضة التعليمية يثمر إذ أنه أسست كامبردج Cambridgeداراً للطباعة Printing Press ، وصدرت أول الصحف الأمريكية ببوسطن ، وبعد فترة وجيزة ظهرت صحف أخرى في مناطق أخرى من المستعمرات الأمريكية ففي نيويورك صدرت صحيفة نيويورك الأسبوعية New York Weekly Journal وكان رئيس تحريرها Peter Zenger's والذي جعلها الناطق الرسمي للمعارضة ، وبعد مضي عامين من إصدارها ونتيجة للأفكار التي نشرتها والمقالات المتنوعة التي كانت تتناول قضايا المواطنين سكان المستعمرات ما لهم وما عليهم ، أودع رئيس تحريرها بيترزنجر السجن قرابة تسعة أشهر ، ومن ثم أطلق سراحه بعد محاكمته ونجاح محامي الدفاع عنه ، وكان إفراجه يعد حكماً على تأسيس مبدأ حرية الصحافة ، وكانت نتيجة هذا الحكم بعيدة المدى ليس بالنسبة لأمريكا المستعمرة فحسب بل بالنسبة لأمريكا المستقلة فيما بعد .

سعي المستعمرات للحكم الذاتي :

على الرغم من أن المستعمرات كانت منفصلة بل ومتباعدة ، إلا أنها كانت تشعر برابطة متزايدة حيث تأسس نظام الاتصالات البريدية واستوردت المطابع وبالتدريج أخذت الأفكار تنتشر عندما أخذت الرسائل والصحف تجد طريقها إلى أيدي الشعب ، وكانت الحياة بصفة عامة في المستعمرات تتطور باستمرار ، فعدد السكان أخذ يتزايد بسرعة كما أن المستوطنين بدأ يتدفقون نحو الغرب فتضاعف سكان المستعمرات خلال الفترة ١٧٥٠ - ١٧٧٥م .

لعب النشاط الاقتصادي دوراً بارزاً في هذا النحو حتى أصبحت هذه المستعمرات تشكل قوة اقتصادية يحسب حسابها في الأسواق العالمية ، الأمر الذي انعكس على سكان المستعمرات والذين اعتبروا أنفسهم بأنهم ليست لهم الحاجة للاعتماد على الحكم البريطاني

إذ أنه لم تكن لهم أي رابطة قوية تربطهم بالحكومة البريطانية . وكانت المستعمرات الأمريكية تنعم بميزة فريدة عن أوروبا ،وهي أن الحقوق الموروثة التي كانت تثقل كاهل العمال الأوروبيين وتحدّ من تقدمهم لم يكن لها أي وجود في المستعمرات الأمريكية .

ولقد لعب نقص الإشراف من جانب الحكومة البريطانية دوراً بارزاً في أن تتمتع المستعمرات بحرية واسعة في إنتاج انتهاج الطريق الذي تختاره ، ناهيك على أن الحكومة البريطانية لم تشترك اشتراكاً مباشراً في تأسيس مستعمرة من المستعمرات المتناثرة والعديدة ما عدا مستعمرة جورجيا إلا أنها كانت تشترك في توجيه المستعمرات من الناحية السياسية ، وكان نوع الحكم الذي كانت تمارسه المستعمرات يشبه إلى حد ما نظام الكم في بريطانيا في تلك الفترة ففي كل مستعمرة كان يوجد مجلس يتمتع بمعظم سلطات الحكومة ويمثل مصالح كبار الإقطاعيين الذين كانوا يستمدون قوتهم من المزارعين الصغار عن طريق الاتصال بهم ، والعمل على خدمة ورعاية مصالحهم بصفة عامة . ولقد انعكس هذا على هيمنة الشركات البريطانية على المستعمرات الأمريكية . إلا أن هذا لا يعني أن المستَعمرين (بفتح التاء) قد تحرروا كلياً أو جزئياً من الإشراف الخارجي ، فلقد نصّ ترخيص مستعمرتي فرجينيا و ماساشوستس على منح الشركات صاحبة الشأن السلطة التامة للحكم وأن يكون مقرها في بريطانيا .

ومهما يكن من أمر يمكننا القول بأن الحكم الخارجي للمستعمرات الأمريكية بدأ في الأفول سيما وأن شركة لندن (فرجينيا) اتخذت قراراً يسمح لمستعمري فرجينيا بأن يكون لهم حق التمثيل في الحكومة ، فلقد نصت التعليمات التي وجهتها شركة فرجينيا١٦١٨ إلى الحاكم المعين بأن ينتخب الملاك المزارعين ممثلين عنهم يشتركون مع الحاكم في سن القوانين لصالح المستعمرة ، وهذا يعني بأن الأهالي أصبح لهم الحق في الاشتراك في إدارة حكومتهم ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل منح الأهالي من الباعة والعمال والمتجولين ترخيصاً لامتلاك الأراضي شريطة أن يكون للملاك في المستعمرة صوت في التشريعات الخاصة بهم ، وبمعنى أدق التصويت في الانتخابات ، وبالنسبة للأهالي منحوا حق التصويت في اجتماعات المدن

التي كانت تبحث في القضايا التي تهم المواطنين فقط .

وحقيقة الأمر نجد أن الحكم الذاتي لم يطبق في نيويورك التي منحت إلى دوق Doke of York والذي صار فيما بعد جيمس الثاني Knig James II ، وجورجيا التي منحت إلى جماعة من الأمناء من ملاك الأراضي إلا أن هذين الاستثنائين لم يستمرا لفترة طويلة ، إذ أنه سرعان ما طالب المستعمرين في نيويورك وجورجيا بحقهم في التمثيل في المجلس التشريعي ، فلم يكن أمام السلطة البريطانية إلا الموافقة على ذلك .

وعلى الرغم من أن حق التمثيل التشريعي في الحكومة بالنسبة للمستعمرين كان محدود الأهمية في بداية الأمر إلا أنه أصبح أخيراً وسيلة يمتلكون الأهالي بها ناحية السلطة ، ولقد وصلوا إلى هذه الغاية المنشودة عن طريق الجمعيات الانتخابية والتي كانت مهيمنة على الشئون المالية ، ولقد استغلت هذه السلطة من قبل المستعمرين وأصبح من المبادئ المقررة في المستعمرات أنه لا يمكن فرض ضرائب أو إنفاق حصيلتها حتى وإن كان ذلك لدفع مرتبات الحاكم أو غيره من الموظفين المعنيين إلا إذا وافق على ذلك الممثلون المنتخبون ، فإن رفض الحاكم أو غيره من كبار موظفي المستعمرة مسايرة رغبات جمعية الممثلين ترفض الجمعية اعتماد الأموال اللازمة أو المطلوبة .

والأمر الجدير بالملاحظة هو أنه ترتب على هذا التصرف أن تمتعت مستعمرة نيوانجلند لسنوات عديدة بحكومة ذات استقلال ذاتي ، ويرجع ذلك إلى أن سكان المستعمرة امتازوا بالتجانس دينياً وقومياً مارس حقه في التصويت ، يضاف إلى ذلك أن المساواة بين الأفراد في المستعمرة كانت سائدة بينهم ، الأمر الذي ولد شعوراً بينهم للعمل المشترك لإيجاد وحدة سياسية ، فالمستعمرات في بلايموت وبوسطن Boston ، نيوهافن New Haven وكانت نتيجة جهود جماعية شكل فيها المستوطنون وحدة سياسية حيث أسس نظاماً وأسلوباً في الحكم أطلقوا عليه ميفلاور May Flower تعهدوا فيه على أن يتحدوا جميعاً لتكوين كيان سياسي يهدف منه تحسين أحوالهم وأوضاعهم وبمقتضى ذلك تصاغ قوانين تضمن لهم العدالة والمساواة .

ولقد انعكس هذا الأمر على مستعمرة ماساشوستس حيث طالب المستوطنين بمنحهم الحق

في حكم هذه المستعمرة أسوة بنيوانجلند وذلك عندما حاول أعضاء الشركة الأصليون أن يحكموا المستعمرة حكماً استبدادياً انعكس هذا على المستوطنين الذين طالبوا بأن يكون لهم صوتاً في الشئون المالية بل إنهم هددوا الشركة بأنه إذا لم يحقق مطلبهم سيضطرون لمغادرة المستعمرة إلى مستعمرة أخرى ، ومقابل هذا التهديد أذعن أعضاء الشركة لهذه التهديد وتحول الإشراف على الحكومة إلى النواب المنتخبين على الرغم من معارضة الحكومة البريطانية على هذا الإجراء والذي كانت نتيجته أخيراً أن تمكن المستوطنين من طرد الحاكم الذي كان قد عينته بريطانيا من المستعمرة .

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن المستوطنين أصبحوا مستعدين ومؤهلين لنيل الاستقلال وإن علاقتهم ببريطانيا أصبحت ضعيفة جداً ، فبدأت المستعمرات " تتأمرك" على صبغتها الإنجليزية ، وأصبحت المستعمرات تشكل قوة اقتصادية كبيرة مرتبطة بشكل وثيق مع الاقتصاد الغربي ، ونتيجة لازدياد التجارة الخارجية ظهرت المنازعات العسكرية والتجارية عبر الحدود مع الفرنسيين والأسبان ، وتجاه هذه التطورات سعى المستوطنون إلى إيجاد قوة عسكرية وأسطولاً بحرياً لحماية اقتصادهم وأدركوا بأنه آن الأوان بأن يتخلوا عن عزلتهم الإقليمية وأن يتحدوا في مجموعة كبيرة ، وفي الجانب الآخر أرادت بريطانيا مقاومة هذا التوجه بإنشاء تنظيم سياسي على غرار نظام دول الكومنولث إلا أن محاولتها واجهت مقاومة شديدة من المستوطنين الذين أدركوا أثناء مقاومتهم من ضرورة إنشاء حكومة مشتركة تضم مجموعة الكومنولث المتساوية في الحقوق ظهرت أهميتها العظيمة فيما بعد .

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأنه ظهر في الأفق في الحياة الأمريكية مفهوم الديمقراطية والسعي إلى تحقيقها في كافة المستعمرات ، حيث سعى المستوطنون إلى تحقيق المساواة في فرص العمل الأمر الذي شجع العديد من المهاجرين بأن يتوجهوا إلى أمريكا لاكتساب الفرصة لهم ولأبنائهم يدفعهم الأمل في إقامة مجتمع لا بد لكل مواطن أن يحظى بفرصة طيبة يتدرج فيها من القاع إلى أعلى قمة في السلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وقد انعكس مفهوم هذه الفلسفة على الحياة الاجتماعية بصفة عامة أوجدت تغيرات ملحوظة في التعليم والحياة

الفكرية الأمر الذي جعل أمريكا أكثر أمم العالم حظاً في إنشاء المدارس العامة (التعليم العام) فأوجدت النهضة التعليمية تغييرات سياسية كبيرة أتاحت للإنسان العادي مزيداً من الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الحكومة ، يذكر سانت جون كريفكر **St. John Crevecoeur** أحد المزارعين الأمريكين (الأمريكيون هم المهاجرون الذين حملوا معهم العلوم والفنون والجد والذي ظهر قبل ذلك بزمن طويل في الشرق ولسوف يتمون الدائرة العظيمة) ، ولقد كانت أمريكا البلاد المنتظرة بلاد البشرى والآمال ، والتطلعات والآفاق المطردة الاتساع وكل هذا تحقق مع تطبيقها مبدأ الديمقراطية .

الصراع البريطاني الفرنسي في المستعمرات الأمريكية .

إذا ألقينا نظرة على التواجد الفرنسي في شمال أمريكا وبالتحديد في كندا ، لوجدنا أن الفرنسيين قد أقاموا مستعمرة فرنسية بكندا ١٦٠٨ ، وهي تعتبر أول مستعمرة فرنسية وذلك عندما تطلع شامبلين **Champlain** إلى إضافة مستعمرات أخرى لمستعمراته فاتجه إلى نيويورك حيث اكتشف البحيرة الموجودة بها وأسماها بحيرة شامبلين**Champlain Lake** ومن بعد هذا التاريخ أخذ الفرنسيون لكسب مستعمرات أخرى عن طريق الاستكشاف حيث توصلوا إلى بحيرة ميتشجن **Michigan Lake** جنوب كندا والتي تعد من البحيرات العظمى جغرافياً .

وحقيقة الأمر يمكننا القول بأنه قبل نهاية القرن الـ ١٧ أصبحت فرنسا تمتلك مساحات شاسعة في هذا العالم الجديد ، فمنها ما هو في كندا ووادي المسيسيبي والقسم الأوسط أو الجزء الأوسط من أمريكا ، وأصبحت ممتلكاتها تمتد إلى جبال الروكي وخليج المكسيك ، ولقد أسهم هذا الاكتشاف العظيم بدور كبير في جعل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر أن يطلق على الوادي الممتد حول نهر المسيسبي اسم لويزيانا تيمناً باسم ملك فرنسا ، وقد أقام حصناً كبيراً بمدينة سان لويس على مرتفعات ألينوي .

وإدراكاً من الحكومة الفرنسية باتساع هذه المستعمرات وندرة السكان الفرنسيين بها فقد أقدمت على التزاوج مع الهنود السكان الأصليين ووثقوا صلتهم بقبائلهم المنتشرة في المنطقة ،

وقد لعبوا دوراً مهماً في الصراع الفرنسي البريطاني .

ولما كانت الحكومة البريطانية تعتمد على المبدأ السائد بضرورة أن تغذي المستعمرات بريطانيا بالمواد الخام وأن لا تنافسها في الصناعة ولد هذا الاتجاه اتجاهاً مغايراً ومعاكساً لدى المستعمرين الذين لم يتقبلوا هذه التبعية بل وعارضوها بقوة الأمر الذي جعل الصدام وشيكاً بينهما ، ونتيجة لاختلاف المصالح بل والمفاهيم بين المستعمرين البريطانيين والمستعمرين السكان أصبح الصدام وشيكاً إذ أنه لا بد من أن يخوضا حرباً فاصلة بينهما للوصول إلى سيادة واحدة تهيمن وتسيطر على العالم الجديد ، وحدث ذلك مع مطلع القرن الـ ١٨ ، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الصراع نوجزها فيما يلي :

أولاً : في بداية عهد الاستعمار كانت العلاقة حسنة للغاية بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية . إلا أنه منذ أن دب الخلاف بين فرنسا وإنجلترا في أوروبا بعد اعتلاء وليام أوف أورانج عرش إنجلترا سنة ١٦٨٨م عقب فرار جيمس الثاني المتعصب للكاثوليكية، وتأييد لويس الرابع عشر لجيمس الثاني، أخذ الصراع الفرنسي الإنجليزي ينعكس على العالم الجديد . ومع تزايد حدة الصراع الذي شغل القسم الأكبر من القرن الثامن عشر كان الخلاف بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية في أمريكا يشتد ويقوى .

ثانياً : إن التعصب الديني والخلاف بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا قد انتقل إلى أمريكا وزاد في حدة الخلاف بين المستعمرات الإنجليزية والفرنسية .

ثالثاً : إن الصراع حول السيطرة على تجارة الفراء التي كانت مصدراً مهماً من مصادر الثروة في العالم الجديد ، أدى إلى صراع حول المناطق المنتجة للفراء . وكانت مناطق الصيد المهمة تقع في منطقة سان لوران في كندا ، ومنطقة نهر الهدسون التابعة لإنجلترا . ولما كانت الحيوانات في هذه المنطقة آخذة في الانقراض ، فلا بد من قيام صراع حول مواطنه في الداخل ، حيث كانت تسيطر فرنسا وحدها ، وهذا ما جعل الفريقين وجهاً لوجه .

ولذلك أخذ الفرنسيون يعملون على حماية مواقعهم منذ مطلع القرن الثامن عشر ، ويقيمون سلسلة من الحصون والقلاع بشكل نصف دائري يمتد من كويبك في الشمال حتى

مدينة أورليان الجديدة على خليج المكسيك في الجنوب، في محاولة لتطويق المستعمرات الإنجليزية ومنع توسعها نحو الغرب.

كان عدد سكان المستعمرات البريطانية في منتصف القرن الثامن عشر يبلغ مليوناً ونصف المليون، ولم يكن عدد سكان كندا من الفرنسيين يزيد عن ثمانين ألفاً، ولعل السبب في ذلك يعود من جهة إلى رفض الفرنسيين قبول المهاجرين من غير الكاثوليك حتى ولو كانوا فرنسيين. كذلك بينما كانت فرنسا تركز كل اهتماماتها العسكرية على شؤون القارة الأوروبية، كان الأسطول البريطاني المتفوق في البحار يعمل على توثيق الصلات بيت الجزر البريطانية ومستعمراتها في العالم الجديد. كما أن ضيق مساحة المستعمرات الإنجليزية ساعد على توثيق الاتصال بين السكان، وعلى تنظيم أمورهم الدفاعية. وهكذا كان يظهر منذ البداية أن النصر في المدى الطويل سيكون حليف الإنجليز.

أما الحروب الكثيرة التي قامت بين المستعمرات الإنجليزية والفرنسية طيلة القرن الثامن عشر، فقد كانت انعكاساً وامتداداً لحروب فرنسا وإنجلترا في أوروبا وأبرز هذه الحروب:

١- عصبة وغسبورغ (١٦٨٩م ١٧٩٧م)

٢- حرب الوراثية الأسبانية (١٧٠١م ١٧١٣م)

٣- حرب الخلافة النمساوية (١٧٤٣م- ١٧٤٨م)

أما حرب السنوات السبع التي قامت سنة ١٧٥٦م بين إنجلترا وفرنسا، فقد خسرتها فرنسا. وعلى الرغم من أن الفرنسيين في كندا كانوا أكثر استعداداً للحرب وأفضل تدريباً، إلا أنهم هزموا في نهاية الحرب بفضل تفوق المستعمرين الإنجليز عددياً. وكان الفرنسيون قد انتصروا على الإنجليز في عدة معارك دارت بينهما في العالم الجديد، وكان الهنود يقاتلون جنباً إلى جنب مع الفرنسيين؛ إلا أن كفاءة القادة الإنجليز من أمثال وليام بيت وجورج واشنطن الذي دخل التاريخ نتيجة استبساله في القتال ضد الفرنسيين، ساعد كل ذلك على التفوق الإنجليزي. وكانت الجيوش البريطانية آنذاك متفوقة على الفرنسيين. وعندما حاولت أسبانيا مساعدة فرنسا، استولت بريطانيا على ممتلكات أسبانيا في الهند الغربية واحتلت

هافانا وكوبا ومانيلا في الفلبين. وقد تحقق نصر كامل على الفرنسيين في الهند أيضاً.

وقد توج النصر على فرنسا بمعاهدة صلح باريس عام ١٧٦٣م. وبمقتضى معاهدة الصلح هذه، أخذت إنجلترا كندا بأكملها من فرنسا، وفلوريدا من أسبانيا التي كانت قد دخلت ضد الإمبراطورية البريطانية. وأصبحت أمريكا الشمالية من المحيط الأطلسي حتى نهر الميسيسيبي، فيما عدا نيوأورليانز **New Orleans**، كلها بريطانية. وفي الوقت ذاته انتقلت لويزيانا من السيادة الفرنسية إلى السيادة الأسبانية.

لذلك يمكن القول أن حرب السنوات السبع، قضت على فرنسا في العالم الجديد، كما اتجه اهتمام أسبانيا نحو تنمية إمبراطوريتها في المكسيك وفي أمريكا الجنوبية، وكان هذا الانتصار هاما بالنسبة لأهل المستعمرات الأمريكان لأنهم تعلموا معنى التعاون وتجنيد الجيوش والاتحاد فيما بينهم، كما انفتح المجال للتوسع نحو الغرب ما وراء جبال الألسكاني وإلى داخل القارة.

الدستور الأمريكي

الولايات وقوانين الإتحاد الفيدرالي

في مرحلتها الأولى كانت الثورة الأمريكية عبارة عن محاولة لحماية حقوق وحريات المستعمرين كرعايا أفراد والمستعمرات كولايات أو أجزاء من الإمبراطورية بموجب قوانين ودستور إنجلترا. وعندما أدرك الأمريكان استحالة هذه المهمة واضطروا لرفض السلطة الإنجليزية كانوا مع ذلك منشغلين بتحقيق ليس فقط حكم البلاد كشعب مستقل بل أيضاً نوعاً معيناً من حكم البلاد وقد هددت السياسة الإنجليزية الاستعمارية بفرض ما كان يعتبره الأمريكان تواجداً خارجيا أو أجنبيا .كما هددت بتدمير مؤسسات الحرية الوطنية الراسخة في قلب المستعمرات والتي كانت تقوم بقدر كبير على العنصر الديمقراطي في المجتمع.ومع سقوط السلطة الإنجليزية أصبح على الأمريكان حتمياً تشكيل حكومات جديدة. بيد أنه مع استعادة القانون والنظام لم يتمكنوا ببساطة من الحفاظ على مؤسساتهم السياسية القديمة فلقد استغلوا الفرصة التي أتاحها الكفاح في سبيل التحرير الوطني لخلق دستور الحرية الذي تتجلى بصورة أكثر وضوحاً من إعلان الاستقلال .

وكان جوهر تلك الروح يتمثل في الدستورية الجمهورية .وقد ظلت الحكومات التي أنشأها الأمريكان لولاياتهم المستقلة تعتمد على المفهوم الجديد للدستور والقانون الأساسي الذي تم تشكيله في خضم الصراع الاستعماري . وبقدر متساو ، كان إرساء فكرة الجمهورية كأساس فلسفي للنظام السياسي الأمريكي الجديد . وحتى ظهور الثورة لم يكن بمقدور غالبية المستعمرين وضع إطار سياسي غير الحكومة الائتلافية والملكية الدستورية . وكان الدستور الإنجليزي والدساتير الإقليمية لديهم تحتوي على مضمون ديمقراطي . إلا أن الحكومة التي كانت تقوم بكاملها على العنصر الشعبي لم يكن من الممكن التفكير فيها بصورة عملية .وفي إطار الحكمة السائرة ، ينظر للجمهوريين نظرة احتقار وازدراء على أنهم صغار وضعفاء وليسوا فعاليين. وكلمة جمهوري كلمة مشتقة مصطلح يتعلق بالاحتقار أو الازدراء. وبسقوط الملكية في أمريكا ، فلقد تغيرت مع ذلك رؤية الحكومة الجمهورية.

وقد ناصر الأمريكيون فكرة الجمهورية عن اقتناع بل وحماسة . بمعنى أنها كانت أقرب إليهم من حيث تاريخهم، إذ أن الحكومة الاستعمارية أظهرت الكثير من سمات الحرية الداخلية والاستجابة للرأي العام المتطابق مع الحكومة الجمهورية . ونتيجة غياب الأرستقراطية ذات الألقاب في أمريكا ، فإن إسقاط التاج جعل العنصر الشعبي هو الأساس الوحيد للحكومة. ومع ذلك فإذا كان الدستور الجمهوري هو نتاج للتاريخ ، حتى من منظور تاريخي معين فإنه يعتبر أمرا ضروريا ، والحقيقة أنه ليس أمرا متناقضا أنه في إرسائهم لفكرة الجمهورية كأساس لحكومتهم ، فإن الأمريكان يتصرفون بإحساس من الوعي الذاتي بالهدف والاختيار والالتزام. علاوة على ذلك ، فإنه بالنظر إلى مجمل الأفق السياسي للسياسة الجمهورية التي تتجلى في الحقبة الاستعمارية ، فقد قام الأمريكان بتعديلات دستورية كبيرة في تشكيل حكومات الدولة. وفي رفضهم للحكومة الائتلافية كمبدأ تأسيسي ، فقد قاموا بإرساء الدساتير الجمهورية للدولة على أساس مبدأ فصل السلطات.

فكرة الجمهورية كفلسفة تحررية :

تتناول النظرية الجمهورية بصورة رئيسية طبيعة ومصادر السلطة السياسية والتشريعية

وليس المضمون الدستوري الداخلي للحكومة. وبوصفها كلمة مشتقة من اللاتينية "res publica" أو «شئ عام» ، فإن فكرة الجمهورية تعرف الحكومة على أنها أمر عام ، وأن شئون الناس أو الشعب تصرف وتدار لمصالحهم ولخيرهم وليس لمصلحة الحاكم. ووفقا لهذا ، فإن الحكومة الجمهورية ينبع مصدرها وتستقي سلطتها من الشعب. والأشكال المحددة التي قد يتخذها الإجراء الشعبي في تشكيل الحكومة يمكن بالطبع أن تختلف على الرغم من نظرية العقد الاجتماعي التي أرست الأساس المنطقي الفكري لهذه العملية. وفي النهاية ، فإن الميثاق الدستوري الذي يفوق التدخلات الخاصة للهيئات التشريعية بالدولة ، أصبح الأسلوب المقبول الذي من خلاله قام الناس بصفتهم قوة مكونة بتشكيل حكومتهم.

إن التحول السريع للأمريكان نحو الجمهورية بعد إعلان الاستقلال جعلها بصورة تامة الأساس النظري لنظام جديد يصعب معه فهم راديكالية التعهد كما تبدو للمعاصرين ولقد كان أمراً راديكاليا بصورة أساسية لأنه ألغى الملكية والأرستقراطية أثنين من العناصر الثلاثة المكونة للحكومة الائتلافية ومهد لتأسيس حكومة تقوم فقط على العنصر الديمقراطي في المجتمع ومع ذلك فإن فكرة الجمهورية هي فكرة تقليدية بل ومبدأ محافظ على حد بعيد بأسلوب الفلسفة السياسية ما قبل الحديثة بصورة عامه حيث أكدت المسعى نحو الصالح العام وتجاوز الفردية.

وفي كتابات هارينجتون وسيدني (Harrington & Sidney) وآخرين من أصحاب نظريات القرن ١٧ التي تتحدث عن فكرة الجمهورية كانت مصلحة ورفاهية المجتمع ككل تفوق مصالح الجماعات الخاصة أو الأفراد .

موحدة في ظاهرها كانت فكرة الجمهورية ترى أن الغرض من الحركة السياسية ومن الحكومة هو تجاوز المصالح الفردية والارتقاء بالصالح العام. والروح الاشتراكية أو الكومنولث تم التعبير عنها في الحقبة التحررية في أمريكا في التحكم الشديد بالصوت وتحديد الأسعار وتقليل الاستهلاك لتشريع ضبط الإنفاق واللوائح الاقتصادية العامة التي قامت بها حكومات الولاية. وكانت هذه السياسات متزامنة مع مبادئ (ظام ترجيح الصادرات على الواردات)

التي حملت الحكومة مسؤولية كبيرة بالارتقاء بالحياة الاقتصادية وتنظيمها. الفردية الاقتصادية والتجارة الحرة كانا يمثلان القطب المناوئ للمركنتيلية (Mercantilism).

وبموازاة الاتجاه الشيوعي بفكرة الجمهورية، فإن هناك نزعات فردية قوية كانت قائمة. وحتى وقت قريب، كان المؤرخون يعتبرون أن الثورة هي إثبات للحياة والحرية والسعي نحو السعادة التي تفهم من المعنى الكلاسيكي للتعبير (حرية المرور) أو (laisser faire، laisser passer) والذي ينطوي على دلالة تراكم الملكية من قبل الأفراد الذين يسعون نحو إثبات الذات .وإن اكتشاف البعد الاشتراكي بالفكر التحرري قد أحدث تصحيحا هاما بالرؤية المبكرة لفكرة الليبرالية لدى (لوك) في العصور الأولى والتي سيطرت على كل من السياسة الأمريكية والمجتمع الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة الفردية التي تم تأييدها لأسباب مدنية وأخلاقية وكذلك اقتصادية كانت قوة فاعلة في السياسة التحررية. ومع احتدام الأزمة التحررية كانت الرؤية الاشتراكية هي الأقوى ولا سيما في المناطق التي نشبت بها الحرب ، أما في المناطق الأخرى فلقد كانت في طريقها إلى الزوال. وكانت السياسة الاستعمارية تسيطر عليها المصلحة والتشتت، وعلى الرغم من رغبة القادة الثوريين في الوطنية والصالح العام، فإن الفردية الخاصة التي حفزت سياسة المصلحة-الجماعة تجلت بقدر كبير في سياسة الدولة إبان وما بعد الثورة .

هذا التوتر في داخل فكرة الجمهورية قد يتم النظر إليه أيضا في ضوء المفاهيم الإيجابية والسلبية للحرية. وفي مقابل أيدلوجية المعارضة التي أثرت على الفكر الأمريكي في حقبة ما قبل الثورة كانت توجد الفكرة بأن الحرية الحقيقية موجودة بالحركة السياسية. وكان يعتقد بأن الحرية كمشاركة سياسية هي المحك الرئيسي للفضيلة الشخصية والمدنية، والتي كان جوهرها يعمل لصالح الجماعة وليس بغية تحقيق غايات فردية. واقتباسا من أرسطو على طريقة فكرة الإنسانية المدنية لدى (فلورنتين) بالقرن الخامس عشر وأصحاب النظريات الجمهورية من الإنجليز بالقرن السابع عشر، فإن هذا المفهوم الإيجابي للحرية تقدم منظورا واحدا لفكرة الجمهورية التحررية. وبتناوله في هذا الإطار، فإن السعي نحو السعادة وردت الإشارة إليه في إعلان الاستقلال بمعنى السعادة العامة التي يكرس فيها الأفراد أنفسهم للدولة

الديمقراطية وليس للغايات الشخصية المحدودة.

ويؤكد المفهوم البديل للحرية والحكومة الجمهورية القيود المفروضة على الحكومة لصالح الحرية الفردية. ولاعتماد هذا المفهوم على حقوق الملكية والامتيازات والحصانة والضمانات التي تتعلق بالعملية القانونية والقانون الأساسي والموجودة بالقانون العام، فإنه يعتبر سلبيا إذ أنه يسعى للتقليص من صلاحيات الحكومة. ونتيجة ترسخ هذا المفهوم في المبادئ القانونية الطبيعية بالعصور الوسطى والقديمة، فهو يقع في قلب الدستور الإنجليزي وكان واضحا في الكفاح ضد الملكية بالقرن السابع عشر. وقد لعبت النزعة نحو الحرية السلبية أيضا دورا في الكفاح الأمريكي ضد الإمبريالية البريطانية.

وفي الثورة الأمريكية فإن هذين التقليدين للحرية كان قائمين بالدستور الأمريكي. وقد تطلبت مقتضيات الأزمة الثورية إجراء سياسيا حاسما، والذي كان يتم تبريره عادة تحت شعار "الحرية الإيجابية" و"الفضيلة المدنية". وفي نفس الوقت، فإن ثمة نظرة معتدلة للنزعات ذات الطبيعة الإنسانية العادية والأعراف القانونية الأساسية قد أفضت بالأمريكان إلى وضع دساتيرهم على أساس المفهوم السلبي للحرية أكثر من المفهوم الإيجابي لها. ولم تتم عرقلة الحرية كمشاركة وإجراء سياسي بأي شكل من الأشكال؛ بل على العكس فقد ظلت مطلبا أساسيا للدستور الأمريكي. بيد أن ضمانات حقوق الملكية وحماية الحرية الفردية ضد التفوق المكتسب للقوة الاستبدادية في صياغة الدستور وفي السلوك الذي تنتهجه السياسة الأمريكية.

دساتير الدولة

أيا كانت العلاقة الحقة بين الحرية السلبية والإيجابية بالدستور التحرري ، فلقد كان أمرا بديهيا في السبعينيات من القرن الثامن عشر أن تتشكل الحكومة الجمهورية بمناطق جغرافية صغيرة فقط. وقد أدى هذا الاعتقاد الذي عكس وأكد التطور التاريخي للمستعمرات كوحدات مستقلة للحكومة إلى تشكيل الدستور ودساتير القانون بالولايات.

وقد كان أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للتطور الدستوري الأمريكي أن الأحداث التي قام الأمريكيون من خلالها بتعريف أنفسهم كمواطنين حدثت على مستوى الولايات. وكان

الاجتماع القاري الذي عقد للمرة الأولى عام ١٧٧٤م ، اجتماعا طارئا لممثلين من الولايات. واسمه من البداية يدل على أنه اجتماع للسفراء من الولايات المستقلة ، وهو الأمر الذي كان إعلان الاستقلال بالتحديد يدعو إليه المستعمرات السابقة لتكون " هذه المستعمرات المتحدة ومن الحق ينبغي أن تكون ولايات حرة ومستقلة " . والدافع الرئيسي كان لحماية استقلال١٣ ولاية مستقلة. ولم يكن هنالك من شك في أن القيام بتشكيل الحكومات وتأسيس النظام المدني عمل من شأنه أن يحدد طبيعة المؤسسات السياسية بالدولة الجديدة سيتم في الولايات. ولهذا السبب فقد قضى العديد من القادة الثوريين معظم سنوات الحرب منشغلين في صياغة الدستور. وكان الأمريكيون مدركين علاوة على ذلك لحصولهم على فرصة حقيقية للتصرف كمشرعين ومؤسسي دولة ديمقراطية جديدة. وعلى حد قول المؤرخ الطبيب ديفيد رامساي(David Ramsay)من كارولينا الجنوبية (فإنه لم يكن لدى الإنسان في أي عصر انتخاب من هذا النوع لحكومة يختار أن يعيش في ظلها ، حيث أنه في أمريكا فقط يتضافر العقل والحرية في تشكيل الدستور).

وبعد الانفصال عن إنجلترا وفي مستعمرات قليلة حتى قبل ذلك الحين كانت صياغة الدستور هي الهدف الأول للحركة السياسية التحررية. وأصبح الهدف من الثورة هو وضع دساتير الحرية. وقد حكمت المجالس واللجان الثورية للأمن العام من أكتوبر ١٧٧٤م حتى ١٧٧٥م عقب انهيار السلطة البريطانية. ومع اعتبار كل الأمور، فقد كانت الفترة التي قضتها حكومة الطوارئ قصيرة بسبب تخوف العديد من قادة المستعمرات من احتمال خروج المعارضة ضد السلطة عن نطاق السيطرة. وفي الواقع ، ففي وقت مبكر قبل إعلان الاستقلال بستة شهور، بدأت عملية التنظيم والشرعنة (إضفاء الشرعية) على الحكومة الأمريكية من خلال صياغة الدساتير. ففي يناير ١٧٧٦ ، تبنت نيوهامبشر دستورا موجزا ومؤقتا؛ وقامت كارولينا الجنوبية بتبني دستورا في مارس. وفي يونيو عقد اجتماع مكون من أعضاء مجلس فرجينيا من أعضاء المجلس التمثيلي لصياغة دستور الدولة، وبعد إعلان الاستقلال قامت سبع ولايات أخرى بتشكيل حكومتهم على أساس جديد من خلال الموافقة على الدساتير. وقامت

نيويورك وجورجيا بصياغة مواد من القانون الأساسي لعام ١٧٧٧م ، وفي ماساشوسيتس بعد محاولة واحدة غير ناجحة تم وضع دستور عام ١٧٨٠م .واحتفظت كل من رود أيلاند ، كنيتكت بالمواد المشتركة بينهما من أيام المستعمرات كدساتير للولاية.

على الرغم من أن الأمريكيين كانوا قد بدأوا بالتفكير في وضع دستور كقانون أعلى مستقل عن المؤسسات التشريعية، فقد عكست الدساتير الأولى للولاية هذه الرؤية بطريقة منقوصة. وقامت بصياغة وتبني معظم أجزائها المجالس التشريعية الإقليمية أو الهيئات التشريعية بالولاية التي كانت أيضا تتعامل مع الأمور التشريعية العادية ، وبهذا لم تكن متميزة بصورة حقيقية من حيث الوظيفة. وفي نيو جيرسي، وفيرجينيا ، وكارولينا الجنوبية ، قامت المجالس التشريعية الإقليمية بعمل مسودات للدساتير الدائمة بدون البحث عن أي سلطة جديدة من الشعب. كما أن نيوهامبشر، نيويورك ، بنسلفانيا ، ديلاوير ، ماريلاند ، كارولينا الجنوبية، وجورجيا قامت كلها بإجراء انتخابات خاصة للمجالس التشريعية الجديدة لصياغة الدستور. إلا أن هذه الجهات أيضا كانت تقوم بالتشريع (بسن القوانين). ولم يحدث بأي من الولايات التي أجرت الانتخابات في ١٧٧٧-١٧٧٦م أن قامت الاجتماعات الخاصة بصياغة الدستور بتقديم عملهم للشعب للموافقة الشعبية؛ فقد قاموا فقط بإعلان الدستور الجديد ليدخل حيز التنفيذ.

وفي المراحل الأولى من صياغة الدستور، كان هناك نوع من الارتباك بشأن مصدر التشريعات الدستورية. فلابد أن ينبع الدستور من الشعب، بيد أن الهيئات التشريعية بالولاية قد يتم النظر إليها على أنها تستوفي هذا الطلب. ونتيجة الصراعات الحزبية التي تمخضت عن صياغة الدستور في التشريع مع ذلك فقد نشأ هذا النوع من الممارسة السياسية من عقد الاجتماعات الشعبية لصياغة مسودات للدساتير والتي كانت تطرح على الشعب في وقت لاحق لإقرارها. وتم رفض دستور ماساشوسيتس لعام ١٧٨٠جزئيا والذي تمت صياغته باجتماع خاص بعد صياغة الدستور من قبل الهيئة التشريعية للولاية لأنه صدر عن المحكمة العامة ، والذي جسد ما أصبح سريعا الإجراء الدستوري الأرثوذكسي.

واستمرت صياغة الدستور بموجب القانون الأخلاقي الذي طرحته نظرية العقد الاجتماعي – أول مبدأ في فلسفة الجمهورية. وبالفعل فأنه من خلال اعتبار تحديد إطار الدساتير الأولى في ضوء ما تتطلبه الموافقة الشعبية أن النقاد كانوا قادرين على كسب القبول لأسلوب تبني أو تغيير القانون الأساسي عن طريق الإجماع والإقرار وبهذا المعنى فقد أدت نظرية العقد الاجتماعي إلى التغيير. ورغم ذلك من نواحي أخرى فإن استعمال نظرية العقد الاجتماعي عكس حدود التغيير الدستوري.

والنتيجة الرئيسية للوعي السياسي السائد والذي تمخضت عنه الثورة كان ظهور رجال جدد على الصعيد السياسي وبصورة بالغة الدقة بالمؤسسة السياسية بالمستعمرات قام أولئك الرجال بتوسيع مبدأ الحكم الذاتي حتى نهايته المنطقية من خلال عمل حكومة خاصة بالمدينة والمقاطعة اكثر استقلالا عن سلطة الولاية .وكان القضاة على مستوى الولاية على الرغم من ذلك يقاومون هذه المجهودات .ومنكرين أن كل روابط الحكومة قد تفسخت في الحركة نحو الاستقلال ،فقد رفضوا تطبيق نظرية العقد الاجتماعي لتبرير التغيرات في الحكومة المحلية .وطوال الحقبة الثورية نتيجة لذلك فان مؤسسات الحكومة المحلية كانت بمثابة قوة توازن .وكانوا قادرين على القيام بذلك بصورة جزئية لان صياغة دستور الولاية قد احتوى إمكانية الانشقاق الذي أسفر عنه الكفاح نحو الاستقلال.

تمثل الدساتير الجديدة بالولاية دليلا ولكنها لا تزال تعتبر أمرا هاما بالراديكالية للثورة الأمريكية .هل زادت الثورة من التغير الراديكالي أو قامت فقط بتأكيد النزعات التي تتضح منذ فترة طويلة إبان الحقبة الاستعمارية ؟وهناك إجابتين على هذا السؤال أحدهما تقدمية أو راديكالية والأخرى محافظة .الإجابة الأولى تقول أن الثورة بالرغم من أنها قامت على أيدي الصفوة من التجار والمحامين والمزارعين الذين سيطروا على السياسة الاستعمارية فقد أصبحت حركة راديكالية فعلية للطبقتين الوسطى والدنيا نحو الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وطبقا للتفسير التقدمي فان هذا التحول الديمقراطي يمكن أن يتضح في تأكيد سيادة القانون في دساتير الولاية ونصوص القانون بالاتحاد الكونفدرالي .أما التفسير المحافظ

فيرى أنه في مجتمع يقوم أصلا على أسس ديمقراطية بصورة واسعة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فإن الهدف من الثورة هو الحفاظ على مؤسسات الديمقراطية السياسية التي تهددها السياسة الاستعمارية (الإمبريالية) . وفي الانفصال عن إنجلترا على حد رأي بعض المؤرخين تمثل التغيير الجذري بل وأكثر التغييرات راديكالية في تأسيس وطن جديد وفي النهاية حكومة مركزية قوية تعبر عن جوهر الهوية الأمريكية.

ويدل وجود دساتير الولاية أنه على الرغم من وجود صراع طبقي متأصل في صورة معركة حامية الوطيس بين الطبقة العليا المتميزة والجماعات الاجتماعية الدنيا ، فإن المبادئ الجمهورية قد كان لها تأثيرا جذريا على السياسة الأمريكية. وقد أوضحت سياسة الدولة أن لغة المساواة والقبول والحرية الفردية اكتسبت اقتناعا وشرعية التي منحت ميزة لأولئك الذين تمكنوا من توظيفها بصورة فاعلة. وفي أفضل الأحوال، أصبحت مبادئ الجمهورية مثلا توجه الحركة السياسية من قبل جماعات تسعى إلى محاربة الظلم وتحسين المجتمع. وبأسوأ الأحوال، فقد أصبحوا ممن يسعون للتعتيم على المنفعة السياسية في البحث عن الذات والسعي نحو السلطة.

وفي أي الأحوال، فهي لم تكن ببساطة أمة فحسب ، بل كانت أمة جمهورية خرجت من مهد الثورة. وكانت هذه الهوية الجمهورية على الفور قديمة وجديدة. ومن منظور تاريخي، فلقد اعتمدت على ما كان بالنزعات الجمهورية القائمة بسياسة المستعمرات، على الرغم من عدم وجودها بصورة ملموسة حينئذ. وصعود هذه النزعات والممارسات إلى مستوى نظرية الجمهورية والالتزام الأيديولوجي على الرغم من ذلك كان أمرا مستحدثا. وهكذا فإن نوعا ما من الاستمرار المؤسسي والابتكار النظري برز كسمة مميزة للدستور.

فصل السلطات ودستور الدولة

يتبلور الاستمرار والتغير في أهم نتائج صياغة دستور الدولة، ألا وهي؛ صعود السلطة التشريعية والحد من السلطة التنفيذية. وبلغ هذا التطور المزدوج ذروته مع تيارات ذات أمد طويل بحقبة المستعمرات ، بيد أنه حدث في إطار دستوري جديد. وكان هذا الإطار هو مبدأ فصل السلطات.

وفي تخلصهم من سلطة الإنجليز ، فقد قام الأمريكان أيضا بإسقاط المبدأ التنظيمي للدستور الإنجليزي وكذلك (نظرية الحكومة الائتلافية المختلطة) . وقاموا باستبدالها بنظرية فصل السلطات . إذ أن كلا هذين المبدأين يرمي إلى تحقيق التوازن بالحكومة ، فهما يعتبران غالبا متشابهان ، إذا لم يكونا قابلان للتبادل . وفي الحقيقة ، فهما يختلفان اختلافا شديدا . فالحكومة الائتلافية كما أشرنا آنفا تعترف بالأنظمة المتعددة للمجتمع وتفسح لها مكانا في تشكيلة الحكومة . ففي المجتمع الإقطاعي المتدرج التي ظهرت في ظله ، فهي تعبر عن الافتراض بأن السلطة الاجتماعية والسياسية وجهان لعملة واحدة ، وأن الحكومة والمجتمع يرتبطان ويتداخلان بصورة أساسية . وعلى النقيض ، فإن فصل السلطات اعتمد على إقرار المهام المميزة والمنفصلة بصورة واضحة للحكومة . فهو يرى بأن السلطات الحكومية وليس الطبقات الاجتماعية لابد أن تبقى في حالة توازن في سبيل الحفاظ على الحرية . ولم تكن نظرية الفصل معنية بشكل رسمي بالجانب الاجتماعي أو بالتركيب الطبقي ، على الرغم من أنها من الناحية التاريخية قد نشأت في البيئة الاجتماعية المميزة التي تمخضت عن ظهور الطبقة البرجوازية . وأول من نادى بفصل السلطات كان زعماء البرلمان في خضم كفاحهم ضد التاج البريطاني في القرن ١٧ ، حيث قبلوا بالتحدث نيابة عن كافة الشعب الذي يعتبرونه أساسا لكل فرع أو مهمة مميزة للحكومة . وحيث أن الحكومة الائتلافية كانت مناسبة للمجتمع الطبقي ما قبل الحديث ، فقد كان مبدأ فصل السلطات مناسبا بأمريكا - مجتمع مؤلف بكامله من الطبقة الوسطى ومفتوح بصورة شديدة مقارنة بإنجلترا حيث كان مجتمع غير طبقي .

وقد أظهر الدستور الذي تم تبنيه عام ١٧٧٦م التحول السريع للأمريكان نحو فصل السلطات كمبدأ تنظيمي للحكم . وبصورة منطقية ، فإن التعليم الأمريكي لا يتطلب تركيب فصل السلطات . بيد أنه مع إلغاء الملكية وغياب الأرستقراطية والامتياز القانوني الوراثي ، فإن نظرية الفصل كانت هي المبدأ الوحيد المتاح الذي يمكن إرساء دستور الحرية على أساسه . وهكذا ، فقد أقر دستور فرجينيا لعام ١٧٧٦م بأن " الأقسام الشرعية والتنفيذية والقضائية تكون منفصلة وواضحة" ، حتى لا يقوم أي منها بممارسة السلطات الممنوحة بشكل تام للجهة

الأخرى ، وألا يقوم أي شخص بممارسة سلطات أكثر من جهة من هذه الجهات في نفس الوقت". وقامت خمس ولايات أخرى بتشكيل الحكومات على هذا الأساس، حيث تقوم جميعها في معظم أجزائها برفض فكرة المحاسبات والتوازنات- أو مشاركة السلطات التي تقتضيها نظرية الحكومة الائتلافية. وبشكلها النظري الخالص أو الجذري ، فإن مبدأ فصل السلطات ينصب السلطة التشريعية في هيئة مستقلة هيئة تشريعية أحادية المجلس. (ثنائية المجلس ، كسمة مميزة للحكومة الائتلافية تنص على اقتسام سلطة صياغة القانون بين مجلسين تشريعيين ، كل منهما ينبثق من نظام اجتماعي مستقل). وفي شكله الخالص أيضا فإن مبدأ فصل السلطات يرفض منح أي سلطة لصياغة القانون للسلطة التنفيذية التي منوط بها ببساطة القيام بتنفيذ وإدارة القانون. ففي أمريكا المحررة فإن الخبرة الفعلية لفصل السلطات تراوحت بين التطبيق الراديكالي أو الخالص مع الهيئات التشريعية الأحادية المجلس والهيئات التنفيذية الجماعية (بنسلفانيا) إلى التطبيق الحقيقي مع عدم حصوله على الموافقة الكاملة في معظم الولايات التي قامت بتطبيق المبدأ (فرجينيا ، كارولينا الشمالية ، جورجيا ، ميريلاند ، نيويورك ، ماساشوسيتس ، نيوهامبشر ، كارولينا الجنوبية ، ديلاوير) إلى عدم القبول مطلقا في ولايات (رود أيلاند ، كينيتيكت ، ونيو جيرسي والتي أبقت على المضامين الدستورية لديها إبان حقبة المستعمرات).

وقد قام مبدأ فصل السلطات بدرجة كبيرة بنفس الغرض في أمريكا المحررة كما حدث إبان الحرب الأهلية الإنجليزية : وهو تأكيد سيادة ممثلي الشعب في صياغة القانون ، ومن خلال رفض منح السلطة التنفيذية أية مشاركة في أعلى وأهم سلطة بالحكم، وأن يحصروا سلطاتها فقط بالمهمة الإدارية. والحكومة قامت على حركة وموافقة الشعب ، وكانت نظرية الفصل وسيلة لترسيخ هذه السيطرة الشعبية. فقد كانت بمثابة أداة للتحول الديمقراطي التي تم تنفيذها لإكمال توجه الإجتماع بالمستعمرات نحو السيطرة التشريعية. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمخاوف السلطة التنفيذية التي أثارها كتاب المعارضة بالقرن ١٨ ، فقد أسفرت عن تحول المنصب التنفيذي.

وبدلا من نطاق واسع من السلطات الامتيازية التي وضعته في وسط الحكومة ، كما في الدستور المختلط للمستعمرات ، (فإن الحاكم أو الرئيس أو المجلس التنفيذي) بموجب مبدأ فصل السلطات يقوم فقط بتفعيل القوانين التي تقوم الهيئة التشريعية بسنها . ووفقا لذلك ، فإن دساتير الولاية إما أن تقوم بحرمان السلطة التنفيذية من سلطة الفيتو (الإعتراض) برمته (١١ ولاية) أو تمنحها ممارسة هذا الحق بشكل محدود ، في الحالات التي ينص فيها القانون على استخدام الفيتو (الاعتراض) . وكان هذا الأمر معكوسا لدى أغلبية بسيطة من الهيئة التشريعية . وكانت الطريقة التي يتم بها تعيين الحاكم تعتبر قضية رئيسية ثانية في تحديد المهام التنفيذية . ففي المواضع التي كان يتم فيها تطبيق مبدأ فصل السلطات بصورة كاملة ، كان المنصب يتم انتخابه من قبل الشعب ، برؤية تجاه جعل المنصب مستقلا عن الهيئة التشريعية . وفي بعض الولايات ، مع ذلك ، فإن المخاوف من أن يصبح المنصب التنفيذي أكثر من كونه منصبا إداريا فحسب حدا بصانعي الدستور بإيكال انتخاب الحاكم للهيئة التشريعية . وأدت نفس المخاوف إما إلى "حرمان طبقي " أو "قيود صارمة على السلطة المعينة للحاكم" . ووفقا للاعتقاد السائد منذ أمد بعيد بأن أكبر خطر على الحرية يكمن في فساد السلطة التنفيذية أي إضعاف وتهميش الحرية المدنية واستقلال نواب الشعب من خلال توزيع المساومات والتعويضات والرشاوي ...الخ فإن الكثير من دساتير الدولة أعطت سلطة التعيين للهيئة التشريعية فقط . وفي بعض الولايات يكون للحاكم سلطات تعيين محدودة ، ولكن لا يوجد في أي من الولايات حاكما يستحوذ بمفرده على السلطة . وعلى الرغم من قيام دساتير الدولة أيضا بصياغة نصا بشأن اتهام الحاكم ، بيد أن هذا يعد أداة محاسبات وتوازنات ليست متفقة تماما مع مبدأ الفصل . وهذا النص يعبر عن مزيد من المخاوف من وجود حاكم تنفيذي ، كما وضع النص فترات قصيرة لهذا المنصب وقيودا على إعادة انتخاب المنصب التنفيذي . وعنصر الامتياز الوحيد الذي احتفظ به الحاكم بصورة حقيقية هو سلطة الاعتذار والإرجاء .

وثمة علاقة بين انتقال منصب الحاكم ، وإلغاء مجلس الحاكم . حيث أن سلطات صياغة القانون لديها من المفترض أن يقوم بتقديرها المجلس الأعلى للهيئة التشريعية ، ولا تمنح إلا

لهيئة استشارية محدودة بالفرع التنفيذي. وكان دور الحاكم متقلصا للغاية إلى الحد الذي كان يعتبر معه الأول بين أقرانه بالمجلس التنفيذي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا المجلس كان يتم انتخابه من قبل الشعب أو الهيئة التشريعية ولا يتم تعيينه من قبل الحاكم- كما هو الحال بدستور المستعمرات.

وإن إعادة توزيع السلطة الناجم عن انتقال منصب الحاكم قد جعل مركز الجاذبية الدستورية بحكومة الدولة الجديدة في الفرع التشريعي. وبعد عقود من الكفاح ضد الحكم الملكي، قامت الجمعيات الموجودة بالمستعمرات مثل البرلمان بالقرن ١٧ - بانتهاز الفرصة التي نشأت عن الوضع التحرري لتأكيد سيادتهم في صياغة القانون. وهذه السلطة العليا في الحكومة تقع حصريا بيد ممثلي الشعب. . وموازية لها توجد السلطات البرلمانية الفنية التي قامت الجمعيات بالمستعمرات بالسعي للحصول عليها منذ أمد طويل مثل الحق في عقد الاجتماعات الدورية وتحديد ملكيتها الخاصة من خلال الحكم على الانتخابات ومؤهلات الأعضاء والسيطرة على التنظيم الداخلي. وبموجب فصل السلطات تم حرمان المنصب التنفيذي من سلطة إرجاء وحل الهيئة التشريعية ورفض المتحدث، وهي امتيازات هامة للحاكم بالمستعمرات.

وفي السنوات الأولى من الحكومة التي قامت على فصل السلطات، لم يكن من الواضح ما هي حدود السلطة التشريعية. وكان الغرض من نظرية الفصل هو منع أي فرع مستقل من الحكومة من السيطرة على الفرعين الآخرين. والسيادة التشريعية من حيث صياغة القانون لم تكن لتعتبر بمثابة ضمانا للسيادة على الحكومة بصفة عامة. بيد أنه في الواقع، وتحت ضغوط الأحداث السياسية،. فلقد ثبت وجود عدد القليل من القيود المؤثرة المفروضة على الهيئات التشريعية بالدولة. وفي ظل المناخ المتقلب الذي تسود فيه سياسة التحزب ومصلحة الجماعة، فقد كانت السلطة التشريعية تستخدم بأساليب يراها العديد من الناس غير ملائمة على سبيل المثال، أن تتم تنحية القرارات القضائية جانبا في النزاعات حول الملكية. ولقد أصبح من الواضح بصورة سريعة أن الفصل المناسب للسلطات يقتضى إحداث نوعا معينا من

التوازنات والحاسبات بالمؤسسات ، وهذه الحاجة إلى التقليص من السلطة التشريعية للدولة أصبح قضية محورية في الإصلاح الدستوري في عقد الثمانينيات من القرن الثامن عشر . بيد أن هذه الحقائق لا تبرر النتيجة التي تم التوصل إليها بأن فصل السلطات لم يتم التعامل معه بصورة جدية في الدساتير الأولى للدولة . وفي الواقع فإن الممارسة الجدية للسلطة من قبل الهيئات التشريعية بالدولة وتقليصها للسلطات التنفيذية تعد دليلا على أثر نظرية فصل السلطات على الدستور الأمريكي .

مشكلة التمثيل

بالإضافة إلى توزيع السلطات بين الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فلقد مر نظام التمثيل التقليدي بالمستعمرات بمرحلة تغير إبان الثورة . وإبان حقبة المستعمرات ، كانت المدن والمقاطعات تمثل الوحدات المكونة بالجمعية . ولم يكن هنالك من تأثير للسكان على توزيع النواب ، إذ أن التمثيل كان ينظر إليه على أساس جماعي وليس على أساس فردي . ومع ذلك ، ففي ولايات قليلة بعد ١٧٧٦ ، تحول الأساس الجوهري للتمثيل إلى السكان والممتلكات . ففي ولاية ماساشوسيتس ، على سبيل المثال ، أبدت المصالح التجارية من مقاطعة (إيسيكس) الساحلية استياءها من الافتقار إلى السلطة السياسية المتعلقة بالمقاطعات الزراعية في الجزء الغربي من الولاية . وكانت حصة الضرائب التي كانت تدفعها المقاطعة أكبر من حصتها من السلطة الممنوحة لها بالمحكمة العامة بموجب نظام التمثيل المتساوي للمدن . ووفقا لهذا ، ففي دستور ولاية ماساشوسيتس لعام ١٧٨٠ ، قام نواب مقاطعة إيسيكس بالحصول على تمثيل الأعداد والممتلكات . وكانت كل مدينة لا تزال تتلقى أقل عدد من النواب ، بيد أن المدن ذات الكثافة السكانية العالية كانت تحظى بعدد أكبر من الممثلين في المجلس الأدنى . وعلى الجانب الآخر ، وفي مجلس الشيوخ بالدولة ، كان يتم الاعتراف بالممتلكات . وكانت المقاطعات هي الوحدة الرئيسية للتمثيل في هذا الصدد ، إلا أنها كانت تمنح ممثلين وفقا للضرائب التي تقوم بدفعها . وقد عبرت هذه التغيرات عن الفكرة بأن العناصر المؤلفة للحكومة كانت تتمثل في الشعب والممتلكات .

وهذا الربط بين القيم يعكس الصلة الموجودة بالفلسفة بين الحرية والملكية : وكانت الثانية بمثابة الأساس الضروري الذي تقوم عليه الأولى. وكان السكان هو الأساس المنطقي للتمثيل إذ أنه كان يعتبر مؤشرا دقيقا على الثروة والقوة الاقتصادية بحقبة ما . وإذا كانت مصالح الملكية سيتم القبول بها في تشكيل الحكومة ، فإنه أمر ذا دلالة أن يتم تخصيص مكانا مميزا لمبدأ الأغلبية العددية.

وقد تغير التمثيل الأمريكي أيضا إبان الثورة كنتيجة للإصلاح بنظام الموافقة . وكما أشرنا آنفا ، فإنه نتيجة اتساع قاعدة السمات المختلفة لجمهور الناخبين ، فإن التمثيل الذي كان قائما بالمستعمرات كان حقيقيا أكثر منه شكليا . بيد أنه ونتيجة للحد من نظام الموافقة فقد وجد عنصرا من التمثيل الشكلي. فقد كان يسمح بالتصويت فقط للأشخاص الذين لديهم ممتلكات كافية، استنادا إلى النظرية التي مفادها أنه بهذا الأسلوب فقط سيكون هنالك ترسيخ للمميزات الشخصية والمدنية اللازمة للحفاظ على الاستقلال السياسي والاهتمام بالصالح العام. بيد أن تمثيلا من هذا القبيل أقرب إلى التمثيل الإنجليزي : أولئك الذين لم يقوموا بالتصويت كان يعتقد أنهم ممثلون بصورة شكلية من قبل أولئك الذين قاموا بالتصويت.

ووفقا لذلك، ففي عدة ولايات كانت عملية صياغة الدستور تنطوي على محاولات لتوسيع التمثيل الفعلي من خلال توسيع الموافقة. فلو كان كل الرجال متساويين، ولو أن الحكومة اعتمدت على الرأي العام وموافقة المحكومين ، فإنه يستنتج بالضرورة أن الموافقة الصريحة على التمثيل الشكلي لم تكن كافية. ويرى الإصلاحيون أن كل الرجال أو على الأقل عدد أكبر من الذين مصرح لهم القيام بذلك، ينبغي عليهم أن يقوموا في الواقع بالتصويت. ولهذه الأسباب المنطقية من الحقوق الطبيعية ، مدعما بالضغط السياسي لتوسيع الحقوق لتشمل الرجال الذين يتم استدعائهم لخوض الحروب، استمر الإصلاح بنظام الموافقة في بنسلفانيا ونيوهامبشر ونيوجيرسي وجورجيا وميريلاند. وبصورة عامة فإن التغيير يقوم على استبدال مؤهل دافع الضرائب بالمؤهل الحر في زمن المستعمرات. وعلى الرغم من أن

تحرير نظام الموافقة أسفر عن زيادة متواضعة فحسب في عدد الناخبين (لأن التوزيع على نطاق واسع للملكية خلق جمهورا كبيرا من الناخبين في وقت سابق). وبالرغم من عدم رفض الملكية رفضا مطلقا كأحد الاعتبارات ذات الصلة، إلا أن الإصلاحات التي تمت كانت خطوة هامة نحو موافقة أوسع من جانب الرجال.

والتغيير الذي حدث بالتمثيل الأمريكي جعل من الواضح أن مفهوم الدستورية له آثارا ديمقراطية عميقة إذا كانت محدودة. وقد حفز الكفاح ضد السياسة الاستعمارية - والذي حدث بالجانب الجماعي بسياسة المستعمرات - الوعي السياسي وجذب رجال جدد للحياة العامة ممن قاموا بتحدي الصفوة التقليدية بالمستعمرات. وقد أثار الاعتراض ضد إنجلترا موجة من العداء إزاء السلطة بصفة عامة والتي قامت بقدر ما بالحد من روح الإذعان التي طغت على سياسة المستعمرات. علاوة على ذلك، تم استخدام مبادئ المساواة والحقوق الطبيعية التي استخدمت في الكفاح ضد إنجلترا لإحداث تغييرات بالمجتمع الأمريكي. وهذا ليس تأييد لما يراه بعض المؤرخين من أن الصراع الطبقي المتأصل كان أحد سمات التحرر الأمريكي.

فالجماعات النفعية مثل التجار، والمحامون، والمزارعون، والفلاحون، والحرفيون وآخرون كانوا يختلفون في آرائهم من حيث السياسة العامة السليمة، وفي اختلافهم تنبثق شحنات من " الأرستقراطية " و " الديمقراطية " ضد بعضهم البعض بحقيقة مزيفة. ومع ذلك، في الواقع، فلا توجد أي حقيقة اجتماعية واقتصادية هادفة مثل تلك التي تصف الصراع بأنه صراع طبقي بقسمهم. على النقيض، فبمجرد زوال التأثير المكبل للسلطة البريطانية، يحدث تعزيز وتكريس للصراع الجماعي. وساعية نحو التأثير على الرأي العام، فلم تجذب فقط رجال جدد إلى السياسة، بل نشرت في أنحاء المجتمع أفكارا مثل المساواة والحقوق الطبيعية والسيادة الشعبية التي تروق لعدد كبير من الناخبين والذين هم في تزايد مستمر. وما من شك أن هناك ثمة صراع بالسياسة الأمريكية، بيد أنه يحدث في نظام اجتماعي مفتوح. علاوة على ذلك وهذا هو مكمن الأهمية للتاريخ الدستوري فالصراع حدث في قنوات كانت تتميز بمبادئ حكم متفق عليها. وكانت الجمهورية القائمة على فلسفة الحقوق

الطبيعية وفصل السلطات تمثل الأفكار الرئيسية وبالرغم من الاختلاف حول تطبيقها ، إلا أن كل الأمريكيون قاموا بتأييدها كأساس للنظام السياسي الجديد.

وكان المغزى الرئيسي من الدستور في ذلك الحين هو تشكيل حكومات محدودة يمكن أن تصون الحرية والملكية الفردية وكذلك الارتقاء بالصالح العام. وعبرت عن ذلك بصورة خاصة مذكرات الحقوق التي ضمنها زعماء التحرر بدساتير الدولة. ولكونها منبثقة من التاريخ الإنجليزي وخلفية المستعمرات ، فإن مذكرات الحقوق تضمن السجن على أساس محاكمة، . وكفالة متواضعة ، وإجراء عادل بالقضايا الجنائية، وحرية التعبير والصحافة والعبادة الدينية ؛ وتحظر التفتيش والاعتقال بلا مبررات ، كما تحظر فرض الضرائب بدون موافقة وتمثيل الشعب ، كما تناصر مبدأ الميليشيا الحرة؛ وتؤيد حق المقاومة للحكم الاستبدادي والقمع. ومن بين الأمور ذات الأهمية الخاصة بمذكرات الحقوق تأكيد مبدأ الحقوق الطبيعية ومصادر العقد الاجتماعي للدولة ، في مقابل الأساس التقليدي للحقوق بالقانون الإنجليزي . وفي توافق مع أيديولوجية المعارضة التي شكلت المنظور السياسي، فإن من قاموا بصياغة الدستور كانوا يرون مذكرات الحقوق على أنها وسيلة ضرورية للدفاع عن الحرية ضد السلطة العدوانية المستبدة للحكومة ولا سيما التنفيذية منها.

مواد قانون الاتحاد الكونفيدرالي

في حين قام زعماء التحرر بالتعامل مع مشكلات الدستور بالولايات ، فإن ضرورة شن حرب ضد إنجلترا حدت بهم لتكوين اتحاد قاري الذي حظي بشكل محدد في مواد الاتحاد الكونفيدرالي . وقد عكست تلك المواد فكرة أن اجتماع الولايات بهدف تحقيق الاستقلال كوحدات فردية مستقلة خلق كيانا سياسيا جديدا والذي انطوى على مغزى جديدا للهوية الأمريكية. وإنه أيضا لأمر حقيقي أن الاتحاد الكونفيدرالي في كثير من جوانبه كان بمثابة حكومة في تنسيقه للجهود الموحدة للولايات ضد إنجلترا. مع ذلك ، فإن الاتحاد الكونفيدرالي لا يمكن اعتباره بأي سياق منهجي أو شامل بمثابة حكومة حقيقية تمتلك مرسوم القانون وسلطة الأمر ، لقد كانت على أفضل الافتراضات حكومة ظاهرية (شبه حكومة) . علاوة

على ذلك، فإن روح الوطنية التي جسدتها تم التعبير عنها دستوريا في التخلص من السلطة التي تجلت في تأسيس حكومات الولاية، عنه في أي نص للسيادة الوحدوية كما هو الحال بالدولة القومية الحديثة.

وتوصف مواد الاتحاد الكونفدرالي غالبا على أنها الدستور الأول للولايات المتحدة. وذلك حيث أنها قامت بوضع استراتيجية للتنظيم الفيدرالي الذي قام بتقسيم السيادة بين الولايات والسلطة المركزية منبئة بدستور ١٧٨٧، ومع ذلك، وبالعودة للروح التحررية التي كانت تسود عام ١٧٧٦ فلا يمكن القول بأن هذه المواد كانت في الواقع أو في المقام الأول محاولة لتطبيق الدستورية التحررية. وفي سياق سياسي أوسع، فقد تكون الولايات المتحدة بمثابة شكل جمهوري من ١٧٧٦ - ١٧٨٧ باعتبار أن ضغوط الرأي العام ومصالح الجماعات والأحزاب كان لها تأثير على إجراءات الكونجرس. وفي سياق قانوني ودستوري، فإن الاتحاد الكونفيدرالي لم يكن به شكلا جمهوريا للحكومة، أي حكومة تقوم على الشعب كقوة مكونة يتم تنظيمها وتشكيلها وفقا لمبادئ الدستور. وكانت هذه المواد معنية بالعلاقات بين الولايات وليس بالتوازن المناسب بين السلطة والحرية بالمضمون الدستوري.

وتكمن المصادر القريبة من الاتحاد الكونفيدرالي في تشكيل المجتمع القاري الأول لعام ١٧٧٤ والازدواجية بشأن الطبيعة الحقيقية للاتحاد الكونفيدرالي التي ميزته على مدى تاريخه الممتد على نحو ١٥ عاما أي حالتها كحكومة ظاهرية (شبه حكومة) كانت واضحة في مستهل الأزمة التحررية. وقد مارس الكونجرس السلطة السياسية الحقيقية ولكنه بحذر يعتبر حقيقة أنه يمثل المستعمرات أو الولايات المستقلة، حيث تركت لهم أداء أعمال السيادة الأصلية فيما يتعلق بالمواطنين الأفراد. وكان الكونجرس يقوم بوضوح بتوجيه المجهودات العسكرية والدبلوماسية الهادفة للاستقلال على سبيل المثال، في مايو ١٧٧٦ إعلان السلطة البريطانية في النهاية وإصدار توجيهات للمستعمرات بتشكيل حكومات دستورية. ولكنه قام بكل ذلك بصفته جهة استشارية إشرافية تنقل إجماع الرأي العام الوطني وتوصي بإجراء حكومي. وكان على الولايات سن القوانين التي تعاقب على الخيانة العظمى، وفرض حلف

mngool.com

يمين الصدق ، وفرض الضرائب ، وتنظيم التجارة، وهكذا.

وفيما له صلة وثيقة بهذا الشأن ، تظهر مسألة المواطنة. حيث أننا إذا ما اعتبرنا تحديد المؤهلات وإقرار المواطنة بمثابة اختبار للسيادة الحكومية،فإنه لمن الواضح أن الكونجرس لم يكن يتمتع بالسيادة. فالاتحاد الكونفيدرالي لم يقم بإعطاء المواطنة للأجانب ، ولم يكن ذلك بهدف حلف يمين الصدق. ففي يونيو ١٧٧٦ تبنى الكونجرس قرارا يضع تعريفا عاما للمواطنة، بيد أن هذا التعريف قام فقط بتحديد مواطنة الدولة. وهو ينص على " أن كل الأشخاص الأحرار المقيمين بأي ولاية يتم اعتبارهم مواطنين بتلك الولاية ". وقامت بذلك الولايات بإعطاء المواطنة للأجانب. وهي فكرة المواطنة القومية القائمة، ولكنها كانت مبهمة وغير منظمة على أحسن الأحوال.

وتم تأسيس طبيعة الاتحاد الكونفيدرالي في ١٧٧٤ عندما قرر الاجتماع القاري الأول أن كل مستعمرة لها صوت واحد في مسار شئون المجتمعات. وقام هذا الإجراء بحل مسألة كيف يتم تشكيل الاتحاد الفيدرالي وعلى الرغم من إثارة الموضوع مرة أخرى في سنوات لاحقة، فلم يتم الاتفاق على أي أسلوب آخر. وفي ١٧٧٤ ، قام نواب من بعض الولايات الكبرى بتقديم اقتراح يقضي بأن يتم التمثيل على أساس السكان، والثروة، والأهمية العامة للعديد من الولايات حسب معايير اقتصادية مختلفة. وهذا الأسلوب سيؤسس الاتحاد الكونفيدرالي على أساس مباشر عام- ألا وهو؛ شعب الولايات المتحدة باعتباره كيانا قوميا واحدا. وقام الكونجرس برفض هذا الأسلوب في التمثيل بدعوى أنه في أزمة ١٧٧٤ لم يكن مجديا في تحديد الوزن النسبي لكل ولاية قبل اتخاذ الإجراء. علاوة على ذلك، فإن البيانات المطلوبة لمثل هذا النوع من الحصر لم تكن متاحة. ولسنا في حاجة للتأكيد على أن قرار مساواة الولايات الذي جعل من الصعب إقرار مواد الاتحاد الكونفيدرالي ومن المستحيل تعديلها- كان أمرا بالغ الأهمية .

وفي نفس الوقت الذي قام فيه بإصدار إعلان الاستقلال ، قام الكونجرس بالبدء في إعداد مسودات لمواد الاتحاد ، وهي عبارة عن مجموعة قوانين للتعاون بين الولايات في الأمور ذات

الاهتمام المشترك. وتمت مناقشة نسخة مقترحة من المواد في يوليو ١٧٧٦ وفي ربيع ١٧٧٧ ، واستمرت المناقشة حتى نوفمبر ١٧٧٧ ، وفي خضم الضغط الناجم عن الحرب تم تبنيها من قبل الكونجرس وإرسالها إلى الولايات لاقرارها. وفي مارس ١٧٨١ تم استكمال المواد. من قبل الهيئة التشريعية بولاية ميريلاند لاستيفاء ما تقتضيه من إجماع في عملية إقرارها وتمرير هذه المواد لتدخل حيز التنفيذ.

وقد اكتسب الكونجرس في وقت مبكر مهام ومسئوليات تتعلق بالولايات. وفي الشهور الأولى من عام ١٧٧٦ ، على سبيل المثال، فقد استغل المبادرة في حث الجمعيات الموجودة بالمستعمرات على التخلص من النفوذ البريطاني وتنظيم حكومات الولاية. وفي وقت لاحق، قام بتعريف الخيانة العظمى والمواطنة كماقام بمراجعة المراحل العسكرية والدبلوماسية للحرب من أجل الاستقلال. وبعيدا عن إرساء العلاقة بين الكونجرس والولايات، فقد أكدت مواد الاتحاد الكونفيدرالي على النمط القائم وترجمت السلطة السياسية للكونجرس إلى بنود رسمية. وفي الوقت الذي تبلور فيه الشكل النهائي لهذه المواد ، كان الكونجرس مع ذلك لا يملك إلا نفوذا ضئيلا مقارنة بالنفوذ الذي كان يتمتع به إبان أزمة ١٧٧٦م.

والنسخة الأولى من مواد الاتحاد الكونفيدرالي - المعروفة بمسودة ديكنسون (Dickinson) . قد أعطت الاتحاد الكونفدرالي فقط سلطة تسوية النزاعات بشأن الحدود والنزاعات القضائية والأمور الأخرى بين الولايات ونصت على أن تحتفظ الولايات بقوانينها المحلية وتشكيل قوة أمن داخلية في كل الأمور التي لا تتعارض مع هذه المواد. وتبين هذه اللغة أن هذه المواد قد تصبح نموذجا يمكن أن تقاس عليه ممارسة سلطات الولاية، كما تدل على وجود مجال غير محدود من السلطة بالكونجرس يمكن أن يتم تطبيقها على النظام القضائي بالولاية. وعلى الرغم من ذلك، ونتيجة لإقرار مسودة ديكنسون للمساواة بين الولايات بصورة كاملة في التمثيل والتصويت وبسبب رفضها لسلطات الكونجرس في مجال الضرائب والتجارة ، فلا يمكن اعتبارها " أداة مركزية " . وكانت فكرة استقلال الولايات قد انتشرت على نطاق واسع وتم الإعلان عنها. وكان هنالك حرصا شديدا على أن يكون لكل قسم

(بالأحرى لكل ولاية) اتحاد ذا صلاحيات أوسع يمكن من خلاله فرض آرائها السياسية والاجتماعية الخاصة على الآخرين. والمادة الثانية الموجودة تنص على" : أن كل ولاية تحتفظ بسيادتها وحريتها واستقلالها وبأن أي سلطة أو سلطة قضائية أو حق لم يتم التعبير عنه من خلال هذا الاتحاد الكونفيدرالي ينتقل إلى الولايات المتحدة في الكونجرس الذي يتم دعوته للانعقاد" .

وتضمين مثل هذه اللغة في مواد الاتحاد الكونفيدرالي يضمن بأن الولايات ستكون مؤهلة بصورة فعلية كحكومات مستقلة وذات سيادة كاملة على أساس الشرعية الدولية. وفي الواقع فإنها لم تكن كذلك ، على الرغم من وجود اتجاه يقوم على الافتراض بأن انهيار السلطة البريطانية قد أسفر عن انتقال السيادة إليهم. ومع ذلك إذا كانت سلطة السيادة الممنوحة للولايات منقوصة، فإن تلك الممنوحة للكونجرس تعتبر أقل منها بكثير. ووفقا لذلك، فإن الحقيقة الأساسية للتاريخ الدستوري في هذه الفترة تمثلت في تقسيم للسيادة بين الولايات والاتحاد الكونفيدرالي.

وتوزيع السلطات المحددة بين الولايات والاتحاد الكونفيدرالي كان ينطوي على بعض المعوقات. وبما أن الاتحاد الكونفيدرالي كان يتخذ شكل الاتحاد أو التحالف وليس شكل حكومة فلم يكن هناك تفكير في إعطاءه سلطات تنظيم الضرائب والتجارة إلا فيما يتعلق بقبائل الهنود . وكان يقال غالبا أن الأمريكان أنكروا هذه السلطات البالغة الأهمية على الاتحاد الكونفيدرالي بصورة غير منطقية أظهرت مدى عدائهم لإنجلترا وليس حكمهم السليم. وبالتأكيد فإن الشعور بالعداء ضد الإنجليز قد تنامى ، بيد أن المقصود هو أنه مع الوجود البريطاني استطاع الأمريكان تنظيم الإمبراطورية بالشكل الذي طالما كانوا يتصورونه. وقد خلا تميزهم هذا من نظام الضرائب والقوانين التجارية الداخلية المفروضة على المواطنين الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدراك الأمريكان للتنظيم الاستعماري أنكر بصورة صريحة على السلطة المركزية أي سلطة تشريعية. وهنا تأتي اللغة صريحة. فالكونجرس وفقا لمواد الدستور يقوم بإصدار القرارات واللوائح والأحكام ولكن ليس القوانين. فالولايات فقط

التي يكون الشعب فيها ممثلا كقوة أساسية يكون بها هيئات تشريعية وكذلك مؤسسات تنفيذية وقضائية.

وبوصفه سلطة إشرافية في الشئون التي تتعلق بكل الولايات ، فإن الكونجرس يتمتع بمجموعة سلطات مماثلة لتلك السلطات الممنوحة للبرلمان والتاج في ظل الإمبراطورية القديمة. وهكذا فقد تم إعطائه السلطة للدخول في الحرب والسلام، وفي إرسال واستقبال السفراء ، وفي الدخول بمعاهدات وتحالفات ، وفي سك العملات المعدنية ، وفي تحديد معايير الأوزان والمقاييس في أنحاء الولايات المتحدة، وفي إنشاء مكاتب البريد ، وفي تنظيم شئون الهنود ، وفي تعيين الضباط ووضع ضوابط للقوات العسكرية التي تخدم الولايات المتحدة. ويمكن للكونجرس أيضا وضع ضوابط للأسرى سواء برا أو بحرا وإصدار خطابات تميز أو استرداد ، وتعيين محاكم لمحاكمة القراصنة ، وتسوية النزاعات بين الولايات . وعلى الجانب الآخر ، وبالرغم من التأكيد على سيادة الدولة ، فلقد كان أمرا محظورا بصورة حاسمة على الولايات إعلان الحرب والدخول في معاهدات وما شابه ذلك. وكان عليها أن تلتزم بأحكام الكونجرس ومواد الاتحاد الكونفيدرالي.

وتقسيم السلطة والمسئولية بمواد الاتحاد يمكن أن يتجلى أيضا في التاريخ السياسي للاتحاد الكونفيدرالي. وإنه لمن الواضح أنه في الكثير من النواحي كانت الولايات تقوم بتشكيل السياسة كحكومات ذات سيادة على الرغم من أنها لا تنفذ بأسلوب شامل. وبنفس الطريقة ، وبالنسبة لكل جوانب القصور بمؤسساته ، كان الكونجرس يعتبر في بعض جوانبه بمثابة حكومة فعلية. والأمر الأكثر ريبة يتمثل في موقفه من الحرب والدبلوماسية . ولكنه أيضا حافظ على سلطته في نطاق غير عسكري ؛ ألا وهو مشكلة أراضي الولايات الغربية. وهذا الأمر على قدر كبير من الأهمية إذ أنه يتضمن ترسيم الحدود بين الولايات ، مؤسسا بذلك سياسة توزيع الأرض وتحديد مبادئ الاستيطان الذي سيشكل مستقبل المجتمع المدني في جزء كبير من البلاد. وفي سياق سياسي أوسع نطاقا ، فقد كان للغرب الإمريكي تأثيرا قوميا يمكنه من الحفاظ على الاتحاد الكونفيدرالي.

وقد أعطت المواد الواردة بمسودة ديكنسون(Dickinson) الكونجرس السلطة لتسوية النزاعات بين الولايات على الأراضي الغربية ، وتقرير مصير الأراضي التي لا تملكها أي من الولايات أو التي تم شرائها من الهنود. وإنشاء مستعمرات لتكوين ولايات جديدة. واعتراضات الولايات على المطالبات بالأراضي مثل فيرجينيا وبنسلفانيا وماساشوسيتس ونيويورك وكينيتيكت أدى إلى التخلص من هذه النصوص . ومع ذلك فقد نصت المواد كما وافق عليها الكونجرس في عام ١٧٧٧م على "عدم حرمان أي ولاية من الأرض لمصلحة الولايات المتحدة" . بيد أن هذا النص كان غير مقبولا بالنسبة للولايات بدون المطالبة بالأرض ، وفي النهاية استطاعوا انتزاع التغيير. وتم تبنى قرارا في ١٧٨٠ يقضي بأن كل الأراضي التي تم تسليمها للكونجرس يجب أن تؤول إلى المصلحة العامة للولايات المتحدة ويتم تسويتها وتحويلها إلى ولايات جمهورية وضمها للاتحاد.

ولم يكن الكونجرس يتصرف في بعض الأمور كحكومة فعلية بل كان يمثل أيضا منتدى للتعبير عن الآراء والمصالح التي حققت إلى حد ما أثر الحكومة الأمريكية. وفي هذا السياق، فإن المصالح الاقتصادية التي كانت تعتمد على الاختلافات الجغرافية والاجتماعية والديموغرافية أعطت مضمونا خاصا للبعد الإقليمي. ومع ذلك ، فإذا وجدت النزعات الجمهورية مكانا لها في سياسة الكونجرس ، فإن تنظيم الاتحاد على مبدأ المساواة بين الولايات تجاهل أشكال وإجراءات الجمهورية مما سبب معوقات للسلوك السليم بالشئون القارية. وقد يمكن التسليم بأن المواد كانت كافية كإطار للتعاون بين الولايات. حتى أنها تضمنت نصوصا ذات اتجاهات تكاملية وطنية حقيقية . بيد أن الاتحاد الكونفيدرالي لم يتغلب على العيوب التركيبية التي حرمته من الخصائص الرسمية للحكومة الجمهورية. وبتركيبته التي قام عليها ، فإن الاتحاد الكونفيدرالي لم يستطع التنازل عن طبيعته كاتحاد.

الدستور والثورة (الصراع بين مؤيدي ومعارضي النظام الفيدرالي) -:

إذا كانت فكرة الجمهورية نظاما ثابتا للأفكار والممارسات المؤسسية بمقدار ثابت ، فربما أن يكون من الممكن القول بأن أحد الجوانب في مناقشة الإقرار كان أكثر تعبيرا عن المعنى

الأساسي للثورة. وإذا كان المناهضون للنظام الفيدرالي لهم مبرراتهم في أن تكون لديهم مخاوف من اللهجة الحادة لمعارضيهم. فالفيدراليون يتحدثون بقوة عندما يعرضون أسبابهم لفرض القيود الدستورية في ظل الثورة. وعندما أدت إجراءات الهيئات التشريعية بالولايات في العقد الثامن من القرن الثامن عشر إلى تقدير كبير لفكرة الجمهورية فإن أولئك الذين قاموا بوصف العلاج بالدستور الجديد كانوا يستكملون الثورة ولا ينحرفون بها عن مسارها الصحيح. وإذا كان الحكم الذاتي (حق تقرير المصير) هو هدف الثورة، وإذا كان الاتحاد بين الولايات وسيلة لتأسيس نظام حكم جمهوري، فإن تقوية الاتحاد بهدف تطوير فكرة الجمهورية بالولايات - كما فعل الفيدراليون - كان هو أوج التحرر.

ولفت الانتباه إلى المساحة الضيقة من الاختلاف في أول صراع سياسي قومي منظم لا يفقد هذا النزاع مضمونه الأساسي. بل على العكس، فهو يمكننا من فهم كيف كان الفيدراليون قادرين على تقديم خطتهم لتشكيل حكومة مركزية وهو الأمر الذي عارضه الكثير من الأمريكان باعتبارها " فكرة مجردة كحكومة وطنية يدعمها سكان الولايات ". وقد ميزت القيم الجمهورية المجتمع الأمريكي، بيد أن الاتحاد الكونفيدرالي لم يجسد القيم الجمهورية بأساليب تجعل الشعب يقوم بربطها بمصالح ثابتة. ومن ثم تأتي جوانب القصور به. وبإقرارهم وانحيازهم للمصالح، مع السعي في نفس الوقت لوضع ضوابط لها انطلاقا من الحرص على المصلحة العامة، فقد قام الفيدراليون بتوظيف فكرة السيادة الشعبية والتمثيل والمواطنة الجمهورية لإضفاء الشرعية على الحكومة المركزية التي يعتبرونها أمرا ضروريا للحد من سلطة الدولة.

وفي النهاية، فقد كان النزاع بين مؤيدي النظام الفيدرالي والمناوئين له يتمحور حول طبيعة الاتحاد وليس حول ضرورة وجود اتحاد أو أن يكون النظام السياسي للولايات المتحدة هو حكومة جمهورية. وكما سيتضح من الحرب الأهلية، وفي ظل أوضاع تاريخية أخرى كان النزاع حول طبيعة الاتحاد قادرا على إحداث أكثر النزاعات عمقا وتمزيقا. ولكن في الحقبة التشكيلية للدولة وفي صياغة الدستور، كان الاتحاد يعتبر وسيلة لتحقيق الحكم الذاتي

الجمهوري وليس غاية في حد ذاته. وقد اختلف المؤيدون للنظام الفيدرالي والمعارضين له حول نوع الاتحاد المفترض تأسيسه ليعبر عن الهوية الأمريكية.

الفصل الثالث

إستقلال
الولايات المتحدة الأميريكية

بدأ الخلاف بين الإنجليز والأمريكيين سنة ١٧٦٣م ، إذ إن المستوطنات قد نمت نمواً سريعاً على المستويين الاقتصادي والثقافي ، وأصبح لها كيان اقتصادي يمكنها من توفير احتياجاتها ، كما أصبح لها كيان ثقافي حيث انصهرت الثقافات الأوروبية المختلفة في ثقافة واحدة أفرزت شخصية مستقلة بثقافة واحدة هي شخصية «الإنسان الأمريكي» الذي بدأ يتطلع إلى المزيد من المشاركة السياسية لا سيما بعد أن زال الخطر الفرنسي، وكان تنظيم الإدارة وتنفيذ أي نظام جديد يحتم على ساسة بريطانيا منازعة أهالي المستعمرات الذين تعودوا على الحكم الذاتي.

لذلك كان على بريطانيا بعد انتصارها على فرنسا أن تواجه مشكلة أهملتها حتى ذلك الوقت، وهي مشكلة الإمبراطورية، لا في أمريكا فحسب، بل في الهند أيضاً، وفي عالم الاستعمار بوجه عام. إذ أصبح من الضروري أن تنظم إنجلترا ممتلكاتها الشاسعة بشكل يسهل مهمة الدفاع، ويوفق بين المصالح المتباينة للمناطق والشعوب المختلفة، ويوزع بالتساوي نفقات إدارة الإمبراطورية.

لم يكن الموقف في أمريكا يسمح بأي تغيير بالرغم من أن الحاجة كانت ماسة لوضع نظام إمبراطوري جديد على الأقل من وجهة النظر البريطانية. ولما كان أهل المستعمرات قد اعتادوا منذ زمن بعيد أن يتمتعوا بقسط وافر من الاستقلال، فإنهم أصبحوا في مرحلة من التطور جعلتهم يطلبون المزيد من هذه الحرية، ولاسيما بعد أن زال الخطر الفرنسي. وكان تنظيم الإدارة وتنفيذ أي نظام جديد، يحتم على ساسة بريطانيا منازعة أهالي المستعمرات الذين تعودوا على الحكم الذاتي، وأصبحوا لا يطيقون صبراً على أي تدخل.

وكانت إحدى المشكلات التي عالجتها بريطانيا أولاً هي التنظيم الداخلي، إذ فرض فتح كندا ووادي أوهايو على البريطانيين وضع سياسات لها تؤدي إلى إثارة السكان الفرنسيين أو الهنود. غير أن هذه السياسة تعارضت مع مصالح المستعمرات الساحلية التي كانت ترمي نظراً إلى تزايد عدد سكانها المستمر- إلى استغلال الأراضي المكتسبة حديثاً. وأدت الحاجة إلى أراض جديدة، إلى مطالبة عدد من المستعمرات، بناء على ما لديها من تراخيص، بحق التوسع غرباً حتى نهر الميسيسيبي.

لقد كانت معاهدة سنة ١٧٦٣م قد أعطت السيادة المطلقة على النصف الشمالي من قارة أمريكا للعرش البريطاني، إلا أنها طرحت أمام حكومة لندن سلسلة طويلة من المشكلات والقضايا لم يكن من العسير حلها. فالحكومة الإنجليزية اعتبرت انتصارها في حرب السنوات السبع نقطة تحول في تاريخ علاقاتها بمستعمراتها الأمريكية. فأحداث الحرب ونتائجها فرضت على الحكومة رسم سياسة جديدة لها في مستعمراتها. وقد جاءت هذه السياسة الجديدة بخطوطها الأساسية متعارضة إلى حدٍّ كبير مع رغبات السكان في المستعمرات ومصالحهم الرئيسة، مما أدى إلى توالي سلسلة من المشكلات والخلافات أوصلت الفريقين في النهاية إلى القطيعة السياسية فالحرب، وهي أمور لن يكن أحد في سنة ١٧٦٣م يريدها أو يعتقد بإمكانية الوصول إليها. وسنعرض هنا لأهم الأسباب التي أدت إلى نزوع المستعمرات الأميريكية للاستقلال عن إنجلترا الدولة الأم.

كان اتجاه بريطانيا في عهد الملك جورج الثالث الذي خلف جده جورج الثاني سنة ١٧٦٠م على عرش إنجلترا، تقوية السلطة المركزية، وبالتالي ربط سياسة الإمبراطورية كلها بالعرش. وكمقدمة لذلك فإنه احتفظ بوسائل ملتوية وغير شرعية لأصدقائه من حزب المحافظين بأكثرية المقاعد في برلمان لندن، مما جعله يسيطر بصورة عملية على البرلمان وبالتالي على الحكومة، وبذلك أمكنه ولفترة طويلة أن يحكم الإمبراطورية بصورة ديكتاتورية، وأخذ يتغلغل في شؤون المستعمرات متجاوزاً صلاحياته على ربطها مباشرة به.

إن انتصار إنجلترا على فرنسا سنة ١٧٦٣م فرض عليها أعباء إضافية، ومنها مهمة الدفاع على الحدود عن الحدود الغربية للمستعمرات ضد هجمات الهنود، وهذا يفرض عليهم إبقاء قوات عسكرية كبيرة بصورة دائمة على هذه الحدود، وهذا يكلف مبالغ طائلة من المال، فعملت حكومة لندن على إشراك سكان هذه المستعمرات في مصاريف الإمبراطورية المتزايدة. كما أن مصاريف الإدارة الاستعمارية المتزايدة، أدت إلى فرض ضرائب على سكان المستعمرات، وطلب منهم المساهمة في مصاريف الإمبراطورية. وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة لندن قانون السكر الذي كان يهدف إلى زيادة دخل الخزانة من الضرائب. وبموجب هذا القانون فرضت ضرائب جمركية على العسل والنبيذ والحرير والبن. وصدرت التعليمات

لرجال الجمارك بأن يظهروا مزيداً من الدقة والنشاط في تنفيذ أحكام هذا القانون، وطلب من السفن الإنجليزية العاملة في البحار الأمريكية أن تكافح أعمال التهريب وأن تتولى تفتيش الأماكن المشبوهة؛ لذلك أحس الأمريكيون أن هناك تعدّياً دستورياً على حقوقهم، فاستغل معارضو الحكم البريطاني هذه الظاهرة لتأليب الناس ضد حكومة لندن.

أحس سكان المستعمرات أن الملك جورج الثالث (١٧٦٠م ١٨٢٠م) والبرلمان حرموا المستعمرات من حرياتها ، وفرضوا عليها الضرائب دون إعطائها حق انتخاب ممثلين عنها في الحكومة، وأنزلوا الجيوش في بيوت أهل المستعمرات. كذلك كان من وجهة النظر الأمريكية، أن المستعمرات الثلاث عشرة، وحدات تحكم نفسها ضمن الإمبراطورية البريطانية، فسكان المستعمرات إنجليز يحق لهم التمتع بجميع حقوق المساواة التي كافح الإنجليز من أجلها منذ أيام الماجنا كارتا **Magna Carta** .

على كل ذلك ظهرت في الأفق بوادر الانفصال في المستعمرات الأميريكية عن الوطن الأم نتيجة للممارسات الخاطئة التي بدأت تنتهجها حكومة لندن، ويضيف الكثيرون بأن العامل الأساسي للمطالبة بالانفصال يرجع إلى النضوج السياسي والديني والاجتماعي والثقافي الذي تحقق في المستعمرات، والذي أصبح بمرور الوقت يتعارض كلية مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في إنجلترا.

لقد وصلت المستعمرات لمرحلة الديمقراطية في غياب الرقابة الإنجليزية، جعلتها مؤهلة للاعتماد على الذات، ولوضع نظام دستوري خاص بها. وبينما كان نظام الحكم الإنجليزي يعتمد على الملكية المتوازنة، وتوجد به هيئة تشريعية لها شعبيتها ممثلة في مجلس العموم البريطاني **The House of Commons**، فإن الثروة والنفوذ الشخصي كان لهما الدور البارز في نظام التمثيل في هذا المجلس، وهذا الأمر لم يكن قائماً في المستعمرات.

ومن ناحية أخرى كان هناك اقتناع بريطاني تام بأن هذه المستعمرات ينبغي أن تظل تابعة للتاج البريطاني، وتكرس مواردها لخدمة جميع فئات الشعب الإنجليزي، وكان هذا من الأمور المرفوضة بالنسبة للأمريكيين، وشعروا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وأن الإنجليزي الموجود في بريطانيا أفضل منهم.

ولقد كانت هذه المستعمرات مصدر الثراء الفاحش للكثير من الرأسماليين الإنجليز، وذلك من خلال مساحات الأراضي الشاسعة التي امتلكوها بأوامر ملكية، ومن خلال النشاط التجاري الواسع القائم على استغلال المواد الخام التي كانت تنعم بها هذه المستعمرات، ومن خلال الأسواق الأمريكية التي كانت حكراً عليهم. وعلى ذلك يمكن القول إن فرص الاستثمار الضخمة التي توافرت في هذه المستعمرات أمام اللوردات الإنجليز والتجار وأصحاب المصانع والبنوك، أدت إلى خلق تحالف بين المصالح الاقتصادية القوية والطبقة الحاكمة، وآمن الطرفان بضرورة تشديد القبضة على هذه المستعمرات وعدم التفريط فيها.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه النظرة المادية إلى المستعمرات تتمشى مع طبيعة العصر الذي كان يعتبر العصر الذهبي للإمبراطوريات الاستعمارية والذي فرض على الدول الاستعمارية ضمان الحصول على المواد الخام من مستعمَراتها لتشغيل المصانع والحصول على الذهب والفضة وضمان أرباح منتظمة متدفقة إلى الدول الأم وتحقيق الرفاهية لشعوبها. ومن أجل تحقيق هذه النظرة المادية قررت الحكومة الإنجليزية إصدار عدة قوانين تؤكد بها على زيادة ارتباط هذه المستعمَرات بالدولة الأم، مع حرمان هذه المستعمرات من سلطة سن القوانين حتى لا تشكل جهة معارضة ضدها، لأن هذه القوانين كانت تصدر أولاً وأخيراً لصالح أصحاب رؤوس الأموال الإنجليز المتمتعين بحماية التاج البريطاني.

وقد صاحب هذا الاتجاه سياسة أخرى تقضي بضرورة زيادة أعداد الوكلاء الإنجليز في المستعمرات، وإذا لزم الأمر إيجاد جيش قوي قادر على مساندة هؤلاء الوكلاء في أداء واجباتهم. وقد كشفت إنجلترا بهذه الإجراءات عن الوجه الاستعماري البغيض، وبدأ سكان المستعمرات يشعرون بوطأة الحكم الإنجليزي البغيض وبالقيود المفروضة عليهم. ومن ثم بدأت الأصوات الأمريكية المعارضة ترتفع وخاصة من جانب بعض الفئات المتضررة مثل التجار الذين طالبوا بتخفيف القيود في مجال التصدير، وبمنحهم فرصة التعامل مع الأسواق الأوروبية الأخرى مثل الأسواق الفرنسية والألمانية ـ أي طالبوا بحرية التجارة. وارتفعت أصوات أخرى معارضة من جانب الصناع وأصحاب الحرف والمزارعين الأمريكيين الذين طالبوا

بتدعيم التعامل مع أسواق جديدة لإدخال التحسينات على صناعتهم، ولممارسة المنافسة الحرة. أما أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية فقد طالبوا بتوسيع فرص الاستثمار داخل بلادهم وبحرية التصرف في المناجم والغابات والأرض الفضاء التي كانت حكراً على التاج البريطاني. ومجمل القول إن المصالح البريطانية كانت تسير في طريق مضاد لمصالح سكان المستعمرات، وهذا أدى إلى عدم التقاء الطرفين.

ويضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التي فرضتها إنجلترا على سكان المستعمرات للمساهمة في نفقات الملك واتباعه دون أي تمثيل للأمريكيين في البرلمان الإنجليزي؛ ومن هنا كانت مطالبة السكان بحق التمثيل الذي كفله الدستور الإنجليزي لجميع الإنجليز على قدم المساواة، والمطالبة باتخاذ إجراءات مضادة للقوانين الإنجليزية المقيدة للحريات في المستعمرات.

لقد أصدر البرلمان الإنجليزي عدة قوانين منذ النصف الثاني للقرن السابع عشر كبلت فئات عديدة في المجتمع الأمريكي، وأدت إلى زيادة كراهية سكان المستعمرات لإنجلترا، ثم التصميم على الانفصال عنها.

وكانت هذه القوانين على النحو التالي:

١ - قوانين الملاحة.

٢ - قوانين التجارة.

٣- قانون السكر .Molasses Act

٤ - قانون تصدير القبعات إلى الخارج.

٥- قانون صناعة المعدات والآلات الحديدية.

ويعتبر الملك جورج الثالث الذي اعتلى العرش في سنة ١٧٦٠م مسؤولاً إلى حدٍّ كبير عن ثورة الاستقلال الأميريكية، حيث وضع سياسة معينة تجاه المستعمرات قامت على ثلاثة أمور هي:

١ - ضرورة تحميل المستعمرات نفقات الدفاع البريطانية والحماية والإدارة.

٢ - ضرورة جعل قوانين الملاحة والتجارة أكثر فاعلية.

٣- ضرورة سن قوانين جديدة لتنظيم التجارة الإنجليزية مع المستعمرات بشكل أكثر دقة.

المقاومة والثورة:

بدأت مظاهر المقاومة لهذه القوانين في فيرجينيا وماساتشوستش بصفة خاصة. وتزعم المعارضة أحد المحامين في بوسطن Boston ويدعى جيمس أوتيس James Otis، وقد لعب دوراً واضحاً في التشجيع على الثورة على إنجلترا، وقد انتشرت بين سكان المستعمرات عبارة: " Taxation Without Representation is Tyranny " ضرائب دون تمثيل من سكان المستعمرات حكم استبدادي.

وكانت هذه العبارة تعني أن سكان المستعمرات هم وحدهم أصحاب الحق الشرعي في فرض الضرائب عن طريق مجالسهم التشريعية. ثم تشكلت جماعة أخرى مناهضة لهذه القوانين عرفت بجماعة أبناء الحرية "Sons of Liberty" ونادت باستخدام العنف ضد موظفي التاج البريطاني. إلا أن إنجلترا استمرت في سياستها الاستفزازية بفرض المزيد من الرسوم مثل ضريبة الشاي وقانون التمغة (الدمغة Stamp) وفرض ضرائب جديدة على الرصاص والدهانات والزجاج وغيرها من المواد التي ترد إلى المستعمرات. كما زادت من حدة القيود الإنجليزية في مجال التجارة الأمريكية، فأضافت عوامل جديدة للثورة.

بدأ سكان المستعمرات في اتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة هذه الاستفزازات الإنجليزية، فتقرر في عام ١٧٦٨م عقد اجتماع عام في ماساتشوستش بزعامة صمويل أدمز Samuel Adams لتوحيد العمل بين المستعمرات؛ ولكن الحاكم العام أمر بفض هذا الاجتماع، وبذلك أجهضت أولى محاولات الاتحاد. ولم يقف السكان مكتوفي الأيدي، بل تجددت المعارضة، واتخذت هذه المرة شكل العنف، وذلك عندما قام سكان بوسطن بإلقاء الحجارة على الجنود الإنجليز، وأشعلوا النيران في مساكنهم، وقتلوا خمسة منهم وجرحوا الكثير، وعرف هذا الحادث بمذبحة بوسطن "Boston Massacre"، كما حدث احتكاك آخر عندما أضرم الأمريكيون النيران في سفينة إنجليزية في خليج ناراجنست وقامت السلطات البريطانية بسحب الفرق العسكرية من بوسطن، والتراجع بعض الشيء عن إجراءات التفتيش للسفن، مما يوضح عدم ثباتها على سياسة واحدة وترددها تجاه مستعمراتها.

على أن إصرار الحكومة البريطانية على الإبقاء على ضريبة الشاي كان من العوامل التي أدت إلى زيادة ترابط المستعمرات، ووضع خطة للعمل المشترك، وذلك من خلال الاجتماع الذي عقد في فيرجينيا عام ١٧٧٣م، برغم معارضة الحاكم العام. وقد وضعت هذه الخطة موضع التنفيذ حينما تسلق عدد من رجال المستعمرات المتخفين في زي الهنود بعض السفن الإنجليزية المحملة بالشاي في ميناء بوسطن، وألقوا بحمولتها في المياه. وقد قدرت هذه الحمولات بثلاثة مئة واثنين وأربعين صندوقاً (٣٤٢ صندوق)، وبلغت قيمتها حوالي التسعين ألف دولار (٩٠,٠٠٠ ألف دولار). وقد تم هذا العمل رغم قيام الحكومة البريطانية بتخفيض أسعار الشاي والضريبة المفروضة عليه. وقد عرف هذا الحادث بحفل الشاي "Boston Tea Party"، ويعد من أنجح أعمال المقاومة الأميريكية.

وفي عام ١٧٧٤م قام الأميريكيون في أنابوليس Annapolis بتدمير سفينة إنجليزية مسلحة تحمل اسم Peggy Stewart، وبذلك توالى مسلسل استخدام وسائل العنف ضد الإنجليز.

إلا أن البرلمان الإنجليزي أصدر قوانين جديدة لقمع التمرد في المستعمرات، وكان أهمها قانون الاحتجاج عام ١٧٧٤م "Intolerable" والذي تقرر بموجبه إغلاق ميناء بوسطن أمام التجارة العالمية لحين الوفاء بقيمة الشاي الذي أتلف. وأتبع الملك جورج ذلك بقانون آخر خوَّل لموظفي التاج البريطاني بإلقاء القبض على قتلة الجنود البريطانيين وإرسالهم إلى إنجلترا للمحاكمة. أما القانون الثالث فقد وضع مساحات شاسعة من أراضي المنطقة الغربية تحت السيطرة المباشرة لنائب الملك، مع تدعيم الوجود البريطاني العسكري في المستعمرات بإرسال قوات إضافية إليها، وتحذير السكان من القيام بأي محاولة من شأنها إنكار الوجود البريطاني أو تحدي السيادة البريطانية، وتوعد من يقوم بهذه المحاولة، بأقسى العقوبة. وأمام هذه الإجراءات لم يعد أمام الأمريكيين إلا التكاتف والمواجهة، وأصبح هذا هو شغلهم الشاغل في المرحلة التالية.

الاستقلال:

كان الاتجاه العام في عام ١٧٧٤م هو تعاطف جميع المستعمرات مع ماساتشوستس

وضـرورة الوقـوف إلى جانبـهـا، ولذلك طلب صـامـويل آدمز إرسـال مندوبين من الولايـات كـافـة إلى فـيـلادلفـيـا في أول سـبـتـمـبـر من العـام نفسـه للنظر في اتخاذ الإجـراءات الكفـيلة بالحـفـاظ على حـقـوق الأمـريـكيين. وكـان أول اجـتـمـاع قـاري "The First Continental Congress" عقد في يوم الخامس من سبتمبر من عام ١٧٧٤م في فـيلادلفـيا، وكان من بين أعضائه جورج واشنطن وباتريك هنري من فيرجينيا، وصمويل آدمز من ماساتشوستس. وبعد مناقشات مطولة وافق الأعضاء على ثلاث مسائل هي:

١- تحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية والتي مثلت اعتداء على حقوق السكان وحرياتهم.

٢- توجيه خطاب إلى الملك جورج الثالث وخطاب إلى الشعب الإنجليزي وخطاب إلى الإنجليز المقيمين في أمريكا بضرورة الحفاظ على الحقوق الأمريكية. وقد تميزت لهجة الخطابات بالاعتدال والإيجابية.

٣- تقرر مقاطعة البضائع الإنجليزية، ومنع دخولها إلى المستعمرات، وتشكلت لجان للمقاطعة في كل ولاية حتى يتم اكتشاف المخلص للتاج البريطاني من المخلص للقضية الأمريكية.

وقد رفع المجتمعون وثيقة بهذا المعنى إلى التاج البريطاني، ولا شك أن قرار مقاطعة البضائع الإنجليزية كان يمثل تحدياً صارخاً لإنجلترا، ويعد خطوة عدائية في المقام الأول. وكان رد فعل الملك هو عدم الاستجابة وإحكام القبضة على المستعمرات. وأظهر الجيش الطاعة العمياء للملك. وقد وقعت عدة مصادمات بين الأهالي والجنود البريطانيين، حينما حاول الآخرون الاستيلاء على مخازن الذخيرة السرية التي أقامها الأهالي في كونكورد. وأطلق البريطانيون الرصاص على الأمريكيين. وكانت هذه أول طلقة في الثورة الأميريكية. وأطلق على هذا اليوم (٩ إبريل ١٧٧٥م) "The day of Concord"، ويعتبره المؤرخون البداية الحقيقية لحرب الاستقلال.

ووسط هذا الجو المشحون عقد المؤتمر القاري الثاني في فيلادلفيا، وكانت الروح العامة

السائدة هي العداء ضد الإنجليز، واعتبار إنجلترا مسؤولة عن تطور الأحداث بهذا الشكل الدموي. وتقرر تعيين جورج واشنطن قائداً عاماً للقوات الأمريكية التي تكونت بعد إعلان الحرب على إنجلترا، وتقرر أيضاً تدبير الاعتمادات المالية اللازمة للاستعداد العسكري، والنظر في أمر إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأوروبية. كما تقرر أيضاً الاستمرار في القتال حتى تتحقق المطالب الأمريكية أو يتحقق الاستقلال الأمريكي.

قابل الملك جورج هذه القرارات بالاستنكار، واعتبر القادة العسكريين الأمريكيين متمردين وخونة، وطلب من نوابه في المستعمرات استخدام العنف في إخماد الثورة. وفي شهر يونية سنة ١٧٧٥م اشتد القتال بين جيش الملك والجنود الأمريكيين بالقرب من بوسطن في تل بانكر "Bunker Hill"، وصمم الأمريكيون على القتال حتى آخر طلقة في بنادقهم برغم ما صادفهم من أهوال وشدائد. وفي النهاية تم لهم الاستيلاء على التل بعد أن فقدوا ما يزيد على الألف مقاتل من قتيل وجريح. وبرغم ما قيل عن تردد الأمريكيين حتى هذه اللحظات، ورغم ما ذكر من أن جورج واشنطن كان لا يفكر جدياً في الاستقلال عن إنجلترا، إلا أن معركة تل بانكر أثبتت مدى تصميم الأمريكيين على تحقيق الاستقلال. وقد تلقت القضية الأمريكية دفعة قوية بعد صدور كتاب الإدراك (Common Sense) خلال عام ١٧٧٦م والذي رفع شعار (إنجلترا لأوروبا وأمريكا لنفسها)، وتحدث بلهجة مهينة للدستور الإنجليزي، وطالب باستقلال سريع غير مشروط لأمريكا. وحمل هذا الكتاب صرخة الثورة في كل مكان، وأصبحت كلمة الاستقلال تتردد على لسان الجميع من نيوهامبشر حتى جورجيا، وأعلن توماس بين "Thomas Paine" مؤلف كتاب (الإدراك) أن المصالحة مع إنجلترا أصبحت نوعاً من الوهم الزائف.

على أية حال استمر القتال بين الطرفين، وحاصر جورج واشنطن بوسطن والمدن الأمريكية الأخرى، وطرد الإنجليز منها، وتبع ذلك انتصارات أمريكية في عدة مواقع. وفي مايو ١٧٧٦م طلب الكونجرس من كل ولاية تشكيل حكومة خاصة بها، لأن الحكم الإنجليزي على وشك الزوال. ثم طالبت الولايات بإعداد صيغة لوثيقة الاستقلال، وتشكلت لجنة لهذا

الغرض ضمت توماس جيفرسون وجون آدمز وبنجامين فرانكلين، مهمتها إعداد هذه الوثيقة الهامة. ثم وافق الكونجرس على الوثيقة النهائية بعد تعديلها أكثر من مرة في ٤ يوليو من عام ١٧٧٦م.

لقد تضمنت وثيقة الاستقلال الأسباب التي دفعت الأمريكيين إلى المطالبة به، وقامت على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

١- أن جميع الناس متساوون ولهم حق التمتع بالحياة والحرية والسعادة.

٢- أن الحكومات تقوم من أجل تحقيق هذه الغايات، وإذا لم يحقق الحاكم العدالة ينبغي تنحيته.

٣- أن من حق الشعب إقامة حكومة جديدة تكفل له الأمن والعدل والرفاهية.

وبعد أن تأسست الولايات المتحدة الأمريكية، واستقلت عن إنجلترا، كان لا بد من إكمال المسيرة وتحقيق النصر النهائي على القوات الإنجليزية. ولم يكن هذا الأمر يسيراً، فقد ظهرت الفوارق في الكفاءة القتالية بين الطرفين أثناء المعارك التي أعقبت إعلان الاستقلال. ولقيت القوات الأمريكية هزيمة في أغسطس عام ١٧٧٦م بقيادة جورج واشنطن بالقرب من نيويورك، وتراجعت وعبرت نهر هدسون، واتجهت جنوباً ناحية نيوجرسي إلا أن جورج واشنطن شن هجوماً خاطفاً على القوات الإنجليزية أثناء الاحتفال ليوم عيد الميلاد في ترنتون في نهاية عام ١٧٧٦م. وفي تلك الأثناء قررت فرنسا الدخول في الحرب بجانب الأمريكيين، وتم تحالف فرنسي أمريكي في فبراير عام ١٧٧٨م، ونص على الاعتراف بالاستقلال الأمريكي، وعلى إعلان الحرب على إنجلترا، وتقديم المساعدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حتى يتحقق النصر النهائي. وانضمت هولندا إلى هذا التحالف، ودخلت الحرب إلى جانب الأمريكيين.

لقد كان التحالف الفرنسي مع الثوار من العوامل المؤثرة في تحقيق النصر الأمريكي النهائي، فقد تدفقت المساعدات البحرية والقروض والذخيرة الحربية والمواد الغذائية والمساعدة الفنية في شكل فرق من الضباط والجنود الفرنسيين الأكفاء وعلى رأسهم لافايت "Lafayette" الذي يعد من أبرز القادة الفرنسيين على المستوى الأوروبي.

واجتمعت قوات جورج واشنطن مع حلفائه الفرنسيين وحاصروا يورك تاون، York Twon وقام الأسطول الفرنسي بمنع الإنجليز من الفرار عن طريق البحر. وكانت هذه معركة الثورة الأخيرة حيث أضرمت النيران حول القوات الإنجليزية براً وبحراً، ولم تجد مفراً من الاستسلام في ١٩ أكتوبر عام ١٧٨١م، وإعلان عجزها عن الاستمرار في الحرب. وبرغم إعلان الحكومة الإنجليزية عن استعدادها لإجراء مفاوضات الصلح مع الأمريكيين، فإن فرنسا وأسبانيا ظلتا تقاتلان الإنجليز براً وبحراً حتى عام ١٧٨٢م في محاولة فاشلة للاستيلاء على جبل طارق.

وفي ٣ سبتمبر عام ١٧٨٣م تم توقيع معاهدة السلام بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في باريس، وصدق عليها الكونجرس في يناير عام ١٧٨٤م. وتضمنت اعتراف الملك جورج الثالث بالاستقلال الأمريكي، وتعيين حدود الدولة الجديدة من المحيط الأطلسي إلى نهر الميسيسيبي، ومن البحيرات العظمى إلى فلوريدا. وتقرر أيضاً السماح بحرية الملاحة للأمريكيين في الميسيسيبي، ومنحهم حقوق الصيد في سواحل كندا. وتمت الموافقة أيضاً بأن يقوم الكونجرس بتكليف لجان خاصة بإعادة الممتلكات التي صودرت من الرعايا الإنجليز الذين ساندوا إنجلترا أثناء الحرب.

وبانتهاء حرب الاستقلال وزوال السيطرة الأجنبية بات الأمريكيون أحراراً في أن يقيموا مجتمعاً جديداً وفق الأفكار السياسية التي آمنوا بها، وحسب ما تفرضه البيئة والأرض والظروف المحيطة بهم. وقد استهل هؤلاء أعمال البناء بمحاولة إعطاء دولتهم الجديدة دستوراً يكفل للإدارة الحكومية انتظام العمل، وللمواطنين الحقوق والحريات التي قاتلوا للحصول عليها.

في الفترة التي تلت حرب الاستقلال انعقدت مؤتمرات كثيرة لتقرر شكل اتحاد الدول الأمريكية الثلاث عشرة ونظام الحكم وإقرار دستور ينظم شكل دولة الاتحاد، ووضع التصور النهائي لنظام يكفل الحريات وينظم الحقوق والواجبات. وكان آخر هذه المؤتمرات مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧م، ثم إقرار دستور سنة ١٧٨٩م الذي تم بعد عمل شاق، حيث توصل المؤتمرون إلى صيغة دستور جديد للبلاد الأمريكية، يقيم حكومة فيدرالية قوية، دون أن

يقضي على كيانات الدول واستقلالها. ويعود الفضل في وضع نصوص هذا الدستور إلى ماديسون Madison الذي يعرف في التاريخ الأمريكي «بأبي الدستور»، ثم صدرت تعديلات كثيرة بعد ذلك. كان لا بد أيضاً من انتخاب رئيس للحكومة الفيدرالية، فاتخذ الكونجرس التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة، كما أعلن أن الحكومة التي نص عليها الدستور الجديد ستبدأ عملها في ٤ آذار (مارس) سنة ١٧٨٩م.

ولم يكن أمام الأمريكيين لتسلم هذا المنصب الرفيع من هو أفضل من جورج واشنطن الذي اختير بالإجماع على الرغم من أنه لم يكن يطمع في هذا المنصب. وكان يفضل متابعة حياته كمزارع في فيرجينيا. وفي ٣٠ أبريل جرى تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأميريكية، وأقسم يمين الولاء للدستور الأميريكي. كما انتخب جون آدمز من ولاية ماساتشوستس نائبا للرئيس، كما اختيرت مدينة نيويورك لتكون عاصمة للاتحاد.

لقد كان جورج واشنطن هو الشخصية الرائدة في هذه الفترة، وكان يمتلك قوة التأثير والإقناع على الشعب الأمريكي، وقد بذل الكثير من الجهود من أجل إنقاذ الثورة، ولذلك طالب بحكومة قوية قادرة على تنظيم شؤون الدولة الجديدة. كذلك الكسندر ها ملتون وهو من الذين شاركوا في الثورة طالب بكونجرس جديد يقوم على نظام دستوري قوى.

وتم الاتفاق على ما يلي:

١- ضرورة تغيير نظام شروط الاتحاد وأن يحل محله نظام جديد.

٢- ضرورة وجود ثلاث هيئات جديدة وهي: الهيئة التنفيذية الهيئة التشريعية الهيئة القضائية.

٣- لا بد أن يكون للولايات الكبيرة وضع أقوى من الولايات الصغيرة في النظام الجديد.

٤- لا بد أن يكون للنظام الجديد قوة التشريع العام وقوة فرض الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية وتحديد أوجه إنفاق الأموال وخاصة في مسائل الدفاع العام والمصلحة العامة.

٥- وضع ضوابط لحفظ التوازن داخل النظام الجديد.

وعلى ذلك أصبح الكونجرس الجديد يضم مجلساً للنواب وآخر للشيوخ، ورئيساً للدولة

بالانتخاب، والمحكمة العليا. وكانت وظيفة الكونجرس هي سن القوانين التي تعود على الشعب بالخير ووظيفة الرئيس هي تنفيذ القوانين.

ورغم الصعوبات التي واجهت مسيرة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الحرب الأهلية والمشكلات الاقتصادية التي صادفت الدولة في بداية أمرها، إلا أنها تمكنت وبسرعة فائقة من تحقيق التقدم السريع والنمو الاقتصادي المطرد بفضل قوة الإدارة والعزيمة التي تميز بها الشعب الأميريكي.

أما الولايات الثلاث عشرة الأصلية التي كانت النواة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية فهي:

كينيكتت دلاويير جورجيا ميري لاند ماساتشوستس نيوهامبشر نيوجيرسي- نيويورك كارولينا الشمالية بنسلفانيا رود آيلاند كارولينا الجنوبية وفيرجينيا. وانتخبت هذه الولايات مرشحي الرئاسة واقترعت لانتخاب الرئيس، ولم يكن يشك بالنتيجة، وقد وقع الاختيار الإجماعي، كما سبق القول على (جورج واشنطن)، أبي هذه البلاد وبطل الأمة، كما وقع الاختيار على (جون آدمز) من ماساتشوستش نائبا للرئيس، وكانت العاصمة في السنوات الأولى مدينة نيويورك. وعندما وصل الجنرال إلى نيويورك استقبل استقبالاً رسمياً رائعاً، وجرى لتنصيبه أول رئيس للولايات المتحدة في (فيدرال هول)، في شارع (وول) بتاريخ ٣٠ نيسان عام ١٧٨٧م.

وكانت العقبة الكبيرة التي واجهت الحاكم الجديد هي كيفية زيادة الدخل وتدعيم الوضع المالي، فالكونجرس القديم كان قد استدان أموالاً من الخارج ومن مواطنين أمريكيين لينفق على الثورة، وكانت الولايات أيضاً غارقة في الديون. ومن أجل جباية الأموال للخزينة، فرض الكونجرس الفيدرالي ضريبة على البضائع المستوردة، وفرض رسوم إنتاج على الخمور وغيرها، وأصبح الدخل من هذه الضرائب كبيرا جداً. وابتدأت الولايات الشمالية ببناء مصانعها فكان عليها حماية منتجاتها من المزاحمة الأجنبية. أما بالنسبة للولايات الجنوبية فإنها بقيت زراعية، فكان الفلاحون يشحنون القطن وغيره من المواد الخام إلى الخارج بترتيب يجلب لهم الربح وذلك على أساس استصناعها وإعادتها لهم بأسعار معقولة. إلا أن مشكلة الضريبة

سببت منذ البداية اختلافات بين أجزاء كثيرة من البلاد وكانت سبباً رئيساً للحرب الأهلية التي قامت بعد سبعين سنة بين الشمال والجنوب.

كان أهم الأحزاب التي تكونت في الولايات المتحدة حزبان كبيران هما: الحزب الفيدرالي والحزب الجمهوري، وقد تطاحن هذان الحزبان منذ البداية، وكانت المسائل السياسية التي تطاحن فيها هذه الحزبان منذ فجر الاستقلال، تتعلق في الطريقة التي يجب فيها تفسير الدستور. فبالنسبة للفيدراليين كانوا يودون أن تفسر النصوص الدستورية بمرونة بأن تمنح الحكومة الوطنية حداً أقصى من السلطة لتسن القوانين وتنفذها. بينما كان الجمهوريون من جهة أخرى يؤمنون بالتمسك الشديد بالنصوص الدستورية، ولا يودون السماح للحكومة بممارسة إلا السلطات الممنوحة لها بصورة صريحة. وكان الجمهوريون والفيدراليون منقسمين بالنسبة للأمور الداخلية، ولكنهم كانوا أيضاً يصطدمون بعنف مماثل على سياسة الوطن الخارجية. وذلك أن الثورة الفرنسية التي اجتاحت أوروبا كانت مزامنة للفترة الأولى من تولية جورج واشنطن رئاسة الولايات المتحدة، بل اجتاحت هذه الثورة أوروبا في عام تنصيب واشنطن. كانت فرنسا لاتزال حليفة لأمريكا، وكانت تخوض غمار حرب شرسة مع الدول الأوروبية المناهضة لأفكار الثورة الفرنسية، وغدت فرنسا أيضاً مشتبكة في قتال مميت مع عدوتها القديمة إنجلترا. وتوقع الفرنسيون مساعدة من الأمة الجديدة. وتعاطف عدد كبير من الجمهوريين من الأمريكيين مع ثوار فرنسا، وطالبوا باتخاذ إجراءات ضد البريطانيين.

أما الفيدراليون الأكبر محافظة فلم يكونوا يشاركون في وجهة النظر هذه، وكانوا يخافون من أن دخولهم في حرب في أوروبا، قد يعرضهم لخطر هجوم من كندا أو من الغرب. ولذلك فإنه في عام ١٧٩٣م أعلن الرئيس واشنطن أن حكومته محايدة باعتبار أن المعاهدة مع فرنسا قد عقدت مع حكومة فرنسا السابقة وليس مع حكومة الثورة. وظلت العلاقات بين أمريكا وفرنسا فاترة وضعيفة، وأكثر من ذلك أكد جورج واشنطن في فترة ولايته الثانية سياسة الحياد، وعقد معاهدة صلح مع بريطانيا أخلى بموجبها الإنجليز الحصون. كما عقد جورج واشنطن أيضاً معاهدة ناجحة مع أسبانيا تعين فيها حدود فلوريدا، وتعطي الولايات المتحدة

حقوق الملاحة في نهر الميسيسيبي وحق تفريغ البضائع في مرفأ نيو أورليانز .

البيت الأبيض The White House:

أثناء تولية جورج واشنطن رئاسة الولايات المتحدة، اختار مهندساً فرنسياً يدعى (بيير لونقانن) لتخطيط العاصمة وتصميم مقر للرئيس يكون معلماً حضارياً متميزاً في المدينة، إلا أن الكونجرس لم يتمكن من تدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذه. ولم يتم المشروع إلا في عهد ولاية جيفرسون الذي جمع المعلومات اللازمة كافة لإنشائه. ووقع الاختيار على المهندس الأيرلندي الأصل هوبن **Hoben** لوضع التصاميم اللازمة والتي روعي فيها الطراز الأوروبي، واختير الموقع في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة جورج تاون، وهذا الموقع سبق أن أخذ به من قبل جورج واشنطن. وكان من المقرر أن يكون بيت الرئيس يتكون من ثلاثة طوابق، إلا أن الرئيس قرر أن يكون من طابقين على أساس أن تزداد مساحة المبنى أفقياً. وبدأت أعمال البناء في ١٣ أكتوبر سنة ١٧٩٢م وأقيم البناء على الطراز اليوناني، وأطلق عليه في بداية الأمر (بيت الرئيس) **President House**، ثم أطلق عليه اسم (البيت الأبيض) سنة ١٧٩٨م، عندما طلى من الخارج باللون الأبيض. وفي عام ١٩٠٢م جعل الرئيس روزفلت اسم البيت الأبيض اسماً رئيساً لبيت الرئيس ومنذ ذلك التاريخ سماه باسم البيت الأبيض.

وعلى هذا يمكن القول أن جورج واشنطن قبل أن يترك الحكم في عام ١٧٩٦ واعتزل في (ماونت فيرنون) ترك حياة حافلة بالأعمال والإنجاز والبذل والعطاء في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة، والسياسة الخارجية الحكيمة. وفي السنوات الثلاث الأخيرة كان قد ساعد بنجاح في إطلاق حكومة دستورية جنبت البلاد ضراوة الحرب. وفي خطابه الوداعي حذر أبناء بلده ونبههم إلى ضرورة العمل المنسجم مع بعضهم، وإلى ضرورة تجنبهم "الأحلاف الدائمة مع أي بلد أجنبي أياً كان" .

جون آدمز Jhone Adams:

خلف الرئيس جون آدمز جورج واشنطن، ولم تكن مدة رئاسته للولايات المتحدة سهلة، إذ إن الخلافات الأمريكية الفرنسية والأمريكية البريطانية كانت على أشدها، ووقعت في عهده

عدة معارك بحرية بين أمريكا وفرنسا. وفي عام ١٧٩٨م اتضح بأن خيار الحرب بين الدولتين أصبح وشيكاً، حيث جمعت الدولتان جيشيهما تحسباً لأي صدام مسلح إلا أنه كان لتسلم زمام الحكم في فرنسا من قبل نابليون دور كبير في إيجاد حلول سلمية بين أمريكا وفرنسا.

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الداخلية فنجد أن الولايات المتحدة أثناء حكومة جون آدمز واجهت العديد من الصعاب لاسيما بعد إصدارها قانون الأجانب الذي يعطي الرئيس حق الطرد لأي أجنبي يشكل خطراً على سلامة الولايات المتحدة، وقانون الفتنة الذي يعاقب من تثبت عليه تهمة الكذب أو الحقد ضد حكومة الولايات المتحدة.

وكان هذان القانونان كفيلين بعدم ترشيح جون آدمز كممثل للحزب الديمقراطي (الفيدرالي) لرئاسة الولايات المتحدة للمرة الثانية.

ويمكن القول أن الرئيس جون آدمز كان يتصرف بصبر وحكمة في المسائل الصعبة التي واجهت فترة ولايته بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة، بعد اعتزال جورج واشنطن للسلطة عام ١٧٩٦م. وكانت المشكلة الرئيسية والأكثر أهمية هي مشكلة فرنسا التي كانت في ذلك الوقت مستاءة جداً من المصالحة التي برزت بين أمريكا وإنجلترا. وعندما أرسل آدمز مبعوثيه إلى باريس ليحاول إزالة الخلافات طلب العملاء الفرنسيون المعروفون آنذاك فقط برموزهم X. Y. Z قروضاً وهدايا شخصيه قبل أن يقبلوا حتى الكلام مع المبعوثين الأمريكان. وأشعلت قضية إلـ (X. Y. Z.) أمريكا وأزعجتها، وتطور الموقف إلي حرب صامتة بحرية، ولم يمنع الحرب العلنية الواسعة بين البلدين سوى صبر وحكمة الرئيس آدمز.

وفي غمرة تهديد الحرب أصدر الفيدراليون (الديمقراطيون) قانونين غايتهما إسكات مناوئيهم وتقوية الأمن الداخلي. وقد كان من شأن هذين القانونين أن أديا إلى هلاك الحزب الفيدرالي. وأول هذين القانونين كان (قانون الأجانب)، وهو يعطي الحق للرئيس بأن ينفي أي أجنبي يشعر من مسلكه أن هناك "خطراً على سلم وسلامة الولايات المتحدة".

والثاني (قانون الفتنة) الذي يفرض عقوبات ثقيلة على كل شخص تثبت إدانته في كتابة أي شيء فيه (كذب فاضح)، (أو فيه حقد) ضد حكومة الولايات المتحدة. ولم يطبق (قانون

الأجانب) ولكن بعض محرري صحف الحزب الجمهوري الذين استمروا في نقد طريقة الحكم بشكل لاذع وجدوا مذنبين بنظر (قانون الفتنة) فاجبروا على دفع غرامات أو يسجنوا .

هاجم الجمهوريون بغضب قانوني الأجانب والفتنه لأنهما خالفا التعديل الأول للدستور الذي يكفل حرية الكلام والصحافة . وأصدر مجلسا ولايات فيرجينيا وكنتاكي التشريعيين بتحريض من جيفرسون وماديسون قرارات تدعو إلى نقض القانونين السابقين . ووجهت ولاية كنتاكي ضربة للسلطة الفيدرالية بتأكيدها حق الولاية بإلغاء أو رفض أي قانون (غير دستوري) يصدره الكونجرس .

توماس جيفرسون Thomas Jefferson:

في عام ١٨٠٠م تم انتخاب توماس جيفرسون رئيساً للجمهورية خلفاً لجون آدمز . وكان جيفرسون ممثلاً للحزب الجمهوري في هذه الانتخابات . وقد ظهر شعور الشعب الأمريكي في كراهية حكم الفيدراليين (القاس) وعبروا عن هذا الشعور بانتخابهم توماس جيفرسون رئيساً للولايات المتحدة ولو بأقلية ضئيلة . وأول خطوة للرئيس الجديد اتخذها بأن جعل مقراً جديداً لقيادة الحكومة في مكان جديد هو قرية واشنطن الصغيرة الموحلة . وهكذا حقق الوعد بإنشاء عاصمة في أقصى الجنوب . فاستاء ممثلو نيو انجلند من نقل مركز الحكم في فيلادلفيا إلى هذه القرية البسيطة . أما بالنسبة لتوماس جيفرسون الذي كان يهوى البساطة وعدم التكلف فقد كان المقر ملائماً جداً لإطلاق سياسته .

ولقد امتاز جيفرسون بشعبيته كبيرة ، ولقد سعى منذ بداية عهده في الرئاسة على إنشاء حكومة تصون النظام بين المواطنين ، وتترك لهم الخيار في تنظيم شئونهم الخاصة في نواص العمل والإصلاح ، وشجع جيفرسون على الاهتمام بالزراعة ، والتوجه نحو الغرب ، ويسر الحصول على الجنسية الأميريكية من منطلق بأن أمريكا «بلداً للمضطهدين» . ونجح في شراء لويزيانا سنة ١٨٠٣م من فرنسا مقابل ١٥ مليون دولار ، فاكتسبت الولايات المتحدة مساحات من الأراضي الخصبة ذات إمكانيات هائلة ، بالإضافة إلى حصولها على ميناء نيوأورليانز لشحن المنتوجات الزراعية من وادي أوهايو والميسيسيبي .

وفي مدة رئاسة جيفرسون الثانية شهدت الولايات المتحدة مشكلة كبيرة في علاقاتها الخارجية ، وذلك نتيجة للصراع بين فرنسا وبريطانيا وحلفائها ، وأطلق على هذه المشكلة بمشكلة " الحصار القاري " إذ أن كل من الدولتين فرضت الحصار على شواطئ الأخرى ، بمعنى أنه لم يكن من السهل على سفن الولايات المتحدة حمل بضائعها أو منتوجاتها إلى شواطئ فرنسا والدول التابعة لها ، بل أن فرنسا أصدرت أوامرها بمصادرة أي سفينة تقبل تفتيش الأسطول البريطاني أو تعبر الشواطئ الإنجليزية ،وبذلك شلّت وتعطلت تجارة أمريكا مع المناطق التي كانت تسيطر عليها فرنسا في أوروبا .

ونتيجة لهذه التطورات طلب الرئيس جيفرسون من الكونجرس الأميريكي في أن يسن قانوناً يحظر فيه التجارة مع العالم الخارجي معتقداً بأنه عن طريق هذا القانون سيجعل بريطانيا تتراجع ، وتغير من سياستها تجاه السفن الأمريكية (التجارة الأمريكية) إلا أن نتائج هذا القانون لم تكن كما كان يتوقعها جيفرسون ، إذ أن هذا القانون أعتبر بأنه كارثة على التجارة الأميريكية وولد سخطاً وتذمراً على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أنه انخفضت الصادرات الأمريكية إلى خمس معدلها العادي ، الأمر الذي جعل جيفرسون يتراجع عن القانون الذي سبق أن أعلنه ، وسن قانوناً آخر يعطي الرئيس الحق في إعادة العلاقات التجارية مع أي من الدولتين بريطانيا أو فرنسا شريطة بأن تتعهد باحترام حرية الملاحة .

في الحقيقة أن الرئيس جيفرسون أدهش نفسه والناس جميعاً بأعماله وإنجازاته خلال فترة رئاسته . فحاول اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح أحوال البلاد الاقتصادية ، فاختصر مصاريف الحكومة ، وألغى ضريبة الويكسي ، وعفى عن السجناء الذين شملهم قانون الفتنة . وكان يتصرف تصرفاً منتظراً من شخص له الصفات التي يملكها جيفرسون .

أما الأمر الذي أثار الدهشة ، فهو قيامه بإرسال أسطول بحري إلى البحر الأبيض المتوسط لتأديب القراصنة من البربر الذين كانوا يهاجمون بواخر أمريكا وأوروبا التجارية . كما كانت الدهشة الكبرى لدى الشعب عندما بدأ جيفرسون يطالب بالتقيد التام بالنصوص الدستورية ، ويجد تفسيراً لمعاني المواد الدستورية لم يستطع الفيدراليون أنفسهم إيجادها . وقد أثار هذا

التحول المفاجئ في طبيعة الرئيس دهشة الجمهور في بادئ الأمر، ثم نال إعجابه في النهاية عندما وضح للشعب بأن أعمال جيفرسون دلت على أنها تصدر عن عقل سليم، وأجبرته الاتجاهات أن يعمل صلحاً محاطاً بالحذر والحرص مع الفيدراليين.

كانت أعظم أعمال جيفرسون وأهم خطوة في أعماله خطاها دون اللجوء إلى السلطات الدستورية أو موافقة الكونجرس هي قضية شراء أراضي لويزيانا. هذه المنطقة الضخمة التي تمتد من نهر الميسيسبي حتى جبال الروكي كانت فرنسا قد تنازلت عنها لأسبانيا عام ١٧٦٣م. وفي عام ١٨٠٠م أجبر نابليون بونابرت الفرنسي، أجبر ملك أسبانيا على إعادتها له. وفي خلال انتصارات نابليون المتتالية في بلده كان يحلم في تكوين إمبراطورية عظيمة في العالم الجديد.

ومن ثانية عاد الفرنسيون للسيطرة على لويزيانا فنقضوا حقوق أمريكا في استعمال نهر الميسيسيبي وميناء نيو أورليانز الذي كانت له أهمية كبرى في ازدهار تجارة المستوطنين الجدد في وادي أوهايو. وبالإضافة إلى ذلك بدلا من وجود عدو ضعيف ألا وهو الأسبان أصبحت الحدود الأمريكية مهددةً بعدو شديد البطش. وقرر جيفرسون أن يتصرف بحزم ليستعيد حقوق الأمريكان في الميسيسيبي على الأقل أو إذا أخفق في ذلك أن يناصر وينحاز إلى إنجلترا في حربها ضد الفرنسيين.

ومن حسن حظ الولايات المتحدة تعرض نابليون عام ١٨٠٢م إلى تقهقر عسكري شديد في محاولة إخضاع الهند الغربية، وتغيرت فجأة خططه المتعلقة بإمبراطورية أمريكية. وعندما وصل مبعوثو جيفرسون إلى باريس وعرضوا مليوني دولار ثمناً لأورليانز الجديدة وغرب فلوريدا سألهم الفرنسيون بلطف كم من الثمن يدفعون في لويزيانا بأكملها. وبعد مساومة قصيرة قبلت فرنسا (١٥) مليون دولار ثمناً للوزيريانا.

وهكذا ضاعف جيفرسون مساحة الولايات المتحدة بهذا الثمن البخس الذي دفعه للفرنسيين. ومن هذه البلاد خلقت أمريكا تلك الولايات الزراعية الغنية. ١- كمينيسوتا **Minnesota**، ٢ ميزوري **Missouri**، ٣- إيوا **Iowa**، ٤- كنساس **Kansas**، ٥-

مونتانا **Montana** ولويزيانا نفسها. وغدا الميسيسيبي نهراً أمريكياً من منبعه حتى مصبه. وتخلصت أمريكا في نفس الوقت من التهديد بسيطرة الأجنبي على حدودها الغربية.

تابع جيفرسون فرصته السانحة بسرعة فأرسل بعثه استكشاف بقيادة سكرتيره الخاص ميري ويزر لويس ووليام كلارك ليستطلعا المنطقة الجديدة، ولكي يحاولا الوصول إلى المحيط الهادي. ورافقت البعثة جماعة من الجنود الأشداء، فاجتازوا القفار الشمالية إلى أوريقن **Origon** وبسطوا نفوذهم على تلك المنطقة عام ١٨٠٥م. وكانت هذه أول رحلة من الولايات المتحدة الشرقية إلى الشاطىء الغربي، وتلتها بعد ذلك رحلات عديدة.

أقنع جيفرسون الكونجرس في إيقاف التجارة الخارجية وإصدار الأوامر إلى البواخر الأمريكية بالبقاء في موانيء البلاد آملاً في تفادي الحرب مع أوروبا. وهذا التدبير الشديد التأثير والذي سمي (قانون الحظر) الذي صدر عام ١٨٠٧م لم يكن الدستور ينص عليه بصورة صريحة إنما كان ينص على ترك الأمر إلى الكونجرس بتنظيم التجارة.

جيمس ماديسون James Madison :

تنحى جيفرسون عن الحكم عام ١٨٠٩م وأنتخب (جيمس ماديسون) رئيساً. وحاول أول ثلاث رؤساء للجمهورية في البلاد محاولات خارقة لكي تبقى البلاد بعيدة عن الحرب، ولكن سوء حظ ماديسون لم يكن ليساعده في الاستمرار في هذه الخطة.

حين تسلم الرئيس ماديسون منصب الرئاسة في سنة ١٨٠٩م. أخذت العلاقات مع بريطانيا تزداد سوءاً، واتجهت كلتا الدولتين سريعاً نحو الحرب. وقدم الرئيس تقريراً مفصلاً يتضمن ٦٠٥٧ حادث اعتقال ارتكبه الإنجليز ضد المواطنين الأمريكيين الذين سخروا للعمل في البحرية الإنجليزية ثلاث سنوات. أضف إلى ذلك أن الذين استوطنوا الأرض الشمالية الغربية تحملوا وطأة الهجمات التي شنها الهنود بتشجيع الوكلاء البريطانيين في كندا حسب اعتقاد الأمريكيين. وفي سنة ١٨١٢م أعلنت أمريكا الحرب على بريطانيا. لأن الإنجليز كانوا مستمرين في التعرض للسفن الأمريكية في عرض البحار ومحاولاتهم عرقلة التجارة الأمريكية مع فرنسا كانت لا تنتهي. يضاف إلى ذلك أن سكان المناطق الغربية كانوا يريدون

محاربة الإنجليز بسبب الغارات التي كان الهنود يشنونها على قراهم ومزارعهم. وكانوا يعتقدون أن الهنود إنما يفعلون ذلك بتحريض من العملاء الإنجليز. ثم إن العناصر الشابة في الجنوب كانت تريد أيضاً الحرب ضد إنجلترا لاستغلال تلك الفرصة واحتلال فلوريدا الأسبانية باعتبار أن أسبانيا كانت آنذاك حليفة إنجلترا.

وقد كانت الولايات المتحدة تعاني انقساماً داخلياً خطيراً جداً، فبينما كان الجنوب والغرب يؤيدان الحرب، كانت نيويورك ونيو إنجلند تعارضان فكرة الحرب بصفة عامة، وقد أعلنت الحرب في وقت لم تستكمل فيه الاستعدادات الحديثة تماماً. فكان هناك أقل من ٧٠٠٠ (سبعة آلاف من الجنود النظاميين) موزعين في مراكز مبعثرة على طول الساحل من حدود كندا حتى أقاصي الجهات الداخلية، وكان ينبغي أن تعزز هذه القوات بجنود الاحتياط من الولايات، وهؤلاء على كثرتهم كانت تنقسهم الدراية والمران.

وبدأ الهجوم بحركة مثلثة لغزو كندا، وكان المنتظر أن تسفر هذه الحركة عن عملية موفقة ضد مونتريال إذا هي نفذت في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة. غير أن الحملة كلها أحبطت وانتهت باحتلال البريطانيين لديترويت في ميتشيحن **Detroit Michigan** على حدود كندا. وفي الوقت الذي كان القتال براً يسير سيراً بطيئاً كان الأسطول يستعيد الثقة الأمريكية إلى حد ما، فقابلت البارجة " كونستتيوشن **Constitution**" بقيادة الكابتن " إيزاك هل " **Isaac Hull** "البارجة البريطانية" "جوريير" **Guerrier** جنوب شرقي بوسطن في ١٩ أغسطس سنة ١٨١٢م واستولت عليها بعد قتال دام نصف ساعة، ودمر "الكابتن هل" سفينة العدو. وبعد ذلك بشهرين التقت السفينة الأمريكية الصغيرة " واسب" **Wasp** بالسفينة البريطانية "فروليك" **Frolic** وقضت عليها قضاءاً مبرماً. وقد دهش العالم لهذه الأعمال المثيرة التي قام بها الأسطول الأمريكي. أضف إلى ذلك أن السفن الحربية الأمريكية الخاصة التي كانت تزدحم في مياه الأطلس، استولت على خمسمائة سفينة بريطانية في خريف وشتاء ١٨١٢م - ١٨١٣م.

وتركزت حملة ١٨١٣م حول بحيرة إيرى **Erie Lake** في ولاية نيويورك، وكان الجنرال

وليم هنري هاريسون William Henry Harison قد زحف بجيشه من جنود الاحتياط والمتطوعين والنظاميين من كنتكي Kentucky لاسترجاع " ديترويت" وفي ١٢ سبتمبر، بينما كان هاريسون لايزال عند مجرى نهر أوهايو الأعلى وصلته الأنباء بأن كومودور "أوليفر بيري" Commodore Oliver Perry قد حطم سفن العدو على بحيرة إيري . وكان بيري قبل ذلك بيومين قد التقى السفن البريطانية . وبعد ساعتين ونصف من أعمال البسالة هز مشاعر البلاد برسالته التي يقول فيها " لقد التقينا بالعدو وأصبح في قبضة أيدينا " ، ومن ثم بقيت البحيرة في أيدي الأمريكيين وعندئذ أخذ هاريسون يتبع خطة الهجوم، وفي أقل من شهر سيطر الأمريكيون على الجزء الشمالي من كندا. ورغم ذلك كله كان الإنجليز في نهاية هذا العام يحتلون بحيرة شامبلين Champlain Lake ، وشاهدت السنة التالية ونصف السنة التي بعدها سلسلة من المعارك البرية والبحرية تركت الموقف الحربي مائعاً حتى أواخر سنة ١٨١٤م.

وانتهت الحرب أخيراً بمعاهدة جنت Gant أو معاهدة "غينت" التي توصل إليها الفريقان بعد مفاوضات طويلة ومضنية والتي جرى توقيعها ووافقت عليها الولايات المتحدة في فبراير سنة ١٨١٥م. وقد نصت هذه المعاهدة على : ١ - وقف القتال بين الطرفين.

٢- استرداد الأراضي التي استولى عليها كل منهما خلال الحرب.

٣- تشكيل لجنة لتسوية النزاع على الحدود بين أمريكا وبريطانيا .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن جيش الحدود بقيادة الجنرال جاكسون قد حقق نصراً باهراً على حامية نيوأورليانز البريطانية القوية في ٨ يناير سنة ١٨١٥م عقب توقيع المعاهدة المذكورة، إنما قبل أن تصل أخبارها إلى أمريكا، باعتبار أن الكونجرس أبلغ رسمياً بهذه المعاهدة من قبل الوفد الأمريكي في ١٤ شباط سنة ١٨١٥م.

وقد أجمع المؤرخون على أن حرب عام ١٨١٢م كانت ذات نتيجة إيجابية هامة ، إذ أنها دعمت الوحدة القومية والشعور الوطني. فإن قتال رجال من ولايات مختلفة جنباً إلى جنب مرة أخرى واعتبار "وينفيلد سكوت الفرجيني" Scott Winfeld أقدر قوات الشمال، كلها

حقائق أزكت روح الوحدة الوطنية. كذلك حاربت الفرق الغربية جنباً إلى جنب مع مواطنيهم من أهل المستعمرات الساحلية الشرقية. ومنذ ذلك الحين أخذت أهمية الغرب تزداد شيئاً فشيئاً ، كما أخذ يتصف دائماً بالشعور الوطني في الحياة الأمريكية.

وقد أكد ألبرت جالاتين **Albert Gallatin** وزير المالية (من سنة ١٨٠١م إلى سنة ١٨١٣م) أن الأمريكيين كانوا قبل هذا النزاع أنانيين شديدي الميل إلى التفكير في شئونهم المحلية : فقال " لقد جددت الحرب الشعور الوطني وشكلت الخلق الوطني على نحو جديد وهذا الشعور وذلك الخلق اللذان خلقتهما الثورة كانا يتضاءلان مع الأيام. أما الآن فقد أصبح للشعب أهداف توثق بين أفراده، أهداف ترتبط بها كرامتهم وأفكارهم السياسية. وقد أصبحوا أمريكيين أكثر من أي وقت مضى. فهم يشعرون كأمة ويتصرفون كأمة. وإني شديد الأمل في أن يكون هذا التطور خيرما يضمن دوام الاتحاد " .

كانت حرب عام ١٨١٢م تعتبر حرب استقلالية ثانية ، إذ لم تكن الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت قد تبوأت مركزاً يجعلها على قدم المساواة مع غيرها من الأمم ، وأصبحت الولايات المتحدة تعامل المعاملة التي تليق بأية أمة مستقلة بعد أن وقعت المعاهدة التي وضعت حداً للحرب. واختفت كثير من المصاعب الخطيرة التي كانت تنوء بحملها الجمهورية الناشئة منذ نشبت الثورة، ونعمت البلاد بعهد مشرق يسوده السلام والرخاء والتقدم الاجتماعي، بعد أن تحقق التوازن بين الحرية والنظام في ظل الوحدة القومية. وانخفض الدين الوطني (العجز المالي)، وأصبحت الدولة تبحث عن مجالات الاستثمار.

أما من الناحية السياسية فقد كان هذا العصر عصر النيات الحسنة، فقد سادت روح الوحدة فيه جميع الإجراءات التي اتخذت بشأن التعمير الذي تلا فترة السلام. وربطت التجارة الشعب الأمريكي برباط وثيق من الوحدة القومية. وشعرت الولايات المتحدة بأهمية الحماية أي فرض تعريفة جمركية تساعد على ازدهار الصناعة الأمريكية فأصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة الضرائب الجمركية.

وفي ميدان آخر مختلف تمام الاختلاف قامت أدلة ساطعة على ظهور الوعي القومي، سجلت هذه الفترة ظهور الأدب الأمريكي الحق. ومن أبرز كتاب هذه المدرسة الأمريكية

الجديدة واشنطن إيرفنج "Irving Washinton" وجيمس فينيمور كوبر "Games Fenimor Cooper". وقد استلهمت كتابات هؤلاء كلها من البيئة الأمريكية المحلية.

ويبدو أن الحدود كانت أشد أثراً في تشكيل الحياة الأمريكية، من أي عامل آخر ، فأن الأحوال على طول الساحل الأطلسي بأسره أدت إلى الهجرة إلى المناطق الجديدة، كما انساب تيار الهجرة إلى الغرب، دون انقطاع ووضع تخطيط جديد للحدود بسرعة فائقة. وتصاهر عدد كبير من الأجناس التي تسكن القرى الجديدة، وكان العنصر السائد هو عنصر المزارعين في هضاب الجنوب، وبين هؤلاء نشأ أبراهام لنكولن Abraham Lincoln الذي ولد في كوخ خشبي في كنتكي.

جيمس مونرو James Monroe:

في سنة ١٨١٧م تولى جيمس مونرو الرئاسة خلفاً للرئيس جيمس مديسون. وبذلك أضاف فخراً جديداً إلى حياته العامة البارزة. وكان ذوقه السليم وعزيمته القوية هما أبرز صفاته. وفي ذلك يقول خلفه جون كوينس آدمز : " كان سديد الرأي حازماً فيما يستقر رأيه" ويعرف الحدث الذي وقع في عهد توليه الرئاسة والذي خلد اسمه بمبدأ مونرو Monre Doctrine.

لقد سبق بجيمس مونرو أن عمل عضواً بمجلس الشيوخ ووزيراً لدى فرنسا وبريطانيا ، وأخيراً وزيراً للخارجية الأمريكية. ولذلك تسلم مونرو بهذه الخبرة الطويلة في الشئون الدولية منذ أن عمل بالسياسة وعمل وزيراً لبلاده في باريس ثم في لندن ، كما ساهم في المفاوضات التي أدت إلى شراء مقاطعة لويزيانا Louisiana. وقد استدعاه جون آدمز المشهور بوطنيته وخبرته في إدارة الشئون العامة ليكون المسئول عن الشئون الخارجية ومنحه ثقة واسعة ساعدته في القيام بمهامه. ولما كانت البلاد عقب حرب عام ١٨١٢هـ قد بدأت تنعم بفترة من السلام والرخاء والتقدم الاجتماعي والاقتصادي فقد تمكن الرجلان من الاهتمام بالشئون الخارجية والدولية وتوصلا إلى حل الكثير من مشاكل الولايات المتحدة المعلقة مع الدول الأخرى.

وبفضل التعاون المخلص مع وزير خارجية بريطانيا أمكنه حل ما بقى من مشاكل معلقة مع

الإنجليـز ورسم الحـدود الفـاصلة بين كندا والولايات المتـحدة من بـحيـرة سـوير يور Sowear Yor Lakeباتجاه الغرب على محاذاة خط العرض ٤٩ْ ، ولاتزال هذه الحدود قائمة حتى اليوم.

شراء فلوريدا:

كـانت فلوريدا إلى فـترة رئاسة جيـمس مـونرو تخضع لأسـبانيـا التي كـانت تعاني مـشاكل عديدة في ذلك الحين خاصة متاعبـها مع مستعمراتهـا في أمريكا الوسطى والجنوبيـة بسبب رغبة هذه المستعمرات بالاستقلال. وقد ترددت أوضـاع الأمن في فلوريدا كثيراً فصارت ملجأ يأوي إليـه «العبيـد» الـهاربون من إسيادهم في الجنوب الأمريكي. كـما أن قبائل الهنود الحمر المعروفين باسم (السـيـمينول) اتخذوا من هذه المستعـمرة منطلقـاً لغاراتهم على المواطنين الأمريكيين في الولايات الجنوبية. وقد اضطر القائد الجنوبي جاكسون للقيام بأكثر من حملة تأديبيـة ضد هذه القبـائل خـرق فيـها حرمة الحدود الأسـبانية مما عـمل على تدهور العـلاقات بين كل من مـدريد وواشنطن. وفي عام ١٨١٨م قـام القـائد الأمريكي الجنوبـي بحملة ضـد القبائل الهندية تـوغل فـيـهـا ضـمن أراضي فلوريـدا بتـأييـد من حكومتـه وبصـورة خاصـة من آدمز وزير الخارجيـة ، وقـد انتـهـت هذه الحـملة باحتـلال كـامل للمـسـتعـمـرة وجـمـيع الأراضي السـاحليـة الأسبانية الممتدة من فلوريدا حتى مصب الميسيسيبي على خليج المكسيك. أدى هذا الاحتلال إلى أزمة ديبلومـاسيـة بين أسبانيـا والولايات المتحـدة انتهـت بعد مفاوضـات طويلـة بمعاهدة سـنة ١٨١٩م تنازلت بموجبهـا أسـبانيـا عن أراضيـهـا في جنوب الولايات المتـحدة. وذلك مـقابل تعويض مالي مقداره خمسة ملايين دولار.

مبدأ مونرو (١٨٢٣م) Monroe Doctrine:

كانت فرنسا في عهد الثورة الفرنسية قد احتلت أسبانيا والبرتغال، فانقطعت الصلة بين هذين البلدين وبين مستعمراتهما في أمريكا الجنوبية. وأخذت هذه المستعمرات تمارس الحكم الذاتي بصورة تدريجية. وبعد زوال عهد نابليون وعودة الملك الأسباني فيردناند إلى عرشه في مدريد، عادت العلاقات بين مدريد والمستعمرات إلى الوضع السابق، ولكن لفترة قصيرة، إذا لم تلبث هذه المستعمرات أن تأثرت بمبادئ الثورتين الأمريكية والفرنسية، فجنحت نحو

الاستقلال الفعلي. ولم تلبث أن اشتعلت هذه الثورات في هذه المستعمرات بقيادة الزعيمين سيمون بوليفار وخوس دي سان مارتان. وفي سنة ١٨٢١م كانت الأرجنتين وشيلي قد حصلتا على استقلالهما وتبعتهما في السنة ١٨٢٢م البيرو وكولمبيا والمكسيك. وكذلك أعلنت البرازيل في نفس السنة استقلالها وانفصالها عن البرتغال. وقد بادرت هذه الدول إلى تشكيل حكومات ديمقراطية على النمط الأمريكي.

في أثناء فترة رئاسة جيمس مونرو شكلت دول وسط أوروبا: روسيا وبروسيا وفرنسا اتحاداً عرف باسم «الحلف المقدس» وذلك لحماية نفسها ضد أي ثورة أو اعتداء عليها. ولقد اعتنقت هذه الدول مبدأ التدخل في الشئون الداخلية لأي حركة شعبية تهدد مستعمراتها الأمر الذي سيجعلها تمتد لكي تصل إلى ممتلكاتها الخاصة. وتعتبر هذه السياسة مناقضة للسياسة الأمريكية التي تؤمن بحق تقرير المصير.

وعندما اتجه الحلف المقدس إلى أسبانيا ومستعمراتها في العالم الجديد بأمريكا الجنوبية، كان هذا إيذاناً بمولد سياسة جديدة للولايات المتحدة أطلق عليها اسم «مبدأ مونرو» الذي قدمه للكونجرس الأمريكي في ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣م. وكان الحلف المقدس قد أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين في أوروبا من الثورات والأنظمة الحرة حتى ولو اضطرها الأمر إلى التدخل عسكرياً في شئون الدول الأخرى. وأمام عجز ملك أسبانيا عن وقف الحركة الثورية الاستقلالية في مستعمراته الأمريكية فقد لجأ إلى التحالف المذكور طالباً منه المساعدة لاسترجاع مستعمراته. أما الإنجليز فكان لهم رأى آخر، لأن إنجلترا كانت ترى ضرورة المحافظة على استقلال هذه الدول الأمريكية حيث وجدت أسواقاً واسعة لمنتوجاتها ومراكز غنية بالمواد الأولية اللازمة لصناعاتها. وانطلاقاً من هذه النظرة أخذت إنجلترا تعارض مساعي الحلف المقدس للتدخل في أمريكا الجنوبية. كما أن وزير خارجيتها كانdue **Canning** حاول إقناع الولايات المتحدة بأن تصدر الدولتان إعلاناً تعربان فيه عن معارضتهما لأي تدخل خارجي في شئون الدول الأمريكية وكانت الولايات المتحدة تنظر بكثير من الشك والريبة إلى إطماع بعض دول الحلف المقدس في العالم الجديد خاصة وأن روسيا كانت تبدى اهتماماً متزايداً بشئون الألسكا التي كانت تابعة لها آنذاك. إلا أن وزير الخارجية الأمريكي آدمز لم

يكن ميالاً للتعاون مع الإنجليز خاصة وأنه كان يرى في مثل هذا الإعلان محاولة إنجليزية لإبعاد الولايات المتحدة عن شئون أمريكا اللاتينية. وعلى هذا فقد أقنع الرئيس مونرو بأن تتصرف الولايات المتحدة التي سار عليها أسلافه. وعلى هذا فقد عرض الرئيس في الرسالة السنوية التي وجهها للكونجرس في ٢ أيلول (ديسمبر) سنة ١٨٢٣م سياسته تجاه أوروبا و أمريكا اللاتينية والتي أطلق عليها منذ ذلك الوقت (مبدأ مونرو)- وأبرز نقاط هذا المبدأ :

١ أن قارتي أمريكا بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أي دولة أوروبية في المستقبل.

٢ - إن النظام السياسي للدول المتحالفة يختلف تماماً عن نظام أمريكا ويجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أي جزء في هذا النصف من الكرة الأرضية خطراً على سلامتنا وأمننا.

٣ لم نساهم بتاتاً بأي نصيب في الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية لأمور خاصة بها- كما أن ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك.

٤- لم نتدخل ولن نتدخل في شؤون المستعمرات القائمة أو البلاد التابعة لأي دولة أوروبية.

وقد أصبح هذا المبدأ حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر، وربما كان لايزال معتمداً حتى الآن في بعض الأوساط السياسية في الولايات المتحدة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدهما كانت بعيدة جداً عن مرامي هذا التصريح.
وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تعتنق مبدأ العزلة المجيدة "Splendid Isolation" وهو أن تكون بعيدة عن مشاكل القارة الأوروبية، ولكن حدث نزاع بين فنزويلا و (Guyanna) غيانا البريطانية من دول أمريكا اللاتينية حول تقسيم الحدود بينهما، فأرادت بريطانيا أن تتدخل لمصلحة مستعمرتها غيانا البريطانية، إلا أن الرئيس الأمريكي كليفلاند في ذلك الوقت إحتج بشدة على تدخل بريطانيا، وقال "أن التدخل البريطاني يعتبر تدخلاً في شئون المحيط بأسره ويعتبر خرقاً صريحاً لمبدأ مونرو الذي تعتنقه الولايات المتحدة، وهذا التدخل يهدد أمننا وسلامتنا". لذلك أحست بريطانيا بعزلتها وانسحبت من هذه المشكلة، وبدأت تبحث عن أسباب تهيئ لها الخروج من عزلتها المجيدة.

أما عن السياسة الداخلية في فترة رئاسة جيمس مونرو فقد كان دوره بارزاً في إيجاد الأسس القانونية المؤدية إلى تثبيت دعائم الحكم المركزي. ذلك أن قاضي القضاة (مارشال) الذي تسلم رئاسة المحكمة المذكورة منذ سنة ١٨١١م واستمر فيها حتى سنة ١٨٣٥م عمل طيلة هذه المدة على دعم نظريات الفيدراليين. ولقد فصل في خلال مدة رئاسته الطويلة على عدد كبير من القضايا التي تتضمن مسائل دستورية. ولم ينحرف أبداً في قراراته عن المبدأ الأساسي الذي آمن به وهو سيادة الحكومة الفيدرالية. كما أنه صرح في إحدى القضايا سنة ١٨١٩م بأن الدستور يعطي الحكومة ضمناً سلطات أخرى بالإضافة إلى تلك السلطات التي يقرها الدستور. وبهذه القرارات ساهم مونرو في جعل الحكومة الفيدرالية الأمريكية قوة حية فعالة.

أخذ الغرب ينمو ويتطور بسرعة مدهشة ، فانضمت للاتحاد ولايات كنتكي وتنيسي Tennesse واوهايو **Ohio** ثم تبعتها بعد ذلك ولايات ميسيسيبي، الينوي**Illinois** والباما **Albama** ومين **Maine** وميسوري (ميزوري) وأوريجون في الشمال الغربي للولايات المتحدة ، حيث تم التوصل في ١٥ حزيران سنة ١٨٤٦م إلى معاهدة بين الفريقين تنازلت بموجبها بريطانيا عن كل أراضي أوريجون الواقعة جنوب خط العرض ٤٩ْ شمالاً. وكانت تكساس قد انضمت للولايات المتحدة قبل ذلك بعام (١٨٤٥م) بعد هزيمة المكسيك في حملتها العسكرية ضد أهل تكساس. وفي معاهدة أقرها مجلس الشيوخ المكسيكي في شباط سنة ١٨٤٨م وافق هذا المجلس على إعطاء الولايات المتحدة مناطق تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكيو في مقابل خمسة عشرة مليوناً من الدولارات الأمريكية.

أندرو جاكسون Andrew Jackson:

اعتلى أندرو جاكسون منصب الرئاسة سنة ١٨٢٩م ، وبدأ عملية الإصلاح في الداخل وتنظيم الضرائب والتعريفة الجمركية، كما امتاز جاكسون في معالجة الشئون الخارجية بنفس الحيوية والصراحة التي صاحبت تصرفاته في تصريف المسائل الداخلية ، فعندما توقفت فرنسا عن أداء بعض ديونها إلى الولايات المتحدة أمر جاكسون بالاستيلاء على الممتلكات الفرنسية مما أجبر جاكسون على الدفع. وازداد الرخاء خلال فترة جاكسون الأولى والثانية

واعتمدت روح الإصلاح على قوتها الخاصة وكانت منسجمة مع تيار التطور العالمي، وشهدت هذه الفترة بداية منظمات التحرير، وعم التعليم في البلاد وفتحت المدارس المجانية لجميع الأطفال، وازدادت رفاهية الشعب في حياته اليومية وتم اختراع آلات الحسن والحصاد، وساعدت هذه الاختراعات الاحتفاظ بوحدة الدولة أمام التوسع الجغرافي السريع، وازداد استخدام السكك الحديدية في الأسعار وهكذا توطدت دعائم الأمة في جميع نواحي استقرار حياتها الاقتصادية ونظمها السياسية وأسباب حيويتها جميعاً.

وفي أثناء رئاسته تمكن من حل مشكلة عجز البنوك عن طريق إمداد الدولة بعملة واحدة إذ كانت هذه المشكلة قد تفاقمت منذ تأسيس البنك الأول للولايات المتحدة عام ١٧٩١م، وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تمتلك بعض أسهمه إلا أنه لم يكن بنكاً حكومياً، وإنما كان عبارة عن شركة خاصة من مهامها تدعيم النقد وتنشيط التجارة. ففي أواخر سبتمبر ١٨٣٣م أصدر جاكسون أوامره بعدم إيداع أموال الحكومة في بنك الولايات المتحدة وسحب الأموال التي في عهدة البنك تدريجياً لمواجهة مصروفات الحكومة العامة.

وعندما تولى أندروجاكسون منصب الرئاسة شهدت الولايات المتحدة ما عرف بحركة "التحرير السياسي" وبداية «التنظيم العمالي»، حيث أنه في ١٨٣٥م نجحت هيئة العمال في فيلادلفيا في إقرار ما كانت تنشده من إصلاح وهو العمل عشر ساعات يومياً بدلاً من النظام القديم الذي كان يبدأ مع الفجر وينتهي في الغروب. وكان هذا إيذاناً لإقامة إصلاحات مشابهة في ولايات أخرى مثل نيوهامبشر، رود آيلند، أوهايو، وكاليفورنيا.

وكان نشاط التنظيم العمالي للإصلاح الإنساني من العوامل الأساسية التي أسهمت بدور كبير في الحركة التقدمية للسعي إلى ديمقراطية التعليم، إذ أدرك بعض صناع القرار "الساسة" بخطورة حق التصويت العام إذا ما اقترن بجهل عام، فتمخض عن هذا الاتجاه مفهوم مجانية التعليم. وأخذت الدولة تنفق عليه بسخاء شديد فأنتشر نظام المدارس العامة في الولايات الشمالية، واستمر العمل بهذا النظام لسنوات طويلة حتى شمل معظم الولايات في الشمال والجنوب.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة
من الحرب الأهلية
إلى الحرب العالمية



الحرب الأهلية:

لقد استلمت حكومة الولايات المتحدة تركة بريطانيا في أراضيها بكل مشاكلها والتي كان من ضمنها مشكلة الرق، إذ أنه أثناء وضع الدستور الأمريكي طرحت مشكلة الرق والعبيد من الناحية القانونية، إلا أن واضعي القانون وجدوا أنفسهم مضطرين على إبقاء نظام الرق على اعتبار أنه شكلاً من أشكال الملكية الفردية، وبالرغم من ذلك إلا أننا نجد أنه الولايات المتحدة أصدرت عام ١٨٠٨م قانوناً يمنع تجارة الرقيق الخارجية، بمعنى آخر منعت استيراده من الخارج، إلا أن أعداد الزنوج في أمريكا أخذ في التزايد لتناسلهم السريع. وفي الوقت الذي أخذت ولايات الشمال تحرر «عبيدها» وتمنع تجارة الرقيق، كان الجنوب في أشد الحاجة إلى أيدي عاملة رخيصة لاعتماده على الزراعة كمصدر اقتصادي حيث توجد به زراعة القطن وقصب السكر، فأصبح الطلب يتزايد على «العبيد» بشكل كبير، وبينما تزايد عدد الرقيق في الجنوب، كان تزايد الدعوة في الشمال لتحريرهم ومساواتهم للرجل الأبيض.

وبعد نجاح الولايات المتحدة في التغلب على المكسيك والانتصار عليها في الحرب التي اندلعت بينهما خلال الفترة ١٨٤٥م - ١٨٤٨م تمكنت الولايات المتحدة من ضم تكساس وبعض الأراضي على الحدود المكسيكية، طلب الشماليون من الحكومة بأن تكون الأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة في حربها مع المكسيك أراضي حرة، إلا أن أهالي تكساس فضلوا البقاء على امتلاك الرقيق، لذا أخذ الشماليون على عاتقهم المطالبة ببقاء الولايات الأخرى بعيدة عن امتلاك الرقيق مثل ولايات: كاليفورنيا، نيو مكسيكو، يوتا. وقد استمر هذا الخلاف على امتلاك الرقيق، وأصبح يشكل مشكلة كبيرة للحكومة، سيما سنة ١٨٥٢م عندما احتدم الصراع بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية، وذلك عندما طالب الجنوبيون بتحويل نبراسكا في شمال الولايات إلى إقليم أو ولاية يسمح فيها بامتلاك الرقيق. وقد تمكن الجنوبيون من تحقيق ذلك بعد حصولهم على قانون صدر من الكونجرس عام ١٨٥٤م يسمح للمهاجرين بنقل رقيقهم معهم على أن يتولى السكان فيما بعد تقرير ما إذا كانوا يريدون الانضمام للاتحاد كولاية حرة أو ولاية تمارس امتلاك الرقيق.

وحقيقة الأمر واجه هذا القانون معارضة شديدة في الشمال من قبل الصحافة ورجال الأعمال ورجال الدين. وكان هذا حافزاً قوياً لظهور حزب جديد هو «الحزب الجمهوري» الذي كان من أهم مطالبه تحرير امتلاك الرقيق في جميع أنحاء الولايات الأمريكية. وقد أخذت قضية الرق تتفاقم حتى أصبحت تلعب دوراً بارزاً في انتخابات الكونجرس الأمريكي، ومن ثم انتخابات رئاسة الولايات المتحدة، وأخذت ملامح الحرب بين الشمال والجنوب تظهر في الأفق، إذ أن مشكلة الرق تحولت من مشكلة أخلاقية إلى مشكلة سياسية.

ظهرت مشكلة الرقيق للولايات المتحدة في وقت كانت أنظار العالم كله تتجه نحو الولايات المتحدة. ففي منتصف القرن التاسع عشر، لم يكن هناك بلد في العالم تتجه إليه أنظار الدول الأخرى أكثر من الولايات المتحدة، وقليل منها وفد إليها من مشاهير الزائرين أكثر مما وفد إلى العالم الجديد. من هؤلاء الكاتب السياسي ألكسيس وي توكفيل، الذي لاقى كتابه الديموقراطية في أمريكا الصادر في عام ١٨٣٥م، ترحيباً حاراً في القارة الأوروبية. وأصبح الناس ينظرون إلى الأمة الجديدة بعطف متزايد. وجاء الزائرون ليجدوا مدينة بوسطن وخليجها شيئاً رائعاً، ويروا بعين الإعجاب الطريقة التي قامت بها المدن الزاهرة واحدة بعد الأخرى، في البراري المقفرة، مثل: يونيكا، وسيراكيوز، وأوبرن، وليجدوا في كل مكان، فيما هم يجتازون الولايات الشمالية البراهين القاطعة على ما وصلت إليه البلاد من ازدهار وتقدم سريع في الزراعة والتجارة والمرافق العامة العظيمة.

وفي ذلك الحين امتدت البلاد في جميع أنحاء القارة إلى الغابات والسهول والجبال. وأقام في هذه الأرجاء النائية ثلاثة وعشرون مليون نسمة في اتحاد يضم إحدى وثلاثين ولاية. ولم تبد هذه البلاد، التي كانت أرض الأمل، مسرحاً للنشاط والإنتاج والعمل كما بدت في هذه الفترة. ففي الشرق ازدهرت الصناعات، وفي أواسط الغرب والجنوب كانت الزراعة عملاً يدر الربح الوفير، وربطت السكك الحديدية بين جميع المناطق الآهلة بالسكان برباط وثيق، وتدفق الذهب الذي تفجر من مناجم كاليفورنيا في جميع ميادين التجارة.

ولكن سرعان ما تكتشف لهؤلاء الزائرين أن أمريكا ليست أمريكا واحدة، بل اثنتين،

واحدة في الشمال، والثانية في الجنوب كما أدركوا أن سرعة التقدم تحمل في طياتها أخطاراً كامنة تهدد استمرار التوافق والانسجام الإقليمي. فكانت ولاية نيو إنجلند وولايات ساحل المحيط الأطلنطي هي المراكز الرئيسية للصناعة والتجارة والمال. وكانت أهم منتجات هذه المناطق المنسوجات، والمصنوعات الخشبية والملابس، والآلات، والجلود والمصنوعات الصوفية. وفي الوقت نفسه بلغت الملاحة أقصى مراحل التقدم، وجابت البحار السبعة سفن يرفرف عليها العلم الأمريكي توزع البضائع التي تستوردها من جميع أنحاء العالم.

وفي الجنوب كان القطن المصدر الرئيسي للثروة، وانتشرت زراعته رغم انتشار الأرز على طول الساحل وقصب السكر في ولاية لوزيريانا، والتبغ وغيره من الحاصلات في ولايات الحدود، كما انتشرت صناعات أخرى هنا وهناك. وتضاعف إنتاج القطن خلال العقد الخامس بعد استغلال سهول الخليج، وهي تلك الأراضي الفتية السوداء وحملت العربات والسفن والسكك الحديدية الأكياس الضخمة للأسواق في الشمال والجنوب. وكان القطن يزود أصحاب مصانع النسيج في الشمال وأكثر من نصف صادرات البلاد، بالمواد الخام.

وقد تمتعت بهذا الرخاء أيضاً مناطق الغرب الأوسط بمراعيها الشاسعة وسرعة ازدياد السكان فيها. وكانت كل من أوروبا والولايات الأمريكية القديمة في حاجة إلى قمح هذه الأقاليم ومنتجات لحومها. وكان تحسين وسائل النقل وتسهيلاته من أهم أسباب الرخاء في الغرب. فقد اخترقت جبال الأبلاسن خمسة خطوط حديدية بين سنتي ١٨٥٠م و ١٨٥٧م. ولم يكن للجنوب نصيب كبير في شبكة الخطوط الحديدية، ولم يتم إنشاء خط مستمر يخترق الجبال ويربط حوض الميسيسيبي الأدنى بساحل المحيط الأطلنطي الجنوبي إلا في أواخر العقد الخامس.

وعلى مر السنين أخذت المصالح المتعارضة بين الشمال والجنوب تزيد بدرجة ملحوظة، وكان أهل الجنوب يستنكرون الأرباح الضخمة التي يربحها رجال الأعمال من أهل الشمال من بيع محصول القطن وخسروا تأخرهم بتوسع الشماليين ومحاولات بسط نفوذهم. ومن ناحية أخرى أعلن الشماليون أن الرق - وهو ذلك «النظام الشاذ» الذي أقر أهل الجنوب ضرورته لحفظ كيانهم الاقتصادي هو السبب في التأخر النسبي لتلك المنطقة.

ومنذ سنة ١٨٣٠م، أخذت بوادر الخلاف تظهر بل وتشتد حول مسألة الرقيق. وأخذ شعور أهل الشمال يزداد قوة لإلغاء الرقيق، وكانت في الوقت نفسه حركة «الأرض الحرة» وهي حركة تعارض انتشار الرقيق في المناطق التي لم تتمتع بعد بحقوق الولايات معارضة شديدة. وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان الرقيق في رأى الجنوب تراثاً أسوة بما ورثوه من عادات وتقاليد ونظم في التمثيل السياسي واللغة الإنجليزية سواء بسواء، ومن ثم فأنهم لا يعتبرون أنفسهم مسئولين عنه. وفي سنة ١٨٥٠م كان قد مر على الرقيق مائتا عام أو يزيد في بعض المناطق الساحلية، وكان في الواقع جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد هذا الإقليم. وفي خمس عشرة ولاية من ولايات الجنوب والحدود بلغ الزنوج من الكثرة ما جعلهم يقاربون في العدد نصف عدد البيض، بينما كانوا في الشمال لا يتجاوزون نسبة ضئيلة لا يعتد بها.

ومنذ منتصف العقد الخامس من القرن التاسع عشر احتلت مشكلة الرقيق المكانة الأولى في السياسة الأمريكية، وكان الجنوب - من المحيط الأطلنطي إلى نهر الميسيسيبي - وحدة - سياسية متماسكة نسبياً ومتفقة في جميع الخطوط الرئيسية المتصلة بسياسة الرقيق وزراعة القطن. وكانت أغلبية المزارعين من أهل الجنوب تعتبر الرقيق عاملاً أساسياً في كيانها الاقتصادي، وكانت زراعة القطن في ذلك الوقت تلائمها عملية استخدام «العبيد» ملاءمة تامة، إذ كانت الآلات البدائية فقط هي التي تستخدم في إنجاز العمل الذي كان يستغرق تسعة شهور من العام، ولذا استخدمت النساء والأطفال أيضا. وكان عدد من المزارعين يعاملون الزنوج معاملة طيبة، ولكن كانت هناك أمثلة للقسوة والغلظة ولاسيما تلك التي أدت إلى تحطيم الروابط العائلية، ولم تكن تلك الوحشية هي سبب الانتقاد الصارم للرق، بل كان السبب هو انتهاك ما يتمتع به كل إنسان من حق طبيعي في أن يكون حراً.

وكلما زاد التوسع في زراعة القطن كانت تتبعها زيادة في زيادة الرقيق، وأصبح الهدف الرئيسي لسكان الجنوب في مضمار السياسة الوطنية، الدفاع عن مصالحهم التي تتمثل في زراعة القطن وحيازة الرقيق ثم تدعيم هذه المصالح والتوسع فيها.

ولكن الشماليين المناهضين للرق ما لبثوا أن أدركوا سياسة أهل الجنوب وأهدافهم في

التوسع في زراعة القطن وحيازة الرقيق، واعتبروه مؤامرة دنيئة هدفها التوسع في بسط نظام الرقيق. وفي العقد الرابع من القرن التاسع عشر تجلت مناهضة الرق على أشدها. وكانت حركة إلغاء الرق في أمريكا - في مراحلها المتطرفة - حرباً لا هوادة فيها، وتصر على إلغائه فوراً. وقد وجدت هذه الحركة المتطرفة في شخص وليم لويد جاريسون زعيماً ملهماً، وهو شاب من ولاية ماساتشوستس جمع بين بطولة الاستشهاد والفدائية وبين مقدرة الخطيب المفوه في دعوته. فظهر العدد الأول من جريدة لبريتور **Liberator** في أول يناير سنة ١٨٣١م وأعلن فيها «إني سوف أكافح بكل جهدي في سبيل تحرير الرق بين السكان فوراً. لست أريد أن أفكر أو أتكلم أو أكتب باعتدال في هذا الموضوع إنني جاد فيه»..

وقد تعاون مع فريق جاريسون مجموعة من الزنوج الذين تحرروا من نير العبودية حيث أصبحت تجاربهم الماضية هي المادة الأساسية في المقالات التي نشرت في صحيفة المحرر وساهمت في خلق جو عام من الكراهية لهذا النظام. كذلك صدرت عدة روايات أدبية تركز على الوجه القبيح للعبودية، وقد اجتذبت هذه الروايات حوالي ثلاثة ملايين من القراء.

وقد أدت هذه الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية إلى نشأة صراع خفي داخل الاتحاد الأمريكي قبل نشوب الحرب الأهلية بنحو أربعين عاماً - كما سبق القول - فعندما تحقق الاستقلال الأمريكي في عام ١٧٨٣م اعترف دستور الدولة الجديدة بشرعية الرق، ولكن بدأت الولايات الشمالية الواحدة بعد الأخرى تنتقد هذا النظام وتطالب بوضع حد له ثم إلغائه. وكانت ولاية ماساتوشتس من أوائل الولايات التي طالبت بإلغاء الرق في عام ١٧٨٠م ثم تبعتها نيويورك وبنسلفانيا.

وسبق القول بأن الكونجرس الأمريكي قد اتخذ إجراءاً إيجابياً في هذا المجال حينما أصدر قراراً يقضي بالحد من دخول «العبيد» إلى البلاد بعد عام ١٨٠٨م، وكانت هذه خطوة مشجعة للمعارضة التي مضت في طريقها. وجاءت صحيفة المحرر كخطوة أخرى مشجعة للاتجاه في هذا الخط الذي يندد بالعبودية، وأصبحت هذه الصحيفة تندد باستمرار العبودية وتحتقرها وطالبت بالقضاء الفوري عليها دون قيد أو شرط. وقد نجح جاريسون في تكوين فريق ضخم من المؤيدين لدعوته وجعلوا شعارهم «القضاء النهائي على العبودية».

إذن يمكن القول - كما يرى المؤرخون - أن السبب الرئيسي للحرب الأهلية الأمريكية التي اشتعلت بين الولايات الشمالية والجنوبية في الفترة من عام ١٨٦١م إلى عام ١٨٦٥م هو مسألة الرق، وهذا يعد أحد جوانب الحقيقة. وهناك عوامل أخرى، ساهمت في هذه الحرب أهمها تلك الاختلافات الجوهرية التي كانت قائمة بين الشمال والجنوب، فقد كان الشمال يتسم بطابع اقتصادي خاص حيث لم تمنحه الطبيعة سعة في الأراضي الزراعية، ولذلك لم تكن الزراعة هي المورد الأساسي للثروة فيه على عكس الجنوب الذي شكلت الزراعة فيه أساس الحياة الاقتصادية حيث السهول الواسعة الخصبة والمياه الوفيرة، ولذلك اشتهر بمحاصيل اقتصادية هامة مثل التبغ والأرز والقطن الذي أصبح أهم سلعة تجارية على المستوى العالمي. لقد تزايد إنتاج القطن عشر مرات خلال أربعين سنة وخاصة في ولايات كارولينا الجنوبية وجورجيا وألباما وتنيسي وتكساس وأصبحت السمة البارزة في هذه الولايات هي المزارع الواسعة، وظهرت طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين أصبح اعتمادهم التام على «العبيد السود» الذين استقدمهم تجار الرقيق من أواسط إفريقيا للعمل في هذه المزارع. وقد تزايدت أعداد «العبيد» بمرور الوقت حتى بلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين شخص قبيل الحرب الأهلية مباشرة، ونشأت مع هذا العدد الكبير مشكلة تزايد أعداد الزنوج وعدم تمتعهم بما يتمتع به الأمريكي الأبيض من حقوق.

وبذلك يمكن القول بأن الرقيق كان عماد الحياة الاقتصادية في الجنوب وأن مسألة إلغائه كانت تعني إصابة الحياة الاقتصادية بالشلل التام، بينما لم يشعر الشمال بهذه المشكلة لأن أعداد الزنوج الأرقاء كانت ضئيلة وغالبيتهم كانوا يعملون في الخدمة في المنازل وكان يمكن الاستغناء عن خدماتهم.

وفي الشمال أخذ النشاط الصناعي في النمو، وبدأ استخدام مساقط المياه ثم طاقة البخار، واتسع استغلال مناجم الفحم، ونمت صناعات عديدة مثل الصناعات القطنية والأصواف وبصفة خاصة في نمو نيو إنجلند وصناعة التعدين في بنسلفانيا، كذلك تركز النشاط المصرفي في شركات الملاحة في الشمال.

لقد ساهمت المواقف المتباينة من العبودية في خلق روح العداء بين الشمال والجنوب. وزاد الأمر خطورة حينما انضمت بعض الولايات الغربية إلى الاتحاد الأمريكي وأبرزها إلينوي وأعلنت تأييدها لدعوة مناهضة الرق ، وبذلك بلغ عدد الولايات المعارضة له أحد عشر ولاية مقابل عشر ولايات تؤيده. وفي عام ١٨١٩م انضمت ولاية ألباما إلى الاتحاد كولاية مؤيدة للرق، وكان هذا مصدر الخطر حيث تعادلت ولايات الشمال والجنوب داخل الاتحاد الأمريكي، وكاد هذا الأمر أن يؤدي إلى الحرب بين الطرفين لو لا تدخل هنري كلاى **Henry Clay** أحد السياسيين المعتدلين واستطاع التوصل إلى اتفاق يرضى الطرفين عرف «باتفاق ميزوري»، وتقرر فيه اعتبار خط عرض ٣٦ْ شمالاً تقريباً خطاً فاصلاً بين الولايات التي تقر الرق في الجنوب والولايات التي تناهضه في الشمال، وأقر الطرفان هذا الاتفاق.

على أن احتمالات التوتر كانت قائمة كلما انضمت ولاية جديدة إلى الاتحاد وحاول كل طرف ضمها إلى جانبه، وبذلك باء اتفاق ميسوري بالفشل. وقد ساهمت الانتقادات المتزايدة للرق في الشمال في خلق تربة صالحة لتحرير العبيد، وأصبح الحزب الجمهوري حزب مؤيد للقضاء على العبودية، وكان برنامجه يقوم على ضرورة إلغاء الرق من جميع الولايات. وبرز من بين صفوف هذا الحزب مرشح للرئاسة هو أبراهام لنكولن **Abraham Lincolin** الذي لعب دوراً رئيسياً في إلغاء الرق.

أبراهيم لنكولن Abraham Lincoln :

ولد إبراهام لنكولن في عام ١٨٠٩م في ولاية كنتاكي ونشأ في بيئة فقيرة متواضعة، وتميز بالشعبية. وكان من جيل الثورة مثل جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين. وكان لنكولن على دراية جيدة بالقانون والأدب وخاصة الأدب الإنجليزي ، وقد نجح في تخطى الفقر، وأصبح عضواً في الحزب الجمهوري في إلينوي في الفترة من عام ١٨٤٧م إلى عام ١٨٤٩م. ثم شغل منصب عضو مجلس النواب في واشنطن، وذاعت شهرته كسياسي محنك خاصة حينما بلغ سن الخمسين.

كان لنكولن من أبرز المؤمنين بضرورة القضاء على الرق واستئصاله من جميع الولايات

الأمريكية. وقد رشحه الجمهوريون في عام ١٨٥٨م لعضوية مجلس الشيوخ، ولكن فشل، وبرغم هزيمته فقد نجح في أن يصبح شخصية عامة وشهيرة. ولقد اكتسب لنكولن مؤهلات العظمة والنجاح من خلال عمله في مجالات سياسية عديدة، وساعده في ذلك موهبة الخطابة التي كان يتمتع بها والتي أكسبته ثقة الجماهير. وتمكن من الوصول إلى صفوف المرشحين للرئاسة الأمريكية في عام ١٨٦٠م برغم نظرة الجنوبيين العدائية له. وكان برنامج الجمهوريين يرتكز على ثلاثة محاور هي: -

١ - القضاء التام على العبودية.

٢ - حماية الصناعة الأمريكية.

٣ - حماية الملكية الخاصة.

نجح لنكولن في انتخابات ١٨٦٠م، وفي نفس السنة لاحت في الأفق طلائع الحرب بسبب محاولات الشمال والجنوب التفوق في عدد الأنصار، بل وصل الأمر إلى حد التفكير في استخدام السيف لحل النزاع، خاصة بعد أن تزايد العداء من جانب الجنوبيين لفوز لنكولن في الانتخابات. وكانت ولاية كارولينا الجنوبية زعيمة الجنوب في مقدمة الغاضبين، وتوجت معارضتها بإعلان الانسحاب من الاتحاد الأمريكي ثم تبعتها ولايات فلوريدا والباما وميسيسيبي وتكساس ولويزيانا وجورجيا، وضعوا دستوراً خاصاً بهم واتخذوا لهم رئيساً هو جيفرسون دافيز **Jefferson Davis**، وكونوا حكومة ائتلافية برئاسته في ١٨٦١م.

وهكذا انفرط عقد الاتحاد الأمريكي وأصبحت المهمة شاقة أمام لنكولن لأن إعادة الولايات المنشقة كانت مسألة عسيرة بالطرق السلمية والتي كانت تعني التسليم بمطالب الجنوبيين، ولذلك اتجه التفكير إلى استخدام القوة وكانت هذه آخر الاحتمالات التي وضعها لنكولن. وقد بذل لنكولن بعض المحاولات لإرضاء الجنوب مثل التعهد بعدم التدخل في مسألة العبودية في ولايتهم حتى لايسمح للاتحاد الأمريكي بالتفكك ولكن لم يتوصل إلى نتيجة مرضية.

لم تبدأ الحرب الفعلية بين ولايات الشمال والجنوب حتى عام ١٨٦١م، ولم يتعد الأمر أكثر من الخطب الحماسية والتراشق بالكلمات إلا أن مجريات الأحداث كانت تدل على أن

صداماً وشيكاً في الطريق، وكان الحماس يملأ صدور الجنوبيين، وكانوا يثقون في إمكانية تحقيق النصر على الشمال معتمدين على امتلاكهم لمزارع القطن الواسعة، وكانوا يرون إمكانية الحصول على السلاح عن طريق عوائد تصدير القطن، وكانوا يرون أيضاً أنه يمكن الاعتماد على تأييد إنجلترا التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على القطن الأمريكي، وكانوا يعتقدون في إمكانية إغلاق الميسيسيبي أمام تجارة الشمال، وفي هذه الحالة سيضطر إلى التصالح معهم.

أما الشمال فقد وضع خطة عسكرية تستهدف تحقيق ثلاثة نقاط هي:

١ - الاستيلاء على ريتشموند **Richmond** عاصمة الحكومة الائتلافية الجنوبية.

٢ - الاستيلاء على الميسيسيبي لفصل الولايات الجنوبية في الشرق عن الولايات الغربية.

٣ - فرض الحصار الاقتصادي على موانئ الجنوب لمنع تصدير القطن للخارج.

حاول كل طرف تحقيق خطته وكانت الشرارة الأولى للحرب هي محاولة الجنوبيين الاستيلاء على «قلعة سامتر» **Sumter Fort** التابعة للشمال وإجبار قائدها على الاستسلام بمنع الإمدادات عنه، وقد نجحوا في ذلك وأشعلوا النيران في علم الولايات المتحدة. وهنا أدرك الشماليون أنه لابد من التكاتف للدفاع عن الاتحاد الأمريكي؛ فأصدر لنكولن أوامره بتجنيد ٧٥ ألف شاب لحماية القلاع والمنشآت التي تخص أمن المواطنين، وكان رد فعل الجنوب هو زيادة الاستعدادات خاصة بعد انضمام فرجينيا وأركتساس وتنيسي وكارولينا الشمالية إلى الحكومة الائتلافية، وأصبح عدد ولايتها إحدى عشر ولاية بينما كان عدد ولايات الشمال ثلاثة وعشرين ولاية.

ولم تكن حادثة سامتر **Sumter** سوى الشرارة الأولى للحرب، ولكن ساد الهدوء بعدها لمدة عام، وبدأت الفوارق تتضح خلال هذه الفترة بين الشمال والجنوب، فبينما كان عدد سكان الجنوب تسعة ملايين نسمة وأكثر من ثلثهم من «العبيد»، وكان عدد سكان الشمال حوالي ٢٢ مليون نسمة وكانوا يتمتعون بمناخ اقتصادي ممتاز وتمتعت نسبة كبيرة منهم بالثراء بفضل كميات الذهب والفضة التي تدفقت عليهم من المناجم الغربية. هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى كان الجنوب ينقصه الجدية والصلابة. فبعض الولايات كانت تخرج من الحكومة الائتلافية ثم تعود إليها دون قيد أو شرط. كذلك كان الجنوبيون أقل في الكفاءة القتالية. إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن المبالغ اللازمة للإنفاق على الحرب لم تكن متوفرة لدى الطرفين، كما لم تكن علاقاتهم مع الدول الأوروبية طيبة.

على أن الأوضاع لم تظل على ماهي فقد حاول كل فريق تحسين معسكره وإضافة موارد جديدة. فقد استطاع الشماليون إظهار التفوق في مجال التعبئة العامة، وساعدهم على ذلك أن الموانئ الشمالية كانت مفتوحة على الدوام للواردات على عكس الجنوب الذي تعرض للحصار الاقتصادي فحرم من الواردات الهامة مثل الحديد والصلب والذخيرة والسلع الهامة.

أما فيما يتعلق بعلاقات الشمال والجنوب بأوروبا فقد كانت من الأمور التي سعى الطرفان على تحقيق تقدم فيها لخدمة أهدافهما. ففي خلال تلك الحرب، نشطت الدبلوماسية الأمريكية نشاطاً كبيراً، فالحرب الأهلية الأمريكية تعتبر، من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية حرباً داخلية تخص الولايات المتحدة وحدها دون تدخل من قبل الدول الأوروبية، أي أن هذه الحرب تعتبر اختباراً عملياً لمبدأ فاعلية مبدأ مونرو **Monroe Doctorine** الذي أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية في ٢ ديسمبر عام ١٨٢٣م ، وينادي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أي تدخل من قبل الدول الأوربية في شئون القارة الأمريكية عملاً عدائياً موجهاً لها، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشئون الأوروبية، وترى أن تعاملها الدول الأوروبية بالمثل. وبمعني آخر يجب أن تكون أمريكا للأمريكيين.

ولذلك خشيت الحكومة الاتحادية أن تؤدي تلك الحرب إلى تدخل من قبل الدول الأوروبية لصالح الائتلافيين، وعلى وجه الخصوص إنجلترا وفرنسا. فضاعفت حكومة الاتحاديين من نشاطها السياسي لدى الدول الأوروبية، وخصوصاً الدول الكبرى منها حتى لا تعترف باستقلال الحكومة الائتلافية عن حكومة الاتحاد، إذا لوقدر للمساعي الدبلوماسية التي بذلتها الولايات الجنوبية لدى حكومات الدول الأوروبية المختلفة لحملها على الاعتراف بكيانها المستقل عن الحكومة الاتحادية، لوجدت الحكومة الشمالية نفسها في موقف حرج لا يمكن

مجابهته، ولأضطرت إلى الرجوع للأمر الواقع والتسليم للجنوبيين، وخصوصاً إن حكومة الائتلافيين كانت تجد عطفاً وتأييداً من قبل التجار في الدول الأوروبية الذين تربطهم علاقات تجارية مع تجار الجنوب.

وعلاوة على ذلك فإن هدف الشماليين من تلك الحرب لم يكن واضحاً فهم لم يعلنوا بأنهم قاموا بتلك الحرب لإلغاء تجارة الرقيق، بل على العكس من ذلك، فقد أوضحوا بما لا يدع مجالاً للشك بأنهم يوافقون على بقاء تجارة الرقيق على ماهي عليه إذا ما وافقت الولايات الجنوبية على الرجوع إلى حظيرة الاتحاد. وهذا الموقف من قبل الشماليين قد نفّر منهم جزءاً من الرأي العام الإنجليزي الذي رأى في موقف الشماليين طغياناً على مصلحة الجنوبيين وأن الهدف منه السيطرة والمصلحة، وليس إلغاء تجارة الرقيق الشائنة. كما أن تلك الحرب قد أصابت المنسوجات القطنية الإنجليزية بضرر بليغ. وفي نفس الوقت وقف عدد كبير من الرأي العام إلى جانب الاتحاديين في هذا الصراع، ووجهة نظرهم في هذا الشأن أن هذه الحرب قائمة بين الشمال والجنوب تمثل الحرب بين الحرية والاسترقاق. وأن انجلترا قد جاهدت في تاريخها الطويل لنصرة الحرية، ومساندة النظم الدستورية في العالم، ولهذا وجب على الشعب الإنجليزي الوقوف إلى جانب أهل الشمال لتحقيق هذا الهدف السامي.

أما عن موقف فرنسا من هذه الحرب فكان يختلف إلى حد كبير عن موقف إنجلترا، ففرنسا كانت تتوق منذ خروجها من مستعمراتها في أمريكا الشمالية في عام ١٧٦٣م إلى انتهاز الفرصة المناسبة للتدخل في شئون القارة الأمريكية لمحاولة استعادة ما كان لها من نفوذ. ولهذا كانت فرنسا تعطف على أماني الجنوبيين وتود التدخل لمصلحتهم ولكنها كانت لا ترى التدخل بمفردها في هذا النزاع وترغب في إيجاد حليف لها يؤازرها في هذا التدخل فلجأت إلى الحكومة الروسية طالبة معاونتها، ولكن مسعاها لم يكلل بالنجاح. وقد ساعد على فشل تلك المحاولات انتهاء الحرب بسرعة في صالح الشماليين، وقد وضع انتهاؤها بهذه السرعة حداً للتدخل في هذا النزاع. أما روسيا وبروسيا. فقد أظهرت عطفاً كبيراً على أماني الاتحاديين، وتعبيراً عن هذا العطف قام الأسطول الروسي بزيارة ودية لمينائي نيويورك وسان فرانسيسكو، مما كان له أجمل الأثر في نفوس أهل الشمال، وفي تشجيعهم على مواصلة القتال.

وفي يناير عام ١٨٦٣م قررت الحكومة الفرنسية أن تعرض وحدها وساطتها على إبراهام لنكولن وجيفرسون، ولكن سيوارد سكرتير الدولة رفض هذه الوساطة، وطلب لينكولن من الإمبراطور الفرنسي الابتعاد عن التدخل في شئون أمريكا قائلاً. "Your should keep your nose out of Americans Affairs". وأعلن الكونجرس في قرار جماعي أن كل محاولة جديدة للتوسط - تعتبر عملاً غير ودي.

وعلى ذلك يمكننا القول بأنه لم يكن لبريطانيا ولا فرنسا في أثناء السنوات الأربع الخاصة بالحرب الأهلية خطة عمل ثابتة ولم تقم أي من الحكومتين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة حصار موانئ الجنوب برغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن هذا الحصار، إلا أن الحكومة الفرنسية استغلت اشتعال الحرب وأثارت المسألة المكسيكية.

سير الحرب الأهلية:

لقد جرت الأعمال الحربية على ثلاثة جبهات رئيسية :

الساحل الجنوبي - جبهة الولايات الواقعة على شاطئ الأطلس - وجبهة الميسيسيبي.

ففي الساحل الجنوبي كان هدف البحرية الشمالية الأول فرض حصار قوي على الشواطئ الجنوبية، وذلك لمنع تصدير القطن وللحيلولة دون تسرب الأسلحة من أوروبا. وبادئ الأمر لم يعط هذا الحصار نتائج هامة خاصة وأن الجنوبيين قد تمكنوا بفضل السفن التي اشتروها من إنجلترا أن ينزلوا خسائر هامة ببحرية الاتحاد. وعلى سبيل المثال أن السفينة الجنوبية (الباما) قد أغرقت ٦٥ قطعة بحرية للشماليين قبل أن تضرب هي سنة ١٨٦٤م. إلا أن الحصار الشمالي أخذ يعطي ثماره منذ سنة ١٨٦٣م بأن حال دون شحن القطن إلى أوروبا واستيراد السلع التي كان الجنوب في أمس الحاجة إليها وخاصة تلك المتعلقة بضرورات الحرب.

وفي وادي الميسيسيبي حققت الجيوش الاتحادية بقيادة الجنرال غرانت سلسلة من الانتصارات، فقد احتل ميناء ممفيس Memphis الهام على النهر وأخذ يتقدم نحو القسم الجنوبي من النهر حيث كان الأسطول الاتحادي قد احتل مرفأ نيو أورليانز الهام عند مصب نهر الميسيسيبي. وبعد انتصاره في معركة فكسبرغ Vicksburg الشهيرة في ٤ يوليو سنة

١٨٦٣م واستلام أقوى جيش للجنوبيين في الغرب بات الوادي العظيم كله بأيدي الشماليين، وكذلك مجرى النهر من الشمال حتى خليج المكسيك، وبدأ في الجنوب بضربة قاسية باعتبار أنه قد انعزل عن ولايتي اركنساس Arkansas وتكساس Texas الغنيتين الواقعيتين على الضفة الغربية للنهر.

أما على جبهة الولايات الساحلية فقد حقق الجنوبيون بقيادة الجنرال (روبرت لي) Robert F. Lee عدة انتصارات، وأخذ يهدد أراضي الشمال بشكل جدي. إلا أن معركة غيتسبورج Gettysbrug التي جرت بين ١ و ٣ يوليو سنة ١٨٦٣م كانت بداية انتصارات الشماليين في هذه المنطقة. وكانت هذه المعركة نقطة تحول في تاريخ الحرب الأهلية الأمريكية. إذ أنه جرت بعد ذلك معارك عنيفة لمدة سنتين قبل أن تسقط مدينة رتشموند عاصمة الجنوبيين بأيدي جيش الاتحاد، وقبل أن يستسلم الجنرال (لي) قائد الجيوش مع رجاله إلى الجنرال غرانت في شمال فيرجينيا في ٩ نيسان سنة ١٨٦٥م.

وبذا انتهت هذه الحرب الأهلية التي أوقعت بالفريقين خسائر فادحة، خاصة في الأرواح. فقد خسر الشماليون حوالي ٣٦٠ ألف جندي من أصل مليوني جندي شاركوا في أعمال القتال. أما الجنوبيون فقد بلغت خسارتهم حوالي ٢٥٠ ألفاً من الجنود أي حوالي ثلث مقاتليهم. كما أن ولاياتهم منيت بخسائر مادية كبيرة باعتبار أنها كانت مسرحاً للأعمال الحربية، يضاف إلى هذه الخسائر حوالي بليوني دولار ثمن العبيد الذين حرروا بعد انتهاء الحرب.

أما على الصعيد الاقتصادي فالخسائر كانت غير محدودة فمثلاً نجد أن كارولينا خسرت حقول الأرز التي اجتاحتها المياه المالحة بسبب الإهمال أثناء الحرب، ولويزيانا انهارت فيها صناعة السكر ولم تعد إلى سابق ازدهارها. أما القطن والذي كان يسمى في السابق «الذهب الأبيض» فقد تدهورت أسعاره لعدم إمكانية تصديره أثناء الحرب. أما بعد الحرب فلم تعد أسواقه موفورة باعتبار أن إنجلترا قد أوجدت لنفسها مصادر أخرى (الهند .. مصر).

وكان الرئيس لينكولن مدركاً لكل هذه المشاكل ولذا فقد أراد أن يسهل أمام الولايات الجنوبية العودة إلى الاتحاد على قدم المساواة مع ولايات الشمال، وأن يساعدها على حل

مشاكلها السياسية والاقتصادية. إلا أن الرئيس لم يلبث أن اغتاله ممثل اسمه (جون بوث) بعد خمسة أيام من انتهاء الحرب الأهلية بينما كان يحضر إحدى المسرحيات في واشنطن. وقد حاول نائبه وخلفه(جونسون) الجنوبي المولد أن يكمل مهمته وأن يعمل على إعادة الوحدة إلى البلاد. وقد تركت وفاته أثراً كبيراً وحزيناً في نفوس الشعب الأمريكي لازالت أثاره مستمرة حتى عصرنا الحاضر.

أما قوانين تحرير الرقيق فقد تمت عملية التحرير فيها على مراحل، فقد أصدر الرئيس لينكولن في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٢م إعلاناً بأن جميع الأرقاء في الولايات المتحدة أو الأراضي الخاضعة لها سيكونون أحراراً ابتداء من ١ كانون (١ يناير) سنة ١٨٦٣م. وبعد هذا التاريخ أخذت بعض الولايات تصدر بواسطة مجالسها التمثيلية قوانين تحرير الرقيق.

وفي ١٨ديسمبر سنة ١٨٦٥م وافق الكونجرس على التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي الذي قضى بتحريم الرقيق في جميع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا حاولنا تحليل أسباب هزيمة الجنوب في هذه الحرب لوجدنا آراء عديدة ذكرها المؤرخون منها عدم اهتمام سكان الجنوب اهتماماً كافياً بالحرب وبمتطلباتها والانصراف في أوقات كثيرة إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة وتفضيلها على الصالح العام. وكذلك سيطرت الأنانية على حكام الولايات الجنوبية وإعتمادهم على حماية الحقوق المدنية التي تكفلها مناصبهم وإرتكابهم الكثير من التجاوزات في النواحي العسكرية، بينما كان الشمال بجميع فئاته وعناصره لا هم له سوى الحرب وتحقيق النصر، وانصهرت جميع فئات المجتمع في بوتقة واحدة خلف لنكولن. لذلك تميز المعسكر الشمالي بالقوة والترابط ، فكان النجاح حليفهم. وإذا أضفنا إلى ذلك نقص الأموال التي واجهها الطرفان ، إلا أنه أضيف إليها الحصار الاقتصادي الذي واجهه الحزب والذي كان بلا شك من عوامل الهزيمة.

أندرو جونسون (Andrew Johnson):

شهدت فترة حكمه مسألة تقرير حالة الولايات المنفصلة والتي حدثت بعد الحرب الأهلية التي انعكست بظلالها على الكونجرس ، حيث أنشأ الكونجرس الأمريكي عام ١٨٦٥م مكتب يتولى حق الوصاية على المواطنين الزنوج بهدف توجيههم نحو إعالة أنفسهم بأنفسهم.

أخذ جونسون على عاتقه إعادة جميع الحقوق السياسية لأهالي ولايات الجنوب، وذلك بإصدار قرار يمنح سكان الجنوب العفو العام .

وفي يونيو عام ١٨٦٦ سن الكونجرس قانون الحقوق المدنية والذي ينص على أن جميع الأفراد الذين ولدوا في الولايات المتحدة ، أو تجنسوا بالجنسية الأمريكية هم مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان هذا القانون إيذاناً بمولد قانوناً آخر صدر عام ١٨٧٠م والذي نص على حق التصويت لمواطني أمريكا ولن تستطيع أية ولاية أخرى إنكاره أو تعديله بسبب العنصر أو "اللون" .

وكان من نتيجة قانون التعمير انضمام ولايات تكساس ، كارولينا الشمالية ، كارولينا الجنوبية ، لويزيانا ، جورجيا ، الباما ، وفلوريدا ، وبموجب هذا القانون تمكن الزنوج من السيطرة على المجالس التشريعية في لويزيانا ، وكارولينا الجنوبية ، وأخيراً المسيسيبي .

جروفر كليفلاند (Grover Clevland) :

انتخب كليفلاند لمنصب رئاسة الولايات المتحدة عام ١٨٨٩م وسعى منذ توليه الحكم إلى ضبط الولايات والسيطرة عليها أمام القوى التي كانت تسعى إلى تغيير أحوال الولايات المتحدة فأصدر قانوناً ينظم التجارة بين الولايات لا سيما أجور النقل بين الولايات ، حيث كانت أجور النقل تتفاوت من ولاية إلى ولاية أخرى ، نتج عن هذا التنظيم تأليف لجنة مهمتها حماية قانون مراقبة النقل والوقوف أمام أي محاولة لتعطيله ، أطلق على هذه اللجنة اسم لجنة التجارة بين الولايات .

وفي فترة ولايته طالب كليفلاند بتعديل الرسوم الجمركية المرتفعة ، حيث اعتبرها السبب الرئيسي في زيادة نفقات المعيشة لدى المواطن ، ووسيلة من وسائل الاحتكار للشركات المنتجة ، فكانت النتيجة من هذا التوجه أن ظهرت على الساحة السياسية الأمريكية قضية الرسوم وأصبحت قضية سياسية لعبت دوراً مهماً في معركة الانتخابات الأمريكية في تلك الفترة .

مجمل القول كانت الصورة السياسية في تلك الحقبة التاريخية صورة سلبية ، إذ كتب أحد المؤرخين الأمريكيين " لم يكن هناك من التشريعات الاتحادية ما أثار اهتمام أولئك المواطنين سوى القوى السياسية التي تؤدي إلى تعديل جوهري في العلاقات الإنسانية " .

المسألة المكسيكية:

كانت المكسيك مستعمرة أسبانية منذ عام ١٥١٩م ، ووطأت أقدام الرجل الأبيض هذه المنطقة التي كان يسكنها الهنود، ووقع نزاع بين الطرفين أخذ شكل العنف منذ عام ١٨١٠م إلى عام ١٨٢٠م. وقد استطاع الزعيم هيدالجو **Hidalgo** الحصول على الاستقلال في عام ١٨٢١م. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الأزمات الداخلية والصعوبات التي واجهت حكومة المكسيك وبعض المناطق التابعة لها مثل تكساس وكاليفورنيا، وقامت بضمها إليها : تكساس في عام ١٨٤٥م وكاليفورنيا في عام ١٨٤٦م. ثم دخلت في حرب مع المكسيك انتهت بتوقيع معاهدة جواد لوب - هيدالجو - **Guadalupe-Hidalgo** في ٢ فبراير عام ١٨٤٨م ، وحصلت بمقتضاها على الأراضي المكسيكية الواقعة إلى الشمال من نهر جيلا وهي المكسيك الجديدة وكاليفورنيا المنطقة الجنوبية من جبال روكي ونيفادا **Nevada** وأريزونا **Arizona**. ومنذ عام ١٨٤٨م والمكسيك تواجه ظروفاً صعبة وتعاني حكومتها الضعف والتفكك. وفي عام ١٨٥٥م نشب صراع للوصول إلى السلطة بين الأحرار بزعامة جواريز **Juarez** والمحافظين الكاثوليك. وفكر الإمبراطور نابليون الثالث في التدخل وإنشاء حكومة ملكية في المكسيك بتأييد فرنسا، وفكر الإمبراطور نابليون الثالث في سنة ١٨٦١م في إشراك أسبانيا وإنجلترا في هذا الأمر، وبالفعل عقد اتفاقاً فرنسيا إنجليزياً أسبانيا في ٣١ أكتوبر عام ١٨٦١م لإجبار الحكومة المكسيكية على احترام ممتلكات الأجانب، وتدعم هذا الاتفاق بإرسال حملة عسكرية للدول الثلاث إلى المكسيك، إلا أن إنجلترا وأسبانيا سحبت قواتهما بعد وقوع خلافات بين الأطراف الثلاثة. وانتهز الإمبراطور الفرصة ونصب الأرشيدوف النمساوي مكسمليان على عرش المكسيك في عام ١٨٦٣م إلا إنه لم يستطع سوى السيطرة على الجزء الأوسط من البلاد- ورفضت الحكومة الأمريكية الاعتراف

بمكسمليان، ووجدت فرنسا أنها لن تستطيع أن تدخل في مخاطرة الصدام مع الولايات المتحدة - وضعف مركز فرنسا في أوروبا - وتفوقت الاستثمارات الأمريكية في المكسيك.

بروز الولايات المتحدة كدولة كبرى «عهد التوسع والإصلاح»:

يذكر أحد المؤرخين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة الأمريكية بلغت من الرشد بين حربين عظيمتين: الحرب الأهلية، والحرب العالمية الأولى. ففي أقل من خمسين عاماً تحولت من "جمهورية ريفية" إلى دولة مدنية. وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية كانت جرحاً بليغاً في تاريخ الولايات المتحدة، إلا أن نشوبها كان إيذاناً بتحقيق التغيير. فعجلت باتخاذ طريق اقتصادي كان من دعائمه الأساسية استغلال الحديد والبخار والقوة الكهربائية، والتقدم السريع الذي حققه العلم والاختراع ونهضة الأعمال المصرفية الاستثمارية واتساع التجارة الخارجية، والدفع بجيل جديد من قادة الصناعة وأصحاب رأس المال اسهم بدور كبير في إنشاء الطرق الحديدية وشبكات البريد بدرجة هائلة، كما تم مسح وفتح مساحات جديدة وشاسعة للزراعة والرعي، وأوجد أسواقاً جديدة للإنتاج الزراعي.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية مباشرة بدأ لينكولن في التفكير في اتخاذ أساليب عملية للأخذ بيد الجنوبيين لمسايرة نهضة الشمال، ولإعادة تعمير المناطق التي لحقها الدمار أثناء الحرب ولمساعدة الرقيق على معايشة أوضاعهم الاجتماعية الجديدة وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، وأفسح المجال أمام الزنوج للتعبير عن رغباتهم في الانتخابات العامة، وأصبح لهم رأي مؤثر في أسلوب حكم الولايات، بل واستطاعت بعض العناصر الزنجية أن يكون لها السيطرة على بعض المجالس التشريعية في الجنوب، كذلك دخل «العبيد» إلى مجال الوظائف العامة وشغلوا بعضها فيما عدا الوظائف العليا التي سيطر عليها رجال من الشمال. وقد أزعج هذا الوضع الاجتماعي الجديد بعض العناصر البيضاء من الجنوب من الذين رفضوا فكرة دخول العناصر الزنجية إلى المجتمع الأمريكي والاندماج فيها والتمتع بكامل حقوق الرجل الأبيض، ومن ثم تكونت بعض الجمعيات الإرهابية مثل جمعية **Ku-Rlux Klan** التي أُنشئت في عام ١٨٦٦م وحققت نجاحاً في إبعاد الزنوج عن الانتخابات المحلية.

لكن بمرور الوقت تلاشت مكاسب الزنوج أمام تعنت الرجل الأبيض، وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبيل الحرب، وعادت سيطرة العناصر البيضاء على المجالس التشريعية، وفقد الزنوج حقوقهم من الناحية العملية وبذلك لم تحقق هذه الحرب الآمال المرجوة والتطلع إلى الحرية. فقد منح الزنوج الحرية من الناحية القانونية النظرية، ولكن المساواة الفعلية مع العناصر البيضاء ظلت بعيدة المنال.

وبرغم ذلك فإن كثيراً من المؤرخين يعتبرون الحرب الأهلية حداً فاصلاً بين عهدين حيث أعقبها نهضة شاملة وخاصة في المجالات الصناعية ونمو المدن واتساعها وزيادة أعداد السكان بشكل واضح. ففي خلال العشر سنوات التالية للحرب زادت أعداد السكان بإضافة سبعة ملايين نسمة، وجاءت هذه الزيادة بفعل ارتفاع نسبة المواليد والهجرات الخارجية، على أن من الملاحظ أن الزيادة السكانية كانت واضحة في الشمال والغرب أكثر من الجنوب. وقد استمر هذا النمو السكاني حيث ارتفعت أعداد السكان إلى ٧٦ مليون نسمة في عام ١٩٠٠م بعد أن كانوا لا يزيدون عن ٥٠ مليون نسمة في عام ١٨٨٠م.

كذلك زادت الاستثمارات في المجال الصناعي بعد الحرب وبلغت ملايين الدولارات، وتم تشييد آلاف المصانع ومد خطوط السكك الحديدية لمسافات طويلة وصلت إلى ٢٤٠ ألف ميل في الشمال والجنوب، وتم إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة في غالبية المصانع. ويمكن القول أن ثورة صناعية ثانية تحققت خلال هذه الفترة خاصة بعد استخدام طاقة البترول التي حلت محل طاقة البخار، ثم تطورت إلى استخدام المحركات الكهربائية في تشغيل الآلات وانتشار استخدام الكهرباء أيضاً في إضاءة المنازل والمصانع، فكان بمثابة نقلة حضارية كبيرة.

على أن من الملاحظ أن هذه النهضة تركزت غالبيتها في الشمال، أما الجنوب فقد ظل يعاني من بعض المشكلات وخاصة في مجال الزراعة حيث واجه أصحاب المزارع صعوبات إعادة الحياة إلى أراضيهم مرة أخرى بعد اختفاء عناصر «العبيد»، وقد اضطر البعض منهم إلى الهجرة إلى المدن حيث عملوا في المجالات الإدارية بعيداً عن الأرض. أما من صمم منهم على البقاء في الجنوب فقد اضطر إلى استخدام الزنوج في الزراعة مقابل أجور مرتفعة أو منحهم مساحات

صغيرة من الأراضي ليتعيشوا منها أو مشاركتهم في المحصولات الزراعية، وبذلك لم يعد للكميات الكبيرة وجود كما كان الحال قبل الحرب. إلا أن هذه الأوضاع الجديدة قد ساهمت في تحسين أحوال بعض الزنوج حيث تمكن البعض منهم في شراء منازل صغيرة للعيش فيها بعد أن كانوا يعيشون في أكواخ حقيرة، وتحولوا إلى أصحاب ملكيات زراعية صغيرة.

ومهما يكن من أمر فإن أصحاب الأراضي في الجنوب واجهوا أعباء مالية جديدة تمثلت في توفير الغذاء والمسكن والحماية للزنوج العاملين لديهم كأجراء. وبرغم ذلك فقد هجر كثير من الزنوج الأراضي الزراعية واتجهوا للعمل في المدن والأحياء القريبة كخدم في المنازل. وقد ترتب على الحرب الأهلية أيضاً نتيجة أخرى على درجة من الأهمية وهي تخص محصول القطن الذي كان عماد الحياة الاقتصادية في الجنوب، فقد فقد هذه المكانة بعد الحرب وزاحمته محاصيل أخرى على درجة من الأهمية مثل التبغ والأرز وقصب السكر والتفاح والأناناس والخوخ والفول السوداني والموالح والخضروات. وقد انتشرت زراعة هذه المحاصيل في مساحات كبيرة وساهمت في سوق التصدير الخارجي بكميات كبيرة وخاصة إلى الولايات الشمالية والغربية؛ وقد ساهم في نشاط حركة التصدير تقدم وسائل المواصلات مما أدى إلى زيادة الترابط بين الشمال والجنوب.

بذلك يمكن القول بأن التجارة الداخلية بين المدن راجت في فترة ما بعد الحرب، وأن الجنوب لم يعد هو المصدر الوحيد والأساسي للمادة الخام وهي القطن اللازمة لمصانع إنجلترا حيث تراجعت هذه المكانة بعد الحرب.

وقد شهدت الولايات المتحدة نهضة صناعية أيضاً في فترة ما بعد الحرب حيث انتشرت بعض الصناعات مثل حلج الأقطان التي فتحت الأبواب أمام الشباب للعمل وخاصة في الجنوب. وبذلك أمكن القضاء على البطالة المنتشرة هناك. كذلك حدث تغير في الجنوب في شكل نمو بعض المدن مثل رتشموند **Richmond** وأتلانتا **Atlanta** وبرمنجهام **Birmingham** ودالاس **Dallas** وهيوستن **Houston** وسان انطونيو **San Antonio** من حيث أعداد السكان ومن حيث كونها مراكز صناعية وتجارية. وزادت العلاقات التجارية

توثقاً بين هذه المدن وبين الشمال والجنوب. وبعد أن تحققت هذه النهضة العمرانية والصناعية في الولايات المتحدة أعقبها زيادة كبيرة في رؤوس الأموال، وزادت الرغبة في زيادة الاستثمارات وتدعيم الوجود التجاري والسياسي مع العالم الخارجي، فبدأ التطلع إلى التوسع الخارجي سواء ناحية الشرق الأقصى أو ناحية أمريكا الوسطى والجنوبية.

التوسع الخارجي للولايات المتحدة:

كانت نهاية الحرب الأهلية عام ١٨٦٥م نقطة تحول هامة في تاريخ الولايات المتحدة التي أصبحت دولة عالمية غير محصورة في نطاق القارة الأمريكية، بل دخلت حلبة الصراع العالمي. لقد اتبعت الولايات المتحدة منذ عهد جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة (١٨٧٩م - ١٧٩٧م)، مبدأ عدم التدخل في تعقيدات الشئون الأوروبية، غير أن ذلك لا يعني عدم استغلال الأمريكيين المنازعات الأوروبية لتحقيق مصالحهم الخاصة في أمريكا اللاتينية، وفي المحيط الهادي. لقد اهتمت الولايات المتحدة عقب خروجها من الحرب الأهلية بأمور إعادة تعمير ما خلفته الحرب من دمار في البلاد ومن انقسام بين الأمريكيين. كما شغلتها أيضاً مسألة إعمار المناطق الواسعة التي حصلت عليها بعد حرب المكسيك. يضاف إلى ذلك أن تطوير اقتصاديات البلاد والكشف عما فيها من ثروات معدنية كان من مشاغل الحكومة الفيدرالية الرئيسية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة في الفترة التي أعقبت الأهلية تفرض على نفسها ما أمكنها ذلك «عزلة اختيارية» فتبتعد عن شئون العالم الخارجي وبصورة خاصة عن الشئون الأوروبية. إلا أن التزام دولة كبيرة كالولايات المتحدة بمثل هذا الموقف لم يكن من الأمور السهلة نظراً لاتساع مصالحها ولتضاربها مع مصالح دول أخرى عديدة. ثم أن تمسكها بمبدأ مونرو الشهير وحرصها الشديد على أن تحتكر لنفسها وحدها حق الاهتمام بشئون القارة الأمريكية كلها كان لابد أن يخرجها من عزلتها من آن لآخر ويجرها لخلافات قد تكون خطيرة مع الدول الأخرى التي لها مصالح قديمة في القارة الأمريكية. لقد صدر مبدأ مونرو عام ١٨٢٣م في الواقع حماية للمصالح الأمريكية في القارة الأمريكية، وكان بمثابة المنفذ

لتدخل الولايات المتحدة في شئون القارة. حقيقة أن الهدف الأساسي للرئيس كان الحد من تدخل الدول الأوربية في شئون القارة الأمريكية، لكن كان ذلك هدفاً سلبياً. فمنذ عام ١٨٤٥م اتخذ مبدأ مونرو صفة إيجابية هامة وهي حق الولايات المتحدة في التدخل في شئون أمريكا اللاتينية، ونتج عن هذه الصفة الإيجابية الجديدة سياسة التوسع، وفرض النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة. ومما يوضح ذلك تلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد المكسيك عام ١٨٤٦م، وانتهت بضم أراضي مكسيكية واسعة إليها.

وحتى التسعينات من القرن التاسع عشر لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً بالشئون الخارجية، لأنها لم تشعر بضرورة ملحة للتوسع الخارجي، إذ كانت منهمكة في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الداخل. ولكن منذ عام ١٨٩٠م بلغت الولايات المتحدة درجة كبيرة من القوة الاقتصادية مكنتها من بلوغ مرتبة الدول العالمية، والتطور الاقتصادي الأمريكي يعتبر العامل الرئيسي الذي حدد وضع الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من ١٨٩٠م إلى ١٩١٤م. ففيما بين ١٨٦٠م و ١٩١٠م شهدت الولايات المتحدة ثورة زراعية ضخمة تمثلت في التوسع الكبير في «ميكنة الزراعة»، واستخدام الأساليب العملية، والتوسع الأفقي والرأسي، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة فاقت احتياجات السوق المحلية. وفي الفترة من ١٨٩٧م إلى ١٩١٧م، ارتفع الإنتاج الإجمالي إلى ٣٠٪، غير أن هذا التقدم الزراعي الكبير لم يؤد إلى تحسين أحوال الريف بمقارنتها بأحوال الحفر الصناعي، فقد ساعد وفرة الإنتاج على انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية نتيجة لتشبع السوق المحلية مما أدى إلى حقيقتين:

أولاً: هجرة سكان الريف إلى المدن الصناعية، ومما يلاحظ أن عدد سكان الريف انخفض من ٦٥٪ عام ١٨٨٠م إلى ٤٠٪ عام ١٩٢٠م.

ثانياً: العمل على زيادة الصادرات من السلع الزراعية، ويمثل أحد عوامل اهتمام الولايات المتحدة بالتوسع الاستعماري.

ومن ناحية أخرى - شهدت الولايات المتحدة في الفترة ذاتها ثورة صناعية عظمى لم يسبق

لها مثيل في التاريخ من حيث الضخامة وساهمت بالنصيب الأكبر في تحديد وضع الولايات المتحدة الأولى. فحتى عام ١٨٨٠م كانت الزراعة هي المصدر الأول للثروة القومية. ولكن الصناعة احتلت هذا المركز ابتداء من عام ١٨٩٠م. ومنذ عام ١٩٠٠م فاقت قيمة الإنتاج الصناعي قيمة الإنتاج الزراعي.

وكان لهذه الثورة الصناعية أثر واضح في توجيه الحياة الخارجية الأمريكية. فمنذ عام ١٨٩٠م وصلت السوق الداخلية إلى مرحلة التشبع، وأخذت الولايات المتحدة تبحث عن أسواق خارجية في دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأقصى لتصريف فائض الإنتاج. ومن الملاحظ أن ضخامة الإنتاج الصناعي جاء نتيجة طبيعية لضخامة المشروعات الصناعية التي خضعت لتنظيم دقيق وإدارة مركزية، تمثلت في تجمعات الشركات، وأصبحت هذه التجمعات والمؤسسات المالية من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة، ومساهمة فعلية وقوية في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

ولقد انعكس هذا التطور الزراعي والصناعي على تجارة الولايات المتحدة الخارجية التي زادت بمعدلات كبيرة. فأخذت الصادرات تتزايد بشكل كبير مما يعني في الواقع اتساع الأسواق الخارجية التي تمكنت الولايات المتحدة من استغلالها. وبالرغم من أنه، حتى عام ١٩١٤م اتجهت حوالي ٦٣,٤٠٪ وهي نسبة كبيرة من الصادرات الأمريكية إلى القارة الأوروبية، فإن من الملاحظ أن هذه الصادرات تكونت في معظمها من السلع الزراعية التموينية. وهكذا تطلب تسويق السلع الصناعية المتزايدة البحث عن أسواق خارج القارة الأوروبية. ويضاف إلى ذلك أن قوة الاقتصاد الأمريكي قد أدت إلى زيادة المدخرات التي توجه جزء كبير منها إلى الخارج سعياً وراء مزيد من الربح.

ويمثل هذا التقدم الاقتصادي الضخم، الذي لا نجد له مثيلاً في التاريخ من حيث المدى والسرعة، شعور الأمريكيين بقوتهم التي ولّدته في نفوسهم روح العظمة والزهو، ودفعتهم إلى الخارج من الإطار الانعزالي التقليدي الذي فرضته ظروف تنمية الولايات المتحدة في الداخل وتوطيد أركان الدولة السياسية. ومن ثم شعرت الولايات المتحدة بضرورة ملحة في

أن تقوم بدور هام على مسرح السياسة الدولية، وبرز هذا الدور منذ أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر حيث اتجهت إلى التوسع الخارجي الذي تركز في بدايته في منطقتين رئيسيتين هما :

منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية من ناحية، ومنطقة المحيط الهادي والشرق الأقصى من ناحية أخرى. وقد انتهى هذا المد التوسعي المصحوب بثورة تكنولوجية عظمى بأن أصبحت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥م إحدى الدوليتين العظيمتين اللتين تسعيا للسيطرة على العالم بأسره.

ومما ساعد على نمو الشعور بالعظمة والزهو ظهور مجموعة قوية من المفكرين السياسيين الذين اعتنقوا ما يعرف «بالنظرية الواقعية» في السياسة ، والتي تهتم أساساً بتوازن القوى بين الدول في ضوء المصالح القومية المختلفة بصرف النظر عن المبادئ والقيم الخلقية. وكان على رأس هذه المجموعة الفريد ماهان، وثيودور روزفلت **Theodore Rosvelt** ، وهنري كابوت لودج **Henry C. Lodg**، والبرت بيفريدج **Albert Beifeig** وغيرهم. وقد انتهى هؤلاء من دراستهم إلى أن حان الوقت لكي تنظر الولايات المتحدة إلى وضعها العالمية نظرة واقعية في ضوء تنافس الدول الاستعمارية الكبرى، إذا أن مصالح الولايات المتحدة بما في ذلك أمنها القومي مهددة بتنافس الدول الصناعية والبحرية الكبرى، ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة تقوية أسطولها الحربي، والسيطرة على قواعد بحرية في البحر الكاريبي، وفي المحيط الهادي كإجراء دفاعي ضد أي هجوم أو غزو خارجي. وواقع الأمر أن الإدعاء بأن الأمن القومي أصبح مهدداً مجرد ستار شفاف لا يحجب تماماً ما وراءه من طموح وأطماع نحو رغبة بعض الأمريكيين من ذوى النفوذ الكبير في التوسع الخارجي والسيطرة.

ولقد انتقلت هذه النظرية الواقعية في السياسة من النطاق الفكري إلى ميدان الممارسة السياسية، عندما أعلن الحزب الجمهوري عام ١٨٩٦م ، برنامجه الانتخابي، وورد فيه تعهد الحزب بإتباع سياسة خارجية «حازمة» وتقوية الأسطول الحربي، بما يتناسب مع وضع قناة نيكاراجوا (بنما فيما بعد) على أن تكون القناة مملوكة للولايات المتحدة، التي تقوم

بإدارتها، والحصول على قواعد بحرية في جزر الهند الغربية. وقد نجح الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة عام ١٨٩٦م، وتبع ذلك النجاح مباشرة بناء إمبراطورية استعمارية أمريكية في البحر الكاريبي، وفي المحيط الهادي، وتأكيد سياسة «الباب المفتوح» تجاه الصينيين بالإضافة إلى فرض سيطرة اقتصادية ومالية على معظم دول أمريكا اللاتينية استتبعت سيطرة سياسية قوية تكاد تشبه الحماية الفعلية. وقد انعكست هذه السياسة على مفهوم «مبدأ مونرو» كما فسره الرئيس تيودور روزفلت عام ١٩٠٤م، إذ أعلن في ذلك الوقت بأن مبدأ مونرو «يخول الولايات المتحدة حق التدخل العسكري في شئون دول أمريكا اللاتينية على الأمن والنظام فيها».

وسبق القول بأن الولايات المتحدة كانت قد اهتمت بعد انتهاء الحرب الأهلية مباشرة بقضية تدخل نابليون الثالث في المكسيك الذي بدأ سنة ١٨٦١م ومحاولته إقامة إمبراطورية موالية لفرنسا هناك تحت عرش الأرشيدوق النمساوي ماكسمليان. فأرسلت جيشاً أمريكياً إلى حدود المكسيك وطلبت من الفرنسيين سحب جيوشهم. ولم يكن أمام نابليون الثالث سوى الانصياع للمطالب الأمريكية خاصة وأن المكسيكيين كانوا لا يزالون يقاومون تدخله في بلادهم بقوة. وقد انتهت هذه المشكلة بانتصار وجهة النظر الأمريكية والقاضية بمنع الدول الأخرى من التدخل في شئون أمريكا وسقوط الإمبراطور ماكسمليان وإعدامه على أيدي معارضيه من المكسيكيين في يونيو سنة ١٨٦٧م.

السكا : Alaska (الأسكا) وفي نفس الفترة أيضاً اهتمت الولايات المتحدة بقضية ألسكا. فقد استغل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك سيوارد العلاقات الممتازة بين بلاده وروسيا وعقد مع قيصر روسيا اتفاقاً لبيع هذه المقاطعة للولايات المتحدة مقابل سبعة ملايين ومائة ألف دولار. وبصعوبة بالغة أمكنه أن يحصل من الكونجرس الأمريكي على هذه الصفقة ذات "الصبغة التوسعية" ، وهي خطوة تؤكد اتجاه تصميم الولايات المتحدة على فرض سيطرتها على القارة الأمريكية بأكملها، وكانت معاهدة بيع وشراء ألسكا قد تم بموجب معاهدة ٣٠ مارس عام ١٨٦٧م. وقد ترتب على هذه الصفقة التجارية آثاراً هامة بالنسبة لوضع الولايات

المتحدة الدولي. وإقليم ألسكا لا يزخر بالثروات المعدنية والخشبية فحسب، ولكن يتمتع أيضاً بحكم موقعه، بأهمية استراتيجية بالغة الخطورة. وبالاستيلاء على إقليم ألسكا أصبحت الولايات المتحدة تشرف على شمال غربي المحيط الهادي، وأصبحت تلامس قارة آسيا مضيق بيرنغ (Bering) وقد زادت هذه الأهمية الاستراتيجية في النصف الثاني من القرن العشرين عندما أصبحت منطقة القطب الشمالي محوراً للمواصلات الجوية، وتحولت ألسكا إلى قاعدة عسكرية ضخمة تهدد الاتحاد السوفيتي مباشرة في ذلك الوقت.

في أواخر القرن التاسع عشرة ومطلع القرن العشرين ، أخذنا تشاهد خروجاً أمريكيا سريعاً ونشيطا عن سياسة العزلة والانكماش واتجاها نحو التوسع والاستعمار ظهر في مجالات كثيرة. فكانت الخطوة التالية في مجال التوسع الاستعماري تمثلت في إنشاء منظمة إقليمية، أو بالأحرى قارية، تضم جميع دول القارة الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة. وكان الهدف من إزاء هذه المنظمة هوا استخدامها كأداة لفرض السيطرة الأمريكية على القارة بأكملها. ففي عام ١٨٨١م، دعا جيمس بلين (James Blaine) وزير خارجية الولايات المتحدة ثمان عشرة دولة أمريكية لحضور مؤتمر يعقد في واشنطن في العام التالي لمناقشة التدابير الخاصة لمنع الحرب بين الدول الأمريكية، وتشجيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يؤدي كما ذكر بلين Blaine إلى زيادة الصادرات الأمريكية إلى تلك الدول. ووضح في جدول أعمال المؤتمر الذي انعقد في أكتوبر عام ١٨٨٩م، أن الولايات المتحدة تسعى إلى فرض سيطرتها على دول القارة في إطار منظمة إقليمية، فقد اقترحت الحكومة الأمريكية إقامة اتحاد جمركي ونقدي بين أعضاء المنظمة، وإنشاء خط حديدي قاري يربط الأرجنتين بالمكسيك وقبول مبدأ التحكيم الإجباري لفض المنازعات بين الدول الأعضاء.

ولكن دول أمريكا اللاتينية أبدت تحفظاً على خطة الولايات المتحدة، إذ شعرت فيها برغبة السيطرة والتسلط، فرفضت الاتحاد الجمركي، واقترحت بدلاً منه إبرام معاهدات ثنائية على أساس المعاملة بالمثل. وتم الاتفاق على مشروع معاهدة للتحكيم الإجباري، ولكن لم يصدق

عليها. ولم يسفر المؤتمر إلا عن إنشاء «مكتب للجمهوريات الأمريكية» تغير اسمه عام ١٩١٠م إلى «الاتحاد الأمريكي **Pan American Union**» ومقره واشنطن ويتكون من الممثلين الدبلوماسيين لهذه الجمهوريات في العاصمة الأمريكية، وكان من أهم اختصاصاته، العمل على توطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، والتمهيد لمؤتمرات أخرى.

ويرجع فشل الولايات المتحدة في إنشاء منظمة أمريكية عام ١٨٨٩م خاضعة لسيطرتها إلى أن تنفيذ هذه السياسة كان سابقاً لأوانه لاسيما من الناحية الاقتصادية، فرؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج كانت ضئيلة نسبياً بسبب اتساع مجال استثمارها داخل الولايات المتحدة حتى أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر. كما أن فشل مؤتمرات «الاتحاد الأمريكي» في الفترة التالية حتى عام ١٩١٤م، كان بسبب الاعتبارات السياسية، والتي تلخصت في خوف جمهوريات أمريكا اللاتينية من سيطرة الولايات المتحدة عليها.

قضية فنزويلا:

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت أزمة في تخطيط الحدود بين دولتين من دول أمريكا اللاتينية **Latin America** هما جمهورية فنزويلا **Venezuela** وجارتها غيانا **Guyana** البريطانية، فأرادت بريطانيا التدخل لمصلحة مستعمرتها غيانا إلا أن الرئيس الأمريكي احتج بشدة على التدخل البريطاني وقال أن ذلك يعتبر خرق صريح لمبدأ مونرو (عام ١٨٢٣)، الذي ينص على عدم التدخل في شئون المحيط الأمريكي بأسره، "وأي تدخل أوروبي في شئون الأمريكيتين يهدد أمننا وسلامتنا سوف لا نسكت عليه". لذلك شعرت بريطانيا بعزلتها وكانت تعتنق مبدأ «العزلة المجيدة» في ذلك الوقت **Splendid Isolation** وبدأت تفكر منذ ذلك الوقت بالخروج من عزلتها المجيدة وذلك بالبحث عن حلفاء لها في أوروبا. فاختارت اليابان وعقدت معها حلفاً عام ١٩٠٢م، وكان هذا أول حلف في التاريخ يتم بين دولة أوروبية كبرى وأخرى شرقية هي اليابان، عقدت بريطانيا الوفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤م، ثم عقدت الحلف البريطاني الروسي عام ١٩٠٧م وعرفت الدول الثلاث بريطانيا - فرنسا- روسيا باسم دول الوفاق الثلاثي (الحلفاء) وخاضوا الحرب معاً ضد دول الوسط وهي ألمانيا -

النمسا- المجر - تركيا في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م - ١٩١٨م ، وذلك عندما انقسم العالم إلى كتلتين : كتلة الحلفاء (أو دول الوفاق الثلاثي على رأسها بريطانيا ثم فرنسا وروسيا وانضمت إليهم فيما بعد اليابان وإيطاليا وبعض الدول الأخرى ، المعسكر الأخر هو معسكر دول الوسط وعلى رأسه ألمانيا والنمسا والمجر ، وانضمت تركيا إلى هذا المعسكر في الحرب العالمية الأولى التي قامت عام ١٩١٤م .

أما مشكلة فنزويلا فهي مشكلة حدودية طال الخلاف حولها كثيراً . وكانت بريطانيا تريد تأييد الولايات المتحدة لها إلا أن الولايات المتحدة تبنت وجهة نظر فنزويلا التي كانت تطالب إنجلترا بالقبول بالتحكيم . وكان اللورد سالسبري وزير خارجية بريطانيا عاقلاً وحكيماً عندما قبل بمبدأ التحكيم الذي كانت تعترض عليه بريطانيا في البداية ، وقد عقدت معاهدة بين فنزويلا وبريطانيا في باريس سنة ١٨٩٧م بهذا الشأن وجاء قرار لجنة التحكيم فيما بعد لصالح بريطانيا .

وكان لهذه الأزمة الحدودية نتائج خطيرة ، إذ أنها كرست مبدأ مونرو الذي يعطي الولايات المتحدة الحق لمنع تدخل الدول الأوروبية في شئون القارة ، وأصبح لمبدأ مونرو مبدأ جديد يعطي الولايات المتحدة التفويض لرعاية شئون دول القارة .

وأصبحت الولايات المتحدة بعد هذه الأزمة خارج دائرة العزلة التي فرضت عليها ، إذ أبعدتها عن عزلتها نهائياً . فبعد هذه الأزمة سيشهد التاريخ الأمريكي تدخلاً متزايداً للولايات المتحدة ليس فقط في شئون القارة الأمريكية ، بل في شئون العالم كله . ذلك أنه عند انتهاء القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد قد أصبحت باعتراف العالم كله دولة كبرى ، ثم إنها على الصعيد الاقتصادي قد باتت أكبر قوة اقتصادية في العالم ولذا فهي في حاجة لإتباع سياسة تقضي بالبحث عن أسواق لبضائعها وعن مناطق استراتيجية خارج القارة لتوسعها الاقتصادي ثم الاستعماري فيما بعد .

الحرب الأسبانية - الأمريكية (١٨٩٨):

كانت أسبانيا تحتل مناطق عدة في أمريكا لكن هذا النفوذ تقلص تدريجياً - كما سبق

القول - ولم يكن لدى أسبانيا في نهاية القرن التاسع عشر سوى كوبا **Cuba** وبورتوريكو **Puertorico** فقط من تلك الإمبراطورية الواسعة. وكانت بورتوريكو تتمتع بالحكم الذاتي، أما كوبا فقد كثر التمرد فيها وعمت فيها الثورات باستمرار لطرد النفوذ الأسباني من بلادها. وكانت كوبا في حالة ثورة مستمرة منذ عام ١٨٩٥م. وبدأت الولايات المتحدة تبدي اهتماماً متزايداً لمصالحها في كوبا، وخاصة وأن رجال الأعمال الأمريكيين كانت لهم مصالح واسعة في صناعة قصب السكر والتبغ في كوبا، وكانوا يشكون باستمرار من تأثر مصالحهم بأحداث الثورة ومن سوء معاملة السلطات الأسبانية لهم. وظهر اهتمام الولايات المتحدة بمسألة كوبا لدوافع إنسانية أولاً، وثانياً لأن كوبا بلد غني باعتبارها أول دولة في إنتاج قصب السكر، وعرضت الولايات المتحدة وساطتها لحل الخلاف ولكن أسبانيا رفضت الوساطة الأمريكية.

وفي عام ١٨٩٨م كان الرأي العام الأمريكي ميالاً للتدخل في كوبا، فاستغلت الحكومة الأمريكية حادث غرق السفينة الأمريكية (مين) في خليج هافانا **Havana Gulf**، واعتقد الأمريكيون أن أسبانيا هي التي أغرقتها، فطلبت انسحاب الجيوش الأسبانية من كوبا، إلا أن الحكومة الأسبانية رفضت الطلب الأمريكي. لذلك وافق الكونجرس إعلان الحرب على أسبانيا في ٢١ إبريل سنة ١٨٩٨م. وتمكنت القوات الأمريكية البرية والبحرية من إنزال سلسلة من الهزائم السريعة للأسبان الذين انتهت مقاومتهم بعد أن أغرق أسطولهم بكاملة في سانتياغو **Santiago** وبذا أصبحت كوبا وبعدها بورتوريكو بيد القوات الأمريكية، وزال بذلك النفوذ الاستعماري الأسباني من البحر الكاريبي. ثم منحت الحكومة الأمريكية نفسها حق التدخل المباشر في شئون كوبا الداخلية والخارجية وحق إقامة القواعد العسكرية البحرية، وتدخلت بالفعل في شئون البلاد أكثر من مرة، إلى أن أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت **Franklin Roosvelt** تطبيق حسن الجوار في عام ١٩٣٤م، ثم أقام بها فيدل كاسترو **Fidel Castro** النظام الشيوعي وأعلن تأميم جميع المؤسسات الأمريكية بها في عام ١٩٥٩م، ثم تفجرت الأزمة بين الولايات المتحدة والاتحاد والسوفيتي عام ١٩٦٢م (حرب

الخنازير) والصواريخ السوفيتية في كوبا ، ولاحت في الأفق شبح الحرب العالمية الثالثة بسبب كوبا .

أما الفيلبين **Philippines** فكانت لاتزال خاضعة للاستعمار الأسباني حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان الاستعمار الأسباني يقوم بأعمال وحشية واستبدادية في تلك البلاد ، وقامت فيها ثورة شعبية يقودها الزعيم (آغوينالدو) . وفي أثناء الحرب بين أمريكا وأسبانيا عام ١٨٩٨م في كوبا قام أسطول أمريكي كان يرابط في هونغ كونغ بالتوجه إلى الفلبين مستغلاً ثورة سكانها ضد الأسبان فدمر الأسطول الأسباني المرابط هناك في مايو عام ١٨٩٨م ، ثم نزلت قوات برية أمريكية واحتلت البلاد وطردت الأسبان منها . وقد انتهت حالة الحرب نهائياً بين الفريقين في معاهدة باريس التي وقعت في ديسمبر سنة ١٨٩٨م . وبموجب هذه المعاهدة تنازلت أسبانيا . للولايات المتحدة عن سيادتها في جزر الفلبين وجزيرة غوام في أوقيانيا وعن بورتوريكو . أما كوبا فقد أصبحت جمهورية مستقلة كما سبق القول .

كانت الفرصة الثانية لتطبيق الآراء التوسعية الأمريكية في جزر هاواي **Hawaii** في يوليو ١٨٩٨م ، وكان قد تعاقب على السيطرة في هذه الجزر عدد من الدول الأوروبية واليابان . ثم اتجهت إليها بعض البعثات التنصيرية الأمريكية منذ بداية القرن التاسع عشر ، ونجحت في النفوذ الأمريكي إليها ، وسيطرت على الحكومة الملكية بها التي كان نظامها بدائياً . وقد نجحت الاستثمارات الأمريكية بشكل كبير في هذه الجزر وخاصة في مجال صناعة السكر . وفي عام ١٨٥٣م وقعت الحكومة الأمريكية مع حكومة الجزر معاهدة تقضي بضمها إلى الولايات المتحدة ، ولكن مجلس الشيوخ لم يصدق عليها ، ثم أبرمت معاهدة أخرى مع هاواي بعد ذلك بعشرين عاماً ربطت اقتصاد الجزر بالاقتصاد الأمريكي ربطاً محكماً .

ونالت الولايات المتحدة كذلك حق استخدام ميناء بيرل هابر **Pearl Harbour** في هاواي كقاعدة بحرية في عام ١٨٨٧م . وقد تميزت الأوضاع الداخلية في هاواي بعدم الاستقرار والثورات المتصلة ضد الحكم الأجنبي وأبرزها كان في عام ١٨٩٣م ضد الملكة ليليو كالاني **Li Liuo Kalani** والتي أجبرها الثوار على الاعتزال ، ثم تأسيس الحكم الجمهوري

تحت رئاسة الزعيم بنيامين هاريسون. واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة ودخلت مع الحكومة الجديدة في مفاوضات لضم الجزر إليها. ولكن الرئيس الأمريكي كليفلاند الذي وصل إلى السلطة في ٤ مارس ١٨٩٣م أرجأ هذا الموضوع، تم تجدد هذا الطلب مرة أخرى في عام ١٨٩٧م ، وتمت الموافقة عليه وتم إلحاق الجزر بالولايات المتحدة بصفة نهائية بعد تصديق الكونجرس على الضم في عام ١٩٠٠م.

كان نجاح الولايات المتحدة في كوبا **Cuba** وبورتوريكو **Philippines Puertorico** والفلبين وجزر هاواي مشجعاً لازدياد اهتمامها بشئون المحيط الهادي ونمو مصالحها العسكرية والتجارية في بلدانه، ومع تحول البحر الكاريبي عملياً إلى بحيرة أمريكية وطرد أسبانيا من مستعمراتها فيه، ظهرت الحاجة لشق قنال في أمريكا الوسطى تؤمن الاتصال البحري بين شواطئ أمريكا على المحيط الأطلسي وأراضيها في المحيط الهادي دون الحاجة إلى الدوران حول قارة أمريكا الجنوبية كلها. ثم إن مثل هذه القنال كانت توفر على الولايات المتحدة تكوين أسطولين كبيرين مستقلين أحدهما في المحيط الهادي، والآخر في المحيط الأطلسي. وكان أكثر الساسة الأمريكيين اقتناعاً بهذه الفكرة وضرورة تنفيذها السكرتير المساعد للبحرية الأمريكية سابقاً تيدور روزفلت والذي أصبح رئيس الدولة سنة ١٩١٠م.

وفي سنة ١٩٠٢م صوت الكونجرس على شق هذه القناة التي كان من المفروض أن تمر في أراضي بنما التابعة لدولة كولومبيا. وفي سنة ١٩٠٣م وقعت بين حكومة كولومبيا والحكومة الأمريكية معاهدة تسمح بشق هذه القناة مقابل عشرة ملايين دولار كدفعة أولى، وربع مليون دولار سنوياً كأجر لشريط من الأرض يمتد لمسافة خمسة أميال على جانبي القناة. إلا أن مجلس الشيوخ الكولومبي اعتبر هذه الشروط غير كافية ورفض الموافقة على هذه الاتفاقية.

وكان رد الفعل الأمريكي سريعاً وعنيفاً. فقامت في ٣ نوفمبر ١٩٠٣م بتحريض من الولايات المتحدة ثورة انفعالية في أراضي بنما سرعان ما تبنتها وأيدتها الولايات المتحدة. مما أدى إلى ظهور جمهورية بنما التي سرعان ما وافقت على هذه المعاهدة مع إعطاء الولايات المتحدة حق السيادة التدخل في الأراضي المستأجرة على جانبي القناة. وقد بدأت الأعمال

بسرعة وأصبحت القناة صالحة للملاحة في ١٥ أغسطس عام ١٩١٤م.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تصرف الولايات المتحدة تجاه حكومة كولومبيا وتشجيعها على انفصال بنما قد أثار إلى حد كبير مخاوف الدول الأمريكية الصغيرة وشكوكها حيال تصرفات جارتهم الكبيرة. وهذا ما اضطرها في عام ١٩٢١م أن تدفع لحكومة كولمبيا مبلغ ٢٥ مليون دولار كتعويض عن خسارتها لأراضي بنما. ولعل ما زاد على في مخاوف الدول الأمريكية ونقمتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها هو أن الولايات المتحدة منطلقه من تفسير واسع لمبدأ مونرو ورغبة منها في صيانة الأمن والاستقرار والمحافظة على سلامة المنطقة المحيطة بالقناة، أخذت تتدخل بصورة مستمرة في دول البحر الكاريبي وخاصة كوبا **Cuba** والدومنيكان **Dominiecan Repuplic** وهايتي **Haity** وهندوراس **Hondouras**، بحجة الرغبة في صيانة الأمن ومنع النفوذ الأوروبي من التغلغل في هذه المنطقة.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة إحدى الإمبراطوريات الاستعمارية في العالم مثل أسبانيا وإنجلترا ومارست سلطات حكم الشعوب المستعمرة والسيطرة على اقتصادها. غير أن الأمور لم تكن هادئة ومستقرة في هذه المستعمرات على الدوام، فقد شهد بعضها ثورات تطالب بالانفصال والاستقلال عن أمريكا، ولم تفعل أمريكا أكثر من الوعد بمنح الاستقلال.

الولايات المتحدة والشرق الأقصى:

الصين:

بدأت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والصين عند منتصف القرن التاسع عشر، وكان العامل الاقتصادي هو العامل البارز في هذه العلاقات، واهتمام أمريكا بالصين يعود إلى المصالح التجارية الأمريكية. وكان ضعف الحكومة الصينية وعدم استقرار أوضاعها من بواعث الاهتمام بهذه البلاد أيضاً. وقد نشأ هذا الاضطراب في أعقاب حرب الأفيون الأولى والثانية.

لقد اندلعت حرب الأفيون الأولى بين إنجلترا والصين في الفترة من ١٨٣٩م إلى ١٨٤٢م، وحملت هذا الاسم بسبب رغبة بريطانيا في فرض تجارة الأفيون على الصين. ولما كانت أمريكا تتبع سياسة «الباب المفتوح» **Open Door Policy** في الصين والتي كانت تعني ضمان حقوق

متساوية للدول الأجنبية في الصين تحت حماية القوانين وخاصة في النواحي التجارية، فقد رأت أن تجارة الأفيون أدت إلى الإخلال بالميزان التجاري وأصبح في صالح إنجلترا.

وقد نجحت إنجلترا في عقد معاهدة نانكنج **Treaty of Nanking** عام ١٨٤٢م مع الصين وحصلت بمقتضاها على جزيرة هونج كونج **Hong Kong Island** وحددت الرسوم الجمركية على البضائع الإنجليزية وفتحت خمسة موانئ صينية أمام التجارة الإنجليزية، وحصلت على حق محاكمة الرعايا الإنجليز أمام محاكم إنجليزية مع فرض غرامة حربية كبيرة على الصين.

وأمام هذا الوضع الجديد سعت الولايات المتحدة إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الصينية لتوقيع معاهدة امتيازات **Capitulation** مثل إنجلترا. وقد استخدمت أمريكا أسلوب التهديد باستعمال القوة لإجابة مطالبها. وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة «وانجشيا» **Treaty of Wangshia** في عام ١٨٤٤م، وحصلت بمقتضاها على الامتيازات التي حصلت عليها إنجلترا بالإضافة إلى منح الأمريكيين حق الملاحة في مياه الصين الداخلية وتخفيض الرسوم الجمركية.

وقد نتج عن حرب الأفيون زيادة التدخل الأجنبي في شؤون الصين الداخلية وضياع هيبة الأسرة الحاكمة وانتهى الأمر بوقوع حرب أهلية في عام ١٨٥١م عرفت بثورة التايبنج **Taipings**، وقد حركتها جمعيات سرية أهمها جمعية ترياد **Triade** التي كان أعضاؤها يرغبون في تخليص الصين من حكم المانشو وتسليمه لأسرة صينية. وقد نجح الثوار في الاستيلاء على بعض الأقاليم مثل يوانج تشو وهونان واوتشانج ونانكين التي جعلوها عاصمة لهم بعد فشلهم في السيطرة على بكين. وبرغم ذلك لم تسقط أسرة المانشو التي فقدت أكثر من ثلثي الأراضي التي كانت تابعة لها، وأصبحت الصين مهددة بالتفكك والانهيار في ظل هذه الظروف الجديدة.

وتجددت الحرب بين إنجلترا والصين في الفترة من ١٨٥٧م إلى ١٨٥٨م، وعرفت هذه الحرب بحرب الأفيون الثانية. ونزلت القوات الفرنسية والإنجليزية هذه المرة إلى مدينة تيانتش لتهديد العاصمة بكين، ثم تقدمت الدولتان بمطالب تتعارض مع سلطة وسيادة الصين، ولما رفضتها لجأت الدولتان بمساندة الولايات المتحدة إلى استخدام القوة واحتلال العاصمة

فاضطرت الحكومة الصينية إلى عقد معاهدة تيانتش في عام ١٨٥٨م ونصت على:

١ فتح موانئ جديدة أمام التجارة الأجنبية.

٢ استيلاء إنجلترا على منطقة مواجهة لجزيرة هونغ كونغ لتسهيل النشاط التجاري.

٣ - جعل تجارة الأفيون مشروعة.

٤ - تتعهد حكومة الصين بضمان سلامة التجارة الأجنبية. والمنصرين الأجانب.

٥ - احترام الممثلين الغربيين وتقديرهم.

٦ - فرض غرامة حربية على الحكومة الصينية.

ترتب على هذه المعاهدة فقدان الصين لهيبتها وسيادتها وتزايدت أطماع الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان فيها. إذ أخذت أمريكا تنافس إنجلترا تجارياً في الصين، بينما اعتبرت اليابان جارتها الصين مجالها الحيوي للتوسع والاستغلال وحل مشكلاتها الاقتصادية. وبعد أن تخلصت اليابان من النظام الإقطاعي الذي لازمها لقرون عديدة، وأخذت بأسباب المدنية الحديثة، بعد نجاح ثورتها عام ١٨٦٧م التي نجحت فيها من التخلص من كافة أشكال النفوذ والسيطرة الغربية، اختارت اليابان جارتها الحيوية وعدوتها التقليدية الصين. وسعت إلى التفاهم مع الولايات المتحدة الحقوق المتساوية والامتيازات التجارية للدول الأخرى في الصين أي سياسة الباب المفتوح.

وقامت الحرب اليابانية الصينية خلال عامي ١٨٩٤م - ١٨٩٥م وانتهت بانتصار اليابان على الصين، وفرضت اليابان على الصين معاهدة شيمونسكي **Chimonsky** عام ١٨٩٤م التي تنازلت بموجبها الصين لليابان على جزيرة لياوتونغ بما فيها الميناء العظيم بورت أرثر، ونالت اليابان والدول الأوروبية الأخرى امتيازات أخرى عديدة هددت بتفكك الإمبراطورية الصينية.

وأمام هذه التطورات المتلاحقة في الصين، وأمام تزايد المصالح الأمريكية في الشرق الأقصى ورغبتها في فتح أسواق الصين الواسعة أمام منتجات صناعتها المتزايدة التطور، وجدت نفسها مرغمة للتدخل في شؤون الصين. ذلك أنه عقب هزيمة الصين في حربها مع اليابان أخذت الدول الأوروبية الكبرى: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا تتهافت على تقاسم مناطق النفوذ في

هذه البلاد الواسعة مما يتعارض مع المصالح التجارية لسلامة وكيان الإمبراطورية الصينية. وطالبت الدول الكبرى بتطبيق السياسة الأمريكية. ولذا فقد نصبت الولايات المتحدة نفسها بمثابة المدافع عن (الباب المفتوح) حيال هذه الأمة مع احترام وحدتها وسيادتها. وهذا يعني أن تبقى أبواب الصين مفتوحة أمام التجارة الحرة مع جميع البلدان في العالم.

وهذا المبدأ هو الذي دفع الولايات المتحدة للتدخل في الصين زمن ثورة البوكسرز (Boxers الملاكمين) في عام ١٩٠٠م. والعمل على حماية وحدة البلاد الصينية ومنع الدول الأوروبية مجدداً من تقطيع أوصالها واستعمارها.

اليابان:

تعرف اليابان في التاريخ باسم المملكة الناسكة وذلك لميولها نحو العزلة وطبيعتها في كراهيتها للأجانب. وكانت اليابان قد خضعت لنظام إقطاعي منذ القرن السابع عشر، وكانت تعاني من كثير من المشكلات الداخلية، وكانت تنظر إلى الغرب الأوروبي بحذر ولم ترحب بإقامة علاقات معه، وظلت تعيش في شبه عزلة حتى منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن حاولت الولايات المتحدة اقتحام سواحلها والدخول في علاقات معها. ففي عام ١٨٤٦م وصلت البعثة الأمريكية الأولى إلى اليابان لإقامة نشاط تجاري معها، ولكنها فشلت في مهمتها. إلا أن الولايات المتحدة نجحت في فك سياج العزلة عن اليابان بعقد معاهدة تمت بينهما عام ١٨٥٣م استطاعت فيها أن تخرج الولايات المتحدة من عزلتها وتوثيق العلاقة بين البلدين. وقد سمحت هذه المعاهدة بفتح الموانئ أمام السفن الأمريكية، ووافق اليابانيون على التبادل الدبلوماسي مع أمريكا.

إلا أن ذلك لم يدم طويلاً إذ سرعان ما بدأت اليابان تفكر في القضاء على النظام الإقطاعي الذي لازمها طويلاً، والتخلص أيضاً من التدخل الأوروبي والأمريكي، فقامت في اليابان ثورة عام ١٨٦٧م وهي الثورة التي تخلصت فيها اليابان من النظام الإقطاعي والسيطرة الأجنبية. وبدأت اليابان في الأخذ بأسباب المدنية الحديثة والحضارة الأوروبية، وتقدمت في مضمار الصناعة وتطورت في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاستعمارية، وبدأت خطوة التوسع

والاستعمار عندما اختارت جارتها الصين لتنفيذ سياستها التوسعية والاستعمارية في حربها معها عام ١٨٩٤م والتي انتهت بانتصار اليابان ومعاهدة شيمونسكي Chaimsnsky عام ١٨٩٥م. وظهرت اليابان كقوة عالمية حتى لقبها إمبراطور ألمانيا وليام الثاني بلقب «الخطر الأصفر»، خاصة بعد انتصارها على روسيا براً وجواً عام ١٩٠٤م. ومنذ أوائل القرن العشرين اتضحت السياسة الأمريكية تجاه اليابان وأخذت شكل التقارب مع اليابان وخاصة بعد انتصارها على روسيا واستيلائها على ميناء بورت آرثر. وفي الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م - ١٩١٨م انضمت اليابان إلى الحلفاء بريطانيا وفرنسا كما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية في صف الحلفاء أيضاً والوقوف في وجه ألمانيا وحليفاتها من دول الوسط الأخرى: النمسا- المجر تركيا إلا أن الأزمات بين الولايات المتحدة واليابان كانت تتجدد من وقت لآخر. فلما قامت الحرب العالمية الثانية - كانت اليابان قد دخلت الحرب مع دول المحور: ألمانيا - إيطاليا - اليابان، وكان المعسكر الآخر هو معسكر الحلفاء: بريطانيا- فرنسا ثم روسيا و الولايات المتحدة.

أما عن علاقة الولايات المتحدة بالقارة الأوروبية فإن تمسك أمريكا بمبدأ مونرو وشرعته القاضية بعدم التدخل بالشؤون الأوروبية، فيلاحظ أنه منذ القرن التاسع عشر أصبح هناك ميلاً متزايداً في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاهتمام بشؤون القارة الأوروبية، إنما دون أن يؤدي ذلك إلى الالتزام بمواثيق أو عهود سياسية ثابتة. ولعل سبب هذا الاتجاه يعود إلى تزايد نمو صناعتها وتجارتها وإلى تحولها السريع لأن تكون دولة عالمية كبرى. وقد برز هذا الميل أكثر من مرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر برلين (١٨٨٥م) الذي عالج قضية توزيع مناطق النفوذ في أفريقيا بين الدول الأوروبية الاستعمارية، ونظم مكافحة تجارة الرقيق. وكذلك تدخلت الولايات المتحدة في الحرب الروسية - اليابانية عام ١٩٠٤م - ١٩٠٥م كوسيط بين اليابان وروسيا. وفي أثناء الأزمة التي قامت بين فرنسا وألمانيا (١٩٠٥م - ١٩٠٦م) وهي التي اشتهرت في التاريخ «بأزمة مراكش»، وذلك بسبب الصراع على النفوذ في مراكش، وتدخلت الولايات

المتحدة فيها، ولعب الرئيس روزفلت بصورة خاصة دوراً هاماً، كما اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر الجزيرة (في أسبانيا) الذي عقد لحل هذه المشكلة. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى أقحم الرئيس ودرو ويلسون Woodrow Wilson بلاده بعد تردد طويل في الحرب العالمية الأولى وكان دوره فيها بارزاً وقاطعت، واستطاعت الولايات المتحدة أن تحسم الحرب لصالح الحلفاء.

الولايات المتحدة والموقف من الحرب العالمية الأولى:

اندلعت الحرب العالمية عام ١٩١٤م لأسباب سياسية واقتصادية واستراتيجية وغير ذلك، أما السبب المباشر في اندلاعها فهو مقتل الأرشيدوق فيردناند فرانز ولي عهد النمسا في شوارع سيراجيفو (سيرايفو) في يونيو عام ١٩١٤م. وانقسم العالم إلى معسكرين هما:

معسكر الحلفاء: ويضم بريطانيا وفرنسا وروسيا وانضمت دور عديدة إلى هذا المعسكر بعد قيام الحرب منها اليابان وإيطاليا.

معسكر دول الوسط: وتمثله ألمانيا والنمسا والمجر وتركيا وبعض دول البلقان.

ولم تشارك الولايات المتحدة عندما قامت الحرب العالمية الأولى وذلك انطلاقاً من سياسة التمسك بالسلام وحل المشكلات بطرق التفاوض. وكان هذا هو الأسلوب الذي سارت عليه أمريكا منذ استقلالها سواء في حل مشكلات القارة الأمريكية وفي المسائل الدولية. وكان تسابق الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا إلى التسلح من الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تتمسك بالسلام وتنادي به. وكان الرئيس الأمريكي تافت Taft الذي تولى الحكم في عام ١٩٠٩م من أوائل الرؤساء الذين وجهوا عناية خاصة إلى حل المنازعات بالطرق السلمية واللجوء إلى التحكيم، وشجع على إنشاء هيئة قضائية دولية للاحتكام إليها في المنازعات تدريجياً عن التسلح وينتشر السلام والمحبة.

أما الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون Woodrow Wilson الذي تولى الحكم في سنة ١٩١٣م، فلم يكن يقل عن تافت في الاهتمام بالسلام، ولكن ويلسون تميز بالمثالية، وكان يؤمن بالديمقراطية وبحق الأمم في تقدير مصيرها. وكان يعتقد أنه أرسل لخدمة المبادئ

الديمقراطية وقضية الحرية، وأنه يستطيع استخدام قوة الولايات المتحدة وثروتها لنشر الديموقراطية في العالم.

ولما أعلنت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤م كان رأي ويلسون فيها أنها تمثل فشل السياسة الأوروبية وانتصار الأطماع والأحقاد لعدم وجود نظام عالمي يعمل على نشر روح التفاهم بين الدول. وكان موقف الولايات المتحدة من هذه الحرب قبيل عام ١٩١٧م هو الحياد، ونصح ويلسون الشعب الأمريكي بقوله «يجب أن لا نتحيز لأي من الفريقين المتحاربين نظرياً أو عملياً».

ولكن استجدت ظروف أدت إلى حدوث تحول في سياسة ويلسون، فقد تعرضت السفن الأمريكية للاعتداءات الألمانية وكذلك السفن الإنجليزية. وشغلت أعمال الغواصات أذهان الرأي العام الأمريكية، لأن ألمانيا قد بدأت في استخدام سلاح الغواصات كسلاح رادع ضد أعدائها وخاصة بريطانيا، وهو ما يعرف باسم «حملة الغواصات» **U- Boat Campaign.** إلا أن أمريكا لم تتخل عن موقف الحياد حتى حينما طلبت منها ألمانيا ألا تبيع الأسلحة والذخيرة الحربية لبريطانيا وحلفائها واعتبرت ذلك الطلب يتنافى مع حيادها. ولكن عندما تمادت الغواصات الألمانية في إلحاق الأضرار بالسفن الأمريكية أنذرتها الحكومة الأمريكية بأنها لن تقبل أي اعتداء على سفنها أو تجارتها لأن هذا اعتداء على موقف محايد. إلا أن الحكومة الألمانية ردت على أمريكا بأنها لن تميز بين سفن محايدة وأخرى غير محايدة. ووصلت الغواصات حداً لا يحتمل عندما ضربت السفينة الأمريكية لويزيانا في عمق المحيط وبها ١١٨ راكب أمريكي، حينئذ طلب الرأي العام الأمريكي من الرئيس الأمريكي ويلسون أن تدخل أمريكا الحرب لكي تقف الحرب، لذلك أعلنت أمريكا الحرب على ألمانيا ونزلت بحوالي مليون جندي أمريكي في السواحل الأوروبية. ومن العوامل التي دفعت الولايات المتحدة أيضاً إلى دخول الحرب ضد ألمانيا في عام ١٩١٧م هو المبالغ والقروض الضخمة التي أقرضتها البنوك الأمريكية لبريطانيا لتحويل عملياتها الحربية ورغبة الولايات المتحدة في ضمان أموالها والحفاظ على مصالحها.

يعتبر المؤرخون دخول الولايات المتحدة الحرب أعظم ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولقد أعلن ويلسون أن هدف الولايات المتحدة من الحرب هو القضاء على الروح الحربية الألمانية وجعل العالم مكاناً آمنا للديمقراطية وإنشاء نظام لإقرار السلام في العالم. ولا شك أن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء قد أدى إلى ترجيح كفتهم في ميادين القتال. فلم يأت شهر نوفمبر سنة ١٩١٨م إلا وتأكدت ألمانيا من صعوبة مواصلة القتال. ووقعت الهدنة مع ممثلي الحلفاء حيث وافقت على الجلاء عن جميع الأراضي التي كانوا يحتلونها. وانعقد مؤتمر الصلح في باريس في فرساي في عام ١٩١٩م. وفرضت على ألمانيا معاهدة فرساي **Versailles**، ومعاهدة سان جيرمان **Sant German Treaty** فرضت على النمسا كما فرضت معاهدة ثريان على المجر، ومعاهدة سيفرز على تركيا. وأعلن الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر كأساس الإقرار السلام، ومن أهمها حق تقرير المصير للشعوب. وقيام عصبة للأمم، وضمان حرية الملاحة في البحار وخفض التسليح والتخفيف من حدة القيود الاقتصادية ونبذ المعاهدات السرية بين الدول.

وقد انصرف الأمريكيون في فترة ما بين الحربين العالميتين سنة ١٩١٩م-١٩٣٩م إلى الاهتمام بشؤونهم الداخلية، وقد تحقق تقدم هائل بعد الحرب، وشهد التاريخ الأمريكي خلال هذه الفترة شخصيات عظيمة حكموا الولايات المتحدة مثل الرئيس هوفر **Hoover** والرئيس فرانكلين روزفلت **Franklin Roosvelt**. على أن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩م كانت أضخم مشكلة واجهت الرئيس هوفر، فقد حدث انخفاض سريع في الأسهم والسندات كما أفلست البنوك وشركات السكك الحديدية والأعمال الخاصة، وهبطت المصائب على الفلاحين، وأغلقت المصانع أبوابها والمكاتب التجارية، وانتشرت البطالة بين الكتاب والفنانين والموظفين والمعلمين. وأصبحت مشكلات البؤس والفقر والبطالة الشغل الشاغل. ونجح الرئيس الجديد روزفلت في الخروج من الأزمة ووضع خطة تهدف إلى زيادة الصادرات والتقليل من الواردات والحد من الحواجز الجمركية وإعادة فتح البنوك مرة أخرى وضمان سيولة نقدية بها عن طريق جميع العملات الذهبية والفضية والسبائك. وشهد المجتمع الأمريكي بعض التحسن في أموال الطبقات الدنيا. وكان هذا التحسن من العوامل التي ساهمت في نجاح روزفلت في الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية في عام ١٩٣٩م.

الفصل الخامس

الولايات المتحدة
بين التاريخ الحديث والمعاصر

الحرب العالمية الثانية: (١٩٣٩م - ١٩٤٥م)

بعد مرور فترة من الزمن من نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، وبعد محاولات الرئيس الأمريكي روزفلت الناجحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية بالتشريعات والتنظيمات، استعادت حركة الإنتاج في الولايات المتحدة ازدهارها في مجالات الصناعة والزراعة وفي سوق الأوراق المالية، حتى إذا ما وقعت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩م كانت الولايات المتحدة قد أصبحت من أكثر دول العالم ثروة ورفاهية.

ألمانياً:

وقعت بعض المتغيرات في أوروبا والشرق الأقصى في فترة ما بين الحربين العالميتين من ١٩١٩م إلى ١٩٣٩م، والتي كان لها تأثيرها على العالم، والتي قذفت به في النهاية إلى الإنخراط حرب جديدة. وكانت الولايات المتحدة قد لعبت دوراً واضحاً في مساعدة ألمانيا على إعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩م تركت آثارها على الاقتصاد الألماني، فبعد أن عم الرخاء للبلاد وازدهرت الصناعات وتأسست المصارف وشيدت المصانع نتيجة منح ألمانيا قروضاً بلغت قيمتها ٧٥٠ مليوناً من الجنيهات، فقد أعقب الصدمة المالية العنيفة التي اجتاحت نيويورك في عام ١٩٢٩م أن سحبت على الفور الأموال الأمريكية من ألمانيا وكانت النكبات المتوالية عليها حيث أغلقت المصارف أبوابها وطردت المصانع عمالها وتضاءلت الدخول والأرباح إلى حدٍ كبير، وأصبح هناك ما لايقل عن ستة ملايين عاطل.

وفي خضم هذه الأحداث المتوالية ظهر في ألمانيا زعيم جديد هو أدولف هتلر كان ثائراً ومتمرداً على الحلفاء الذين فرضوا على ألمانيا معاهدة قاسية في مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩م هي معاهدة فرساي. وبدأ هتلر ينظم صفوف حزبه الجديد الذي عرف في التاريخ باسم «الحزب النازي»، وكان من أهم أهداف تطهير ألمانيا من اليهود والقضاء على الشيوعية، وتخليص ألمانيا من معاهدة فرساي القاسية، وبعث الشعب الألماني وإحياء أمجاده الحربية القديمة. واستطاع هتلر بوسائل عديدة أهمها الإرهاب أن يسيطر على الأوضاع الداخلية في

ألمانيا، وجعل نفسه مستشاراً (رئيس وزراء) للرايخ في يناير سنة ١٩٣٣م، ومؤسساً بذلك الحكم النازي القائم على العنصرية المتطرفة، واستمر هتلر وحزبه يحكمان ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م.

بدأ هتلر في التخلص من قيود معاهدة فرساي بأن أعاد نظام التجنيد الإجباري في سنة ١٩٣٥م، وسعى إلى تحقيق السيطرة على أوروبا الوسطى، وإقامة دولة كبرى تكون بمثابة حاجز أمام **buffer Zone** طغيان الشيوعية على أوروبا.

وقد نجح هتلر في ضم صفوف الألمان خلفه رافعين شعار (أمة واحدة وحكومة واحدة وزعيم واحد). ثم شرع في إعادة تسليح ألمانيا بإقامة المصانع الكبيرة لإنتاج الأسلحة والطائرات الحربية على نطاق واسع. كذلك سعى هتلر إلى تحصين أراض ألمانيا التي كانت منزوعة السلاح وفق معاهدة فرساي، ثم دخل جنوده هذه المنطقة في تحدٍ بالغ. ثم شرع بعد ذلك في محاربة الشيوعية ونجح في عام ١٩٣٧م في عقد حلف كبير معاد للشيوعية ضم إيطاليا واليابان وأسبانيا والمجر، ونجح بذلك في عزل روسيا.

وكانت الخطوة التالية هي التطلع إلى النمسا وضمها إلى المانيا، تمشياً مع نظرية جمع شتات الجنس الجرماني (الألماني) حيث كانت النمسا تضم في أغلبها هذا الجنس، وقرر هتلر إجماع عشرة ملايين ألماني إلى حظيرة الوطن الأكبر. وفي عام ١٩٣٨م وصلت قوات هتلر إلى النمسا، وبعد فترة قصيرة أعلن رسمياً اتحاد النمسا مع ألمانيا. وقبل أن تضيق أوروبا من وقع هذه الصدمة أعد هتلر العدة لتوجيه ضربة جديدة إلى تشيكو سلوفاكيا **Czechoslovakia** تلك البلاد الغنية بصناعاتها ومواردها الخام والتي كانت تمتلك جيشاً وأسطولاً جوياً قوياً. وكانت في تشيكو سلوفاكيا نحو ثلاثة ملايين من الألمان يقطنون مقاطعتي بوهيميا **Bohemia** ومورافيا **Moravia** على حدود ألمانيا الجنوبية، وقد ضمت هذه المناطق إلى تشيكو سلوفاكيا بمقتضى معاهدة فرساي تحت اسم (السوديت). وكانت هذه العناصر تتلهف للانضمام إلى الوطن الأم، ولكن دون إراقة دماء. وبفضل الدسائس الألمانية اشتعل الصدام بين السوديت والحكومة التشيكو سلوفاكية، وتدخلت إنجلترا وفرنسا، وعقدت

اتفاقية ميونيخ في سبتمبر ١٩٣٨م والتي تضمنت التنازل عن أقاليم يقطنها أغلبية الألمان إلى ألمانيا. وفي عام ١٩٣٩م أعلنت ولاية سلوفاكيا استقلالها عن تشيكو سلوفاكيا، فاستنجدت حكومتها بهتلر وطلبت الحماية، فدخل هتلر براغ وانتهى الأمر باندماج تشيكو سلوفاكيا مع ألمانيا، ولم يهتم هتلر باحتجاجات أوروبا. ولكن ظهر اتجاه أوروبي جديد هو المقاومة لاعتداءات هتلر واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمواجهته.

ولم يكتف هتلر بذلك بل وجه دفة سياسته الخارجية إلى بولندا، وأخذ يندد بالإرهاب الذي تلقاه الأقلية الألمانية هناك وطالب وضع حدٍّ له. ثم تقدم بطلب إلى الحكومة البولندية لإعادة مدينة دانتزيج الحرة ومنطقة واسعة من الممر البولندي. وأنذر هتلر البولنديين بالويل إذا لم يرضخوا لمطالبه. ولم ينتظر هتلر نتائج الوساطة الأوروبية وجهود احتواء الموقف المتأزم فدخلت المصفحات الألمانية بولندا وأمطرت الطائرات الألمانية المطارات والسكك الحديدية والسكان الآمنين، وافتتح هتلر بذلك الحرب العالمية الثانية.

إيطاليا:

اهتزت الأوضاع الاقتصادية في إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، وكابد الشعب الإيطالي من الضرائب الباهظة وارتفاع أثمان الأغذية وندرة الوقود وانتشرت روح الاستياء ضد الحكومة القائمة. وكان الضعف الوزاري وكثرة الأحزاب والمناورات الدائمة لتحسين المراكز الشخصية واعتلاء كراسي الحكم هي السمات البارزة في هذه الفترة.

وفي وسط هذه الظروف برز بنيتو موسوليني وتألق نجمة سريعاً في سماء إيطاليا وألف حزباً يشد من أزره وهو «الحزب الفاشستي» **Fascisti** في عام ١٩١٩م وأخذ يعد العدة للسيطرة على مقاليد الأمور. ضم هذا الحزب جنود الحرب القدامى الساخطين وغيرهم من الطامعين في حياة أفضل ومكاسب شخصية. واستطاع موسوليني أن يقبض على زمام السلطة في عام ١٩٢٢م، ونما الحزب الفاشستي واحتوى الأمة الإيطالية بأسرها ودعا إلى القومية والتفرد بالحكم ومعارضة المبادئ الحرة واستخدام القوة أمام تيار المعارضة ومقاومة الشيوعية الدولية واستبدالها بالاشتراكية القومية المتحمسة.

وبذلك تأسست ديكتاتورية إيطالية نجحت في التغلغل في البلاد، وسحقت معارضيها وقضت على أزمات ما بعد الحرب ووحدت الشعب الإيطالي خلفها. وتطلع موسوليني بعد ذلك للنزول إلى حلبة الفتح والاستعمار، وتطلع بأنظاره إلى الحبشة التي طالما طمحت إيطاليا إلى احتلالها منذ أمد بعيد لاستغلال مواردها الطبيعية ولضعف قوتها الحربية.

وفي عام ١٩٣٥م أرسل موسوليني معداته الحربية الهائلة إلى الحبشة، وشملت المصفحات والطائرات والغازات السامة واستنجد هيلاسلاسي بعصبة الأمم التي اتخذت قراراً بفرض العقوبات الاقتصادية على إيطاليا، وطلبت من الدول الأعضاء الامتناع عن مدها بالسلاح والمال وفرضت الحصار البحري عليها. وفي مارس ١٩٣٦م دخل الإيطاليون أديس أبابا عاصمة الحبشة فاتحين وهرب هيلاسلاسي خارج البلاد. وأعلن الدوتسن موسوليني ضم الحبشة كلها إلى إيطاليا، ونادى بالملك فيكتور عمانويل إمبراطوراً على الحبشة. وقد أيد هتلر موسوليني تأييداً قوياً في تحييد قرارات عصبة الأمم. ثم تعاون هتلر وموسوليني مع أسبانيا وأمدا فرانكو بالرجال والطائرات حتى حقق فرانكو النصر في داخل أسبانيا وأسس هو الأخر ديكتاتورية جديدة تسير في ركاب الديكتاتوريات الجديدة في ألمانيا وإيطاليا. وحذا موسوليني حذو هتلر فسرعان ما أرسل قواته لاحتلال ألبانيا في عام ١٩٣٥م، وأخذ الملك فيكتور عمانويل لقب «ملك إيطاليا وألبانيا وإمبراطور الحبشة». وهكذا ساهمت إيطاليا في أسباب الحرب العالمية الثانية بتطلعات موسوليني الاستعمارية.

روسيا:

لقد أنهار النظام القيصري في روسيا بقيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م. ولقد استعاضت هذه الثورة بالشيوعية عن النظام الرأسمالي. والشيوعية لا تعترف بالملكية الخاصة ولا بالإيمان بالله ولا بنظام الطبقات. وقد تزعم لينين هذه الثورة ووضع برنامجاً يقوم على الشيوعية في روسيا أولاً ولسائر العالم فيما بعد وكان يهتدي في ذلك بكتابات كارل ماركس. وكانت وسائل لينين هي إقامة حزب شيوعي دقيق التنظيم. وتأسيس شرطة سريعة واستخدام وسائل الإرهاب للمعارضة.

وقد تطلعت روسيا إلى جيرانها، فبدأت ببولندا لأن كييف كانت قديماً عاصمة لهم،

فاكتسحت روسيا وارسو عاصمة بولندا، إلا أن الزعيم البولندي بلودسكي استطاع توقيع معاهدة عدم اعتداء مع روسيا عام ١٩٣٣م، ثم بعد ذلك اكتسحت روسيا حدود بولندا الشرقية، واتفقت روسيا مع ألمانيا بتسوية مشكلة بولندا وحدودها. ثم سعت روسيا بعد ذلك إلى تعزيز حدودها الجديدة في منطقة بحر البلطيق فضمت إليها دويلات البلطيق الثلاث: استوانيا ولاتفيا ولتوانيا. واستولت على أراض فنلندة الشرقية.

فرنسا:

أما فرنسا فقد واجهت مشكلات اقتصادية من آثار الحرب العالمية الأولى، وكانت في حاجة إلى إعادة بناء المدن والمصانع وإصلاح أوضاعها.

إنجلترا:

كان وضع إنجلترا افضل من فرنسا، فكانت الملكية فيها مستقرة وقادرة على إرساء أسس المساواة والعدالة بين الناس. وحلت مشكلات البطالة وقلة رؤوس الأموال وأدخلت تعديلات على نظام حرية التجارة بعدم فرض رسوم جمركية على الواردات. إلا أنها لم تهمل جانب أوروبا، فتدخلت لحل مشكلة نزع السلاح.

الولايات المتحدة:

كانت الأوضاع في الولايات المتحدة مستقرة، إلا أن الشغل الشاغل لها كان التقدم الياباني في تجاه الصين، واتجاه اليابان للقضاء على سياسة الباب المفتوح التي تؤمن به الولايات المتحدة. وكانت اليابان قد خرجت من الحرب العالمية الأولى أكثر قوة وأعظم مركزاً وأقوى إطماعاً. وكانت تعتبر الصين ميداناً للتوسع أمامها وفتح باب التجارة معها. فاحتلت إقليم موكدن ومنشوريا واحتلت شنقهاي. وانسحبت اليابان من عصبة الأمم وانضمت إلى محور هتلر / موسوليني، وعرفت هذه الدول الثلاث: ألمانيا - إيطاليا - اليابان، عرفت باسم (دول المحور الثلاثي) وهي دخلت الحرب العالمية الثانية معاً. وتوترت العلاقات بين اليابان وأمريكا، وقامت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وانتهزت اليابان انشغال أوروبا بهذه

الحرب وقامت بهجوم مفاجئ على بيرل هاربر في المحيط الهادي عام ١٩٤١م وهاجمت مانيلا وشنغهاي وجزر الفلبين. واستخدمت الولايات المتحدة القنابل الذرية ضد اليابان في هيروشيما وناجازاكي، ودخلت أوروبا من ناحية الشرق كما دخلت روسيا أوروبا من ناحية الغرب لتطويق هتلر والقوات الألمانية. وانهزمت دول المحور الثلاثي وانتهت الحرب العالمية الثانية، وتأسست هيئة جديدة هي هيئة الأمم المتحدة بعد فشل عصبة الأمم التي تأسست بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد تم الصلح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع إيطاليا وألمانيا والنمسا واليابان والصين وكوريا والهند الصينية. وأصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أكبر قوتين في العالم وعرفت باسم الدول العظمى، إلا أنه ظهرت ما يعرف باسم الحرب الباردة بين البلدين، ومحاولت كل واحدة منها السيطرة على أجزاء واسعة من العالم ونشر مبادئهما وأفكارهما بين شعوب العالم.

العلاقات الأمريكية - العربية:

مصر:

كانت الحرب العالمية الثانية فرضت لتوثيق الروابط المصرية الأمريكية، وكان الموقف المصري من الحرب متذبذباً، فرأي يرى إمكانية إعلان الحرب، ورأي يرفض إعلان الحرب، ورأي يفضل إتباع سياسة التريث والترقب ومحاولة تجنيب ويلات الحرب. وكان دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في عام ١٩٤٠م من العوامل التي ساهمت في زيادة الضغوط الإنجليزية على مصر لكسبها إلى جانبها خاصة بعد أن انتقلت الحرب إلى الصحراء الغربية.

وكانت الولايات المتحدة تراقب الموقف الداخلي في مصر والعلاقات المصرية - البريطانية - وتزايد النشاط الأمريكي في مصر في أثناء الحرب الأمر الذي أزعج بريطانيا - ومضت الولايات المتحدة في تنمية مصالحها في مصر، واتسعت المصالح الأمريكية بها - وزاد من توطيد علاقة أمريكا بمصر انتشار خطر الشيوعية ومحاولته الاقتراب من منطقة الشرق الأوسط، فتزعمت الولايات المتحدة المعسكر الغربي للحد من نطاق توسع الاتحاد السوفيتي،

ومن ثم أصبحت السياسة البريطانية تسير في فلك السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة. وقد بلغت الولايات المتحدة روسيا مرحلة كبيرة من التقدم العسكري الاقتصادي بعد الحرب وأصبح يطلق عليها بالفعل لقب الدولتين العظميين كما سبق القول. وكان الجانب المصري يأمل أن تمارس أمريكا ضغطاً على بريطانيا للجلاء عن الأراضي المصرية. وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢م في وقت مناسب نتيجة للحالة السيئة التي وصلت إليها الأمور في مصر في تلك الفترة. ورفضت الحكومة الأمريكية التدخل لصالح الملك فاروق الذي طلب مساعدتها. وكانت ثورة يوليو تعتقد في تلك الفترة بأن أمريكا مرتبطة بحماية الحرية وحركات التحرر، وكان هدف قادة الثورة في مصر بأن تكون أمريكا عامل ضغط لإنجلترا خوفاً من تحرك الأخيرة بقواتها المرتكزة في قناة السويس لإحباط الثورة. وبالفعل قررت الحكومة البريطانية عدم التدخل في شؤون مصر الداخلية إلا إذا اقتضت الضرورة المحافظة على أرواح رعاياها وممتلكاتها.

وحققت الولايات المتحدة نجاحاً كبيراً في مصر بتوقع معاهدة الجلاء بين مصر وبريطانيا وجلاء القوات البريطانية عن مصر، وقدمت أمريكا منحة اقتصادية لمصر قدرها ٤٠ مليون دولار. إلا أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة أخذت في التدهور بسبب موقف جمال عب الناصر الحازم من «حلف بغداد» الذي كانت الولايات المتحدة تريد إقامته للدفاع عن الشرق الأوسط، وكان هذا الموقف من أسباب التباعد بين أمريكا ومصر. ولما أعلنت مصر انضمامها إلى كتلة الحياد الإيجابي، عارضت أمريكا سياسة الحياد وهاجمت مؤتمر باندونج. ورفض المعسكر الغربي وعلى رأسه أمريكا إمداد مصر بالسلاح والأمر الذي جعلها تكسر احتكار السلاح وتطلب من روسيا مدها بالسلاح، كما قامت مصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦م، ورغم أن أمريكا طلبت وقف إطلاق النار من جانب العدوان الثلاثي: بريطانيا - فرنسا إسرائيل في عام ١٩٥٦م بعد تأمين قناة السويس إلا أن العلاقات الأمريكية المصرية بدأت تسير من سيئ إلى أسوأ إلى أن قامت حرب يوينو عام ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل، وأمدت أمريكا إسرائيل بالعتاد اللازم لانتصارها على العرب، ولم تتحسن العلاقات الأمريكية

المصرية إلا بعد اتفاقية كامب ديفيد Camp Devid ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل.

العلاقات مع الدول العربية الأخرى:

أقحمت الولايات المتحدة نفسها في قضايا العالم العربي، وأصبحت طرفاً فيها. وكانت دوافعها إلى ذلك الموقع الإستراتيجي الذي تمتعت به المنطقة العربية والذي كان تأثيره على العلاقة بين الطرفين. وكذلك البترول العربي، مع خطورة النفوذ الشيوعي وخشية أمريكا من احتوائه للمنطقة. وأخيراً النظريات السياسية الأمريكية التي حاولت ملأ الفراغ الناتج عن تحرر المنطقة من الاستعمار الغربي وما ارتبط بها تدعيم الوجود الإسرائيلي في فلسطين.

ولقد ازداد اهتمام أمريكا بالبترول العربي بعد الحرب العالمية الأول وبصفة خاصة بعد أن زاد استهلاك المخزون الأمريكي من البترول، ورغبت في الاحتفاظ باحتياطي ضخم من هذه المادة الخام. ونجحت أمريكا في الحصول على نصيب الربع من بترول الموصل في العراق، وعقد امتياز للبحث عن البترول.

وقد اتجهت أمريكا أيضاً إلى السعودية وتوطدت العلاقات بين الدولتين بين الحربين العالميتين. وكان الملك عبد العزيز قد سمح للمستثمرين الغربيين بالبحث عن مصادر البترول الطبيعية لرغبته في بناء دولته الجديدة والنهوض بها. وقد نشأت في هذه الفترة منافسة كبيرة بين إنجلترا وأمريكا حول الاستئثار بالبترول السعودي وخاصة في المنطقة الشرقية. وكان العامل المشجع على هذا التنافس وعلى التنقيب الجاد عن البترول في هذه المنطقة هو إكتشاف البترول في البحرين وإثبات الأمريكيين حقيقة الوحدة الجيولوجية بين جزيرة البحرين ومنطقة الإحساء. وتطلعت أمريكا إلى الكويت بعد السعودية والبحرين. وكانت محاولاتها في الخليج من خلال شركة الخليج الأمريكية (الجولف)، **Eastern Gulf Oil Company.**

وقد نتج عن ذلك تضخم المصالح البترولية الأمريكية في المنطقة العربية وتزايدت الاستثمارات في هذا المجال وقدرت بمئات الملايين من الدولارات. فأصبح من الضروري ضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة لحمايتها من الخطر الشيوعي، وكان هذا من أساسيات السياسة

الأمريكية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى.

قضية استقلال ليبيا:

في أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت قوات الحلفاء في الشمال الأفريقي ومنها ليبيا، وتعاون الشعب الليبي مع قوات الحلفاء على أمل الحصول على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الإيطالي بعد انتهاء الحرب. ولكن في عام ١٩٤٦م أتضحت النوايا الاستعمارية حينما احتفظت إنجلترا بنفوذها في برقة، واستحوذت فرنسا على فزان، ولاح في الأفق إمكانية منح الجزء المتبقي لإيطاليا. وفي نفس الوقت تقدم الاتحاد السوفيتي بطلب الوصاية على ليبيا بهدف الوصول إلى البحر المتوسط، ولكن رفضت الولايات المتحدة الطلب في نطاق خشية الشيوعية، وعرضت بدلاً منه وصاية الدول الخمس الكبرى وهي أمريكا وروسيا وإنجلترا وفرنسا واليابان على أن ينضم ممثلون إليهم عن ليبيا والمستوطنين الإيطاليين.

لقد وقفت الجامعة العربية أمام جميع محاولات التقسيم موقفاً حاسماً وحازماً وطالبت باستقلال ليبيا الموحدة استناداً إلى حق تقرير المصير، وقد وضع حداً لإطماع إيطاليا بتنازلها عن جميع حقوقها في مستعمراتها الأفريقية بما فيها ليبيا، وذلك في معاهدة الصلح في باريس عام ١٩٤٧م. ثم صدر قرار هيئة الأمم المتحدة بإعلان ليبيا دولة مستقلة موحدة في مدة لا تتجاوز نوفمبر ١٩٤٩م، وحددت لها فترة انتقالية من ١٩٤٩م إلى ١٩٥٢م.

وقد عقدت إنجلترا معاهدة صداقة وتحالف مع ليبيا في عام ١٩٥٣م لمدة عشرين عاماً، على أن يعاد النظر فيها كل عشر سنوات مع تقديم مساعدة مالية يتفق الطرفان على شروطها. كذلك حذت الولايات المتحدة حذوا إنجلترا وعقدت معاهدة مع ليبيا تمنحها حق إقامة قاعدة جوية في شرق طرابلس وأخرى في منطقة هون. وكان هدف الولايات المتحدة من هذه المعاهدة هو الحيلولة دون انتشار الشيوعية ثم محاولة ضم دول المنطقة كلها في منظمة كبيرة يتم إنشائها فيما بعد على أن تكون هذه المعاهدات الثنائية نواة لها.

الولايات المتحدة والعرب وإسرائيل:

إذا كانت بريطانيا قد لعبت الدور الرئيسي في قضية فلسطين وخاصة في مرحلة إصدار

تصريح بلفق في ٢ نوفمبر ١٩١٧م فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بعيدة عن نشاط الصهيونية العالمية الذي ظهر بشكل واضح في بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى. وقد تمثل الموقف الأمريكي في التأييد والموافقة والمشاركة. ولقد طالب اليهود الصهاينة بجعل فلسطين وطناً قومياً لهم إحياء لمجد إسرائيل في أرض الميعاد وتخليداً لمملكتي داود وسليمان. وقد ظهرت هذه الأماني في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في مدينة بال بسويسرا في عام ١٨٩٧م. وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة ذهبية أمام الصهاينة لمساومة الجانبين المتحاربين للوصول إلى أفضل الشروط التي تحقق لهم مطامعهم في فلسطين خاصة إذا علمنا أن أنصار الصهاينة كانوا يشغلون مناصب هامة في إنجلترا وعلى اتصال بالطبقة الحاكمة. ومن أمثال هؤلاء اللورد روتشيلد الثري اليهودي والدكتور وايزمان ونصوح سوكولوف وهو من رجال السياسة البارزين. كما كان هناك بعض الصهاينة البارزين في أمريكا أيضاً أمثال لويس برانديس القاضي الصهيوني الذي كان له نفوذ كبير في الأوساط السياسية وكان من المقربين للرئيس الأمريكي ودرو ويلسون.

ولما كان كلا الطرفين المتحاربين حريصاً على كسب التأييد الأدبي والمادي للصهيونية العالمية إزاء قضيته، فقد لجأت ألمانيا وحليفتها النمسا إلى الضغط على حليفتهم الدولة العثمانية لمنح الصهيونية وعداً يسمح لهم بإنشاء شركة ذات امتيازات كبيرة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفي ذات الوقت سعت إنجلترا إلى كسب ود اليهود داخل إنجلترا وفي أمريكا أيضاً حيث تم تبادل المذكرات السرية بين بريطانيا ويهود أمريكا تعترف فيها الأولى بموافقتها على الاعتراف بفلسطين. كذلك نشطت الصهيونية في إنجلترا وأقنع رجالها الحكومة الإنجليزية بأن إقامة دولة موالية لهم تتاخم الحدود المصرية وعلى مقربة من قناة السويس يعد من المكاسب الهامة لإنجلترا وأنه على إنجلترا أن تقوم بدور هام في تأسيس هذه الدولة. وازدادت بريطانيا اقتناعاً بأهمية هذه المنطقة للدفاع عن مصر عندما تمكنت القوات التركية من مهاجمة حدودها الشرقية في عام ١٩١٥م وعبرت صحراء سيناء وهددت قناة السويس،

تأكد لدى بريطانيا أنه يجب مد حدود مصر الشرقية بحيث تضم منطقة فلسطين وأن تكون هذه المنطقة خاضعة لسيادتها وسلطانها، وكان هذا من دوافع إنجلترا إصدارها لتصريح بالفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧م.

وقد أشار لويد جورج رئيس وزراء إنجلترا إلى أن زعماء الصهيونية أخذوا على أنفسهم عهداً بأنه إذا قام الحلفاء بتسهيل إنشاء وطن قومي لهم فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم لدفع يهود العالم لتأييد قضية الحلفاء.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انعقد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩م وتقدم الأمير فيصل نيابة عن والده الشريف حسين بن علي بمذكرة يطالب فيها باستقلال البلاد العربية ووحدتها كما تعهدت بريطانيا في مباحثات مع الشريف حسين، ولكن الصهاينة تقدموا بمذكرة تحت عنوان «الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين».

وأمام اختلاف الآراء اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون تشكيل لجنة تحقيق من ممثلي الدول الأربع المتحالفة (أمريكا- إنجلترا- فرنسا - إيطاليا).. عرفت باسم «لجنة كنج كرين» **King Kranine** ورفعت اللجنة بعد طوافها في البلاد العربية تقريرها بعدالة مطالب اليهود في الحرية والاستقلال.

ورفض العرب فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، وفي يوم ١٤ مايو ١٩٤٨م أعلن المجلس الوطني اليهودي قيام دولة إسرائيل وسارع الرئيس الأمريكي ترومان إلى الاعتراف بها كدولة على سبيل الأمر الواقع، وكذلك الاتحاد السوفيتي.

دخلت القوات العربية السورية واللبنانية والعراقية والأردنية والمصرية الحرب من أجل إنقاذ فلسطين، ولكن افتقار العرب إلى السلاح وتدفقه من قبل إنجلترا والولايات المتحدة على إسرائيل أدى إلى ترجيح كفة إسرائيل على العرب. وتدخل مجلس الأمن وقرر وقف الأعمال العدوانية في ٢٩ مايو ١٩٤٨م. ثم استؤنف القتال مرة أخرى في يوليو من نفس السنة. وقام اليهود بالاستيلاء على المناطق العربية والتنكيل بأهلها خاصة بعد انسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة.

وقد قامت الولايات المتحدة بدور رئيسي في ضمان حماية إسرائيل ومساندتها في المجال الدولي وإمدادها بالسلاح والعتاد. ومن أنواع المساعدات المنح والهبات من الشركات والمعونات والقروض والمساعدات العلمية والفنية للمساهمة في تشجيع البحث العلمي في إسرائيل وتطويره. وهكذا استطاعت إسرائيل أن تنجح في الحصول على الحماية العسكرية الأمريكية بشكل منتظم.

لذلك يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هي القوة العظمى في العالم، وأصبحت هي الأساس الدولي في منطقة الشرق الأوسط، وتقوم بدور الوسيط الوحيد في عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وتخضع العراق وإيران لسياسة الاحتواء المزدوج وتتولى حماية مصادر البترول الخليجية، وتغزو منتجات أسواق المنطقة، وتفرض عليها العولمة بمفاهيمها التي تحقق مصالحها، وتسعى لإقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، وتحارب ما تسميه ظاهرة الإرهاب، وتبذل المحاولات والضغوط من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة الحيوية لتكون إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة فيها.

والولايات المتحدة رغم ذلك، وافد جديد على مسرح الشرق الأوسط الذي ظل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية واقعاً تحت سيطرة الدول الاستعمارية الأوروبية. فقد كان الاستعمار البريطاني يسيطر على مصر (١٨٨٢م) وعلى العراق وفلسطين (منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى)، وعلى إمارات الخليج (منذ القرن الثامن عشر) كما كانت فرنسا تستعمر الجزائر (منذ عام ١٨٣٠م) وتونس (منذ ١٨٨١م) والمغرب منذ (١٩١١م)، وكانت إيطاليا تستعمر ليبيا (منذ عام ١٩١١م).

وكان القرن التاسع عشر قد شهد بداية اهتمام الأمريكيين بالعالم العربي متمثلاً بوجه عام في نشاط البعثات التنصيرية في الشام ومصر، وقد أنشأت تلك البعثات المدارس الأمريكية في سوريا الكبرى. وأنشأت الكلية السورية البروتستانتية في بيروت عام ١٨٦٦م (والتي أصبحت الجامعة الأمريكية) والجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩١٩م، وأسهمت في مجالات الأدب والفنون والعلوم وإحياء الثقافة العربية كما قام المنصرون ببناء المستشفيات

والعيادات الطبية وعلاج المرضى. وامتدت البعثات التنصيرية كذلك إلى منطقة الخليج والعراق، ونشطت هذه البعثات التنصيرية في مجال الدراسات التوراتية حيث تأسست عام ١٨٧٠م الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين، ووجهت نداء إلى الضمير الديني، مسيحياً كان أو يهودياً، من أجل البرهنة على صحة «الكتاب المقدس» وحلت محلها المدرسة الأمريكية، للأبحاث الشرقية في القدس. وقامت جماعات بروتستانتية بإنشاء ثلاث مستوطنات في فلسطين في الفترة من ١٨٥٢ حتى عام ١٨٨١م.

ومن ناحية أخرى بدأت الولايات المتحدة تولى اهتمام لمصالحها التجارية في الدولة العثمانية وتدعو سياسة الباب المفتوح، وعقدت عدة اتفاقيات معها وحصلت بموجبها على شرط الدولة الأولى بالرعاية. وأنشأت وكالات تجارية في مصر وفلسطين والشام، واستعان محمد علي بعدد من الخبراء الأمريكيين في زراعة القطن. إلا أن الدولة العثمانية صدمت عندما وجدت أن الولايات المتحدة تؤيد تصريح بلفور البريطاني الذي تضمن الوعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وكانت الحركة الصهيونية قد توجهت بنشاط إلى الولايات المتحدة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى أن الرئيس الأمريكي ترومان فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومارس ضغوط على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تحرير قرار تقسيم فلسطين تحقيقاً لمطالب الحركة الصهيونية وكان أول المعترفين بدولة إسرائيل فور إعلان إنشائها.

ومنذ ذلك الوقت، تطورت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل لتصبح علاقة خاصة، واتفقت مصالح البلدين حيث اعتبرت الحكومات الإسرائيلية نفسها قاعدة متقدمة للعالم الحر الموالي للغرب والمناهض للاتحاد السوفيتي، وأصبح الدفاع عن وجودها ودعمها وضمان أمنها بكفالة تفوقها الحربي على كل الدول العربية مجتمعة ركناً من أركان السياسة الخارجية لكافة الإدارات الأمريكية، بل تطورت العلاقات إلى نوع من التحالف الإستراتيجي.

وكان على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة تحاول بها حماية مصالحها في العالم العربي، سواء تلك المتعلقة بتأمين وصول النفط إليها وإلى حليفاتها الغربية، أو تجارتها وأنشطة

شركاتها، أو علاقاتها الثقافية والتعليمية وغيرها، مع الحفاظ على علاقاتها الخاصة مع إسرائيل. كما كان عليها أن تضع علاقاتها مع إسرائيل والعرب في إطار استراتيجيتها الدفاعية في مواجهة الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، ثم في ظل النظام الدولي الجديد بعد انتهائها.

كانت استراتيجية الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الأوسط خلال مرحلة الحرب الباردة تقوم على أساس سياسة الاحتواء كلها تستهدف تطويق الاتحاد السوفيتي بحلف عسكري من بين دول المنطقة، وكان العداء العربي الإسرائيلي يمثل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ خطتها، ومن ثم بذلت المساعي، وخاصة مع مصر - من أجل إيجاد تسوية النزاع، ولكن مشاريعها اصطدمت بحركة القومية العربية التي قادها جمال عبد الناصر، فلم تتمكن من جمع الدول العربية في حلف بغداد، كما لم تنجح في إنهاء النزاع في المنطقة، بل ظلت المنطقة يسودها التوتر وتنشب فيها الحروب، إلى أن تمكنت من تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي أعقاب تحرير الكويت من الغزو العراقي، نجحت الولايات المتحدة في عقد مؤتمر مدريد بهدف تحقيق السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية، واستأثرت بالدور الرئيسي في عملية السلام التي لاتزال تتعثر على المسارات الفلسطيني والسوري واللبناني.

ولا شك أن المشكلة الكبرى هي أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي تحكمت في السياسة الأمريكية طوال الحرب الباردة، هي التي لاتزال تحدد مواقفها من عملية السلام، فهي تدعم الدولة العبرية سياسياً واقتصادياً وتكفل لها التفوق الحربي على كافة الدول العربية مجتمعة، وتضع تحقيق أمن إسرائيل كما يصوره قادتها على قمة أهدافها. ويعتبر ضمان استمرار تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية بأسعار معقولة أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. لذا فإن في الوقت الذي تسعى فيه لأن يكون لشركاتها نصيب في استخراج النفط وصناعته، تحاول أن تظل أسعاره العالمية في حدود معقولة، وتجعل من أولويات سياستها الأمنية ضمان حرية

وصوله من مصادره في دول المنطقة إلى بقية دول العالم.

والخلاصة أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل رصيداً استراتيجياً لها في الشرق الأوسط، وتعتمد عليها لخدمة مصالحها كقاعدة متقدمة لها في المنطقة، فإن دور الدولة العبرية في إطار السياسة الدفاعية الأمريكية خلال الحرب الباردة كان محدوداً، كما أن دورها كأداة درع للدول العربية قد ثبت فشله، وانعدم تماماً خلال حرب تحرير الكويت، وتحاول إسرائيل منذ ذلك الوقت أن تجد لنفسها دوراً في محاربة «الإرهاب»، بما يكفل لها مكانتها كرصيد استراتيجي للولايات المتحدة.

وقد ظلت الولايات المتحدة حتى حرب ١٩٦٧م تحاول الموازنة بين علاقاتها الخاصة مع إسرائيل وبين علاقاتها مع الدول العربية، حماية لمصالحها، فاستمرت تنتهج سياسة مهادنة لجمال عبد الناصر والقومية العربية، بحيث وقفت في وجه العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، ولعب أيزنهاور دوراً حاسماً في تحقيق انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة. واعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية العربية المتحدة عند قيامها، كما اعترفت بالنظام الجمهوري في اليمن، وواصلت معاونتها الاقتصادية لمصر، وزادت من مقدارها ومن جهة أخرى تجنبت طوال عهد الرئيس أيزنهاور تزويد إسرائيل مباشرة بالأسلحة. ورفضت الاستجابة لمساعي بن جوريون من أجل عقد معاهدة دفاع مشترك أو المشاركة في حلفه المقترح مع دول الجوار، وظلت تبذل الجهود من أجل إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي (مباحثات جونستون لاستغلال مياه نهر الأردن- مشروع ألفا - مهمة أندرسون). ومن ناحية أخرى، ظلت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل مالياً وتجعل ضمان بقائها والحفاظ على أمنها من أهم أهدافها.

ومنذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات بدأ الموقف الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والخليج يتغير نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي وانسحابه من أفغانستان وانتهاء الحرب الباردة. ونجح الرئيس جورج بوش (الأب) في إقامة حلف دولي تصدى للغزو العراقي للكويت. وعقدت الولايات المتحدة مع عدد من الدول الخليجية اتفاقات للدفاع عليها، وتمركزت قواتها في المنطقة. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت الولايات المتحدة هي الدولة العظمى

المسيطرة على المنطقة وبدأت تكرّس النظام الإقليمي الذي يحقق مصالحها فيها.

وعندما تولى بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة، واصل سياسة سلفه مع إيلاء الأولوية على المستوى الدولي للمصالح الأمريكية الاقتصادية بما يتلاءم مع اتجاهات العولمة التي دفعت بها ثورة المعلومات والاتصالات التي عبر بها البعض بيدبلوماسية **Big Mac Diplomacy** كما ترتبط أمن الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية واقتصاديات السوق الحر في العالم.

وأصبحت استراتيجية الولايات المتحدة تقوم على ثلاثة أعمدة هي:

١ - الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم.

٢ - تحقيق الرخاء الاقتصادي.

٣ - تعزيز وترويج ديمقراطية السوق الحرة في العالم.

كما حددت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مصالح الولايات المتحدة على النحو التالي:

١ - ضمان استمرار التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.

٢ - إقامة علاقة جيدة مع دول المنطقة التي تبدي استعداداً لذلك.

٣ - المحافظة على أمن إسرائيل.

٤ - تشجيع التوصل لتسوية عادلة ودائمة وحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي مطلع هذه القرن استجدت مظاهر أخرى إضافية للاستراتيجية الأمريكية ودخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة، وأصبحت الولايات المتحدة - مرة أخرى - هي اللاعب الرئيسي فيه. حيث أنحسر الدور الروسي، وأصبح الدور الأوروبي مجرد دور مكمل للدور الأمريكي، وأصبح المجال فسيحاً أمام الولايات المتحدة لرسم وتنفيذ استراتيجية جديدة تخدم مصالحها في المنطقة، خاصة بعد حوادث سبتمبر ٢٠٠١م، واحتلال أفغانستان (القاعدة وطالبان) ثم احتلال العراق (٢٠٠٣)، والاستمرار في محاربة الإرهاب.

ويمكن تحديد أهم محاور السياسة الأمريكية الحالية فيما يلي:

١ - الدفاع عن أمن الخليج.

٢ - محاربة الإرهاب (نشاط حزب الله في لبنان- عمليات منظمات المقاومة الفلسطينية- العمليات الانتحارية لمنظمات المقاومة الإسلامية (حماس) - وتنظيم الجهاد الإسلامي- وخطورة ما اعتبرته الولايات المتحدة «ظاهرة الإرهاب الدولي» وسمته إسرئيل «الإرهاب الإسلامي».

٣ - الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل (إيران والعراق وليبيا وسوريا والسودان ومصر).

٤ - السعي لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي.

٥ - نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

٦ - دعم الدول الحليفة والصديقة.

وأخيراً، فإن مواقف الولايات المتحدة ممن تسميهم بالقوى المتطرفة أو الراديكالية أو الإرهابية تتسم أحياناً بالمبالغة والتجني، ولاتزال تحركها أفكار مغلوطة: عما يسمى بالإرهاب الإسلامي، وتخلط بين المقاومة المشروعة للشعوب ضد الاحتلال الأجنبي وبين الأعمال الإرهابية.

وبعد - فلا شك في أن كافة الدول العربية تتطلع إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة، وتتجاوب مع توجهاتها فيما يتعلق بحرية الأسواق والتجارة وتشجيع القطاع الخاص والأخذ بمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما أنها تعتبر السلام خياراً استراتيجياً. ويبقى أن تعيد الولايات المتحدة النظر في علاقتها مع العالم العربي وإقامة هذه العلاقات على أسس احترام السيادة والحقوق المشروعة وتحقيق المصالح المشتركة مع مراعاة الشرعية الدولية، والتعاون من أجل إقامة السلام والاستقرار في المنطقة.

خاتمة

بدأت دراسة هذا الكتاب في معالجة الظروف الطبيعية والبشرية التي كان من أهمها العناصر التي استوطنت ذلك الجزء وأهما في البلدان عناصر الهنود الحمر، ثم اكتشاف العالم الجديد من خلال رحلات كريستوفر كولمبس، وأوضحت أيضاً تكوين المستعمرات الأوروبية في أمريكا، وطبيعة سكان هذه المستعمرات.

ولأهمية تاريخ الولايات المتحدة الخاصة سواء بالنسبة للعالم الجديد وأوروبا أو للشرق الأوسط والشرق الأقصى، تعرضت في هذا الكتاب «الولايات المتحدة الأمريكية من المستعمرة إلى الهيمنة» للتاريخ الحديث للولايات المتحدة الأمريكية من الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر حتى الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت في عام ١٩٢٩م. فتعرضت للظروف التي أدت إلى إنشاء المستعمرات الأوروبية وازدهارها، وخاصة المستعمرات الإنجليزية وتفوق الإنجليز الحاسم في القرن السابع عشر على الاستعمار الفرنسي، إلى أن تبلور ذلك في صلح باريس عام ١٧٦٣م. ثم تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين أهل المستعمرات والحكومة الإنجليزية حتى تطورت إلى حرب الاستقلال، وصدور دستور عام ١٧٨٩م.

وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت الولايات المتحدة بعد استقلالها هي الخلافات المتزايدة بين الشمال والجنوب حتى وقعت الحرب الأهلية. ومع أنها أرهقت البلاد، إلا أن التقدم والتطور والتوسع كان طابع الفترة التالية. وهذا التوسع كان أولاً في القارتين الأمريكيتين، ثم انتشر حتى بلغ الفيلبين في الشرق الأقصى في أواخر القرن التاسع عشر.

ولما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة كبرى في مطلع القرن التاسع عشر، أصبحت أمور أوروبا تعنيها، ومع أن ويدرو ويلسون انتصر في انتخابات عام ١٩١٦م، لأنه كان داعية للسلام العالمي، ولتجنب الولايات المتحدة الأمريكية التورط في الحرب العالمية، إلا أنه هو نفسه من أجل مصالح دولته - الذي أعلن الحرب على الإمبراطوريتين الألمانية والنمساوية.

ومع أن الولايات المتحدة كانت مزدهرة إلى حد كبير في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلا أنها لم تلبث أن واجهت أزمة اقتصادية كبرى في عام ١٩٢٩م كانت نتيجتها خطيرة، ولكن اجتاز الشعب الأمريكي الأزمة ليصبح في الثلاثينات أكبر دول العالم رخاء وقوة.

لذلك يمكن القول بأن هذه الدراسة طرحت في ثناياها تساؤلات جمة، ومحاور عديدة في كيفية تفوق الولايات المتحدة في مدة وجيزة لتصبح القوة العظمى الوحيدة في العالم- وذلك فيما يلي :

أولاً : التعددية التي قام عليها المجتمع الأمريكي ومساهمة جنسيات عديدة استوطنت العالم الجديد في تأسيس دولة تختلف تمام الاختلاف عن العالم القديم.

ثانياً : تحقيق التقدم السريع والنمو الاقتصادي المطرد بفضل قوة الإرادة والعزيمة التي تميز بها الشعب الأمريكي.

ثالثاً : التوسع الخارجي واتساع نطاق الاستثمارات الأمريكية، والذي كان المحرك الأساسي له التقدم الاقتصادي الواضح والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

رابعاً : إثبات الوجود الأمريكي على الصعيد الدولي سواء بالنسبة لأوروبا أو للشرق الأقصى أو للشرق الأوسط أو للعالم العربي والنجاح الذي تحقق لهذه النظرية .

أهم المراجع

The American، Ana Haman Belz، Winfred A. Harbison، Alfred H. Kelly sixth edition N. Y. 1983. ، Constitution its origins and development

The Big Change: American Transforms itself، Fiedric Lewis، Allen Harper & Row 1975.، 1900-1950

An Outline of American History. Edited by various of Professor specialize in American History.

Encyclopedia of American History.

American Epoch A History of The United، Arthur Stanley، Link States since 1900 4th Edition 1972.

The Monroe Doctrine and American Expansion 1900، Mark Frederic -1921 N. Y. 1966 -

History of the United States of America 1995.، Henry، Elson

The Monroe Doctrine and the American Expansion ، Frederic، Mark N. Y. 1966. ، 1900-1921

The Times ATLAS Of World History. London 1979, times books limited

الآن نيفنز، هنري كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة ج١، ج٢ ترجمة محمد بدر الدين، دار المعارف ، مصر ,١٩٥٨

د/ ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٩م.

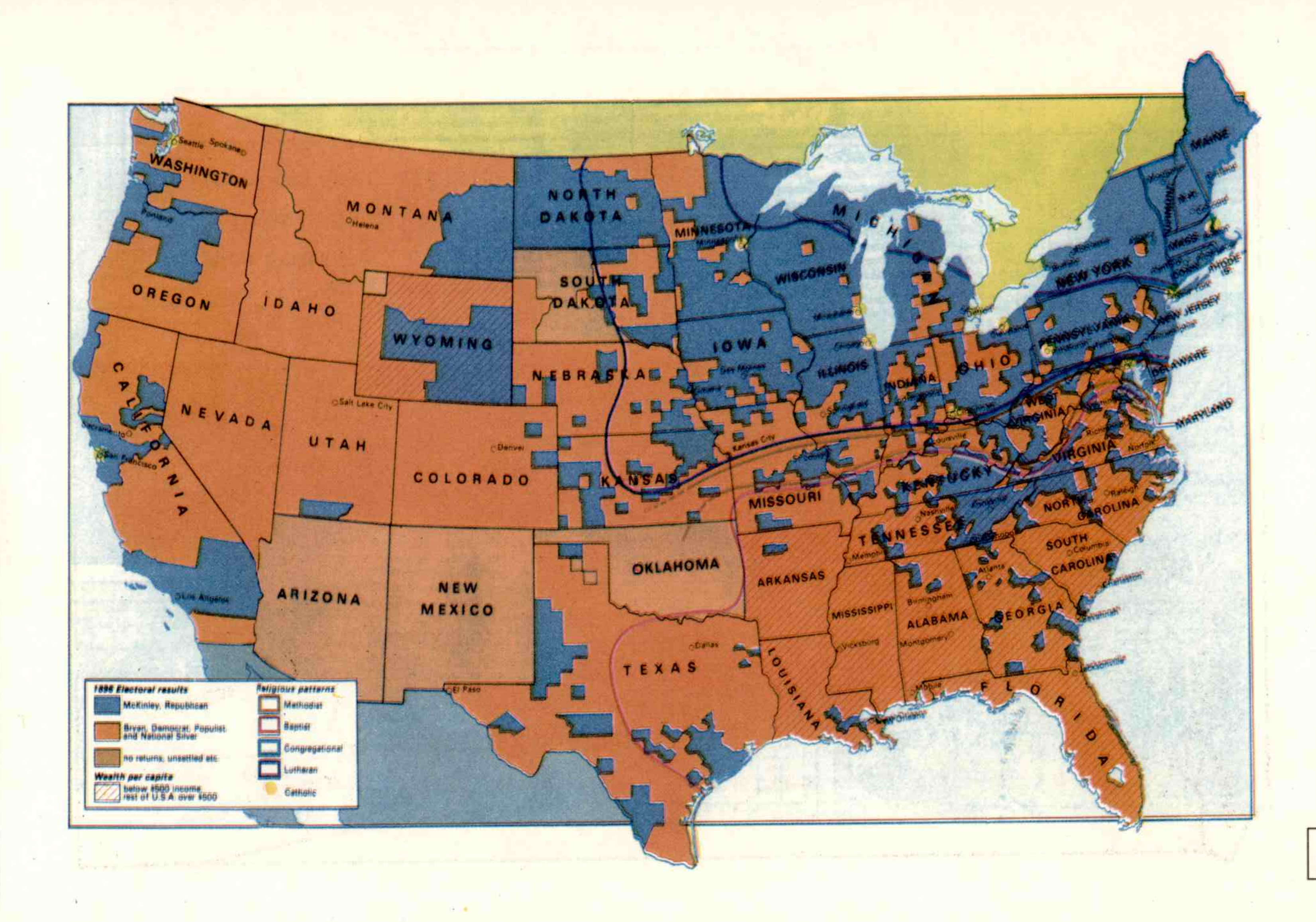
د/ عبد العزيز سليمان نوار، د/ عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣م.

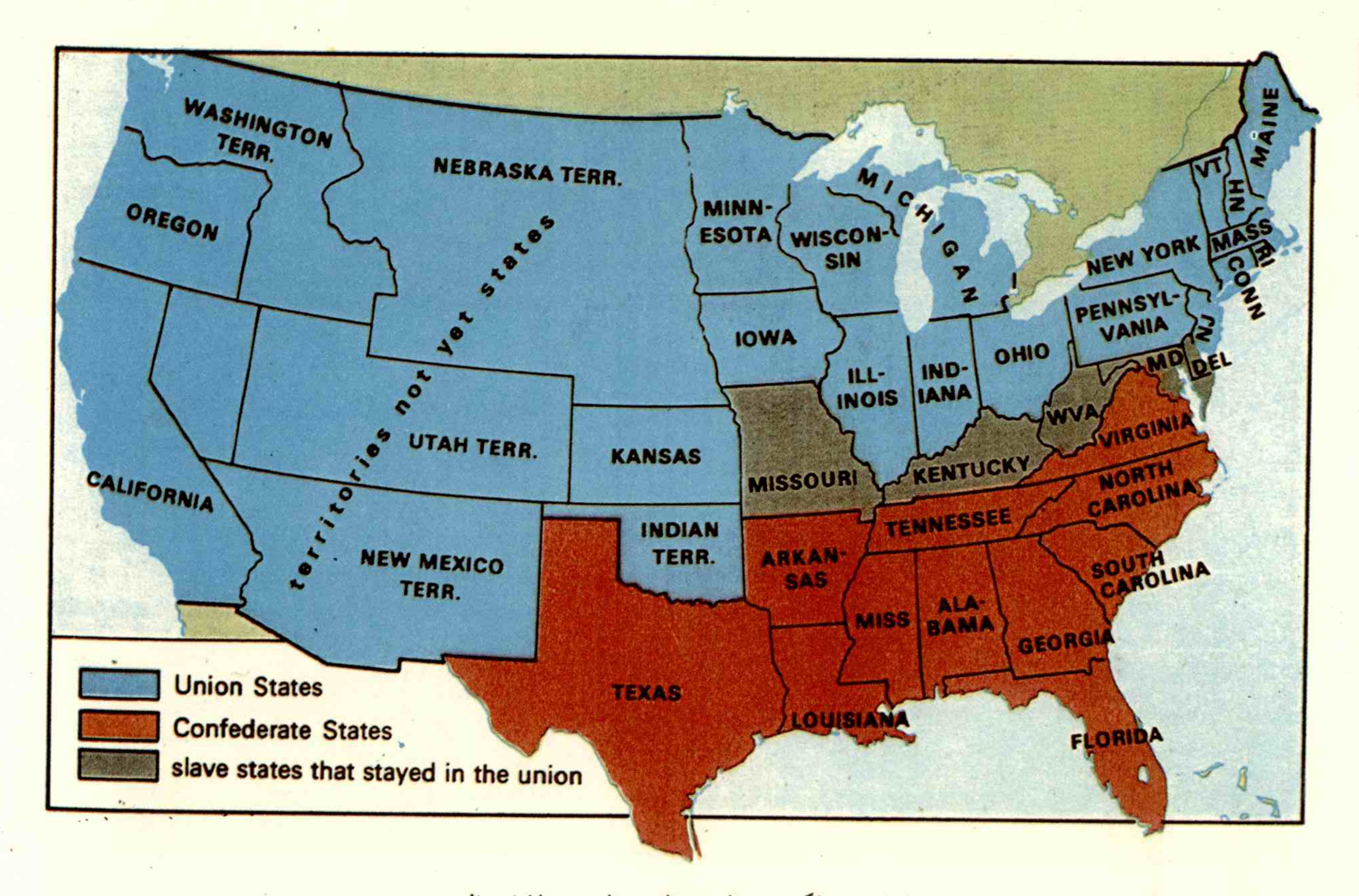
عمر عبد العزيز عمر، دراسات في التاريخ الأمريكي الحديث الإسكندرية ١٩٩٢م.

دانيال دافينز ، نورمان لنجر، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥م، ترجمة عبد العليم إبراهيم الأبيضي، القاهرة، ١٩٩٠م.

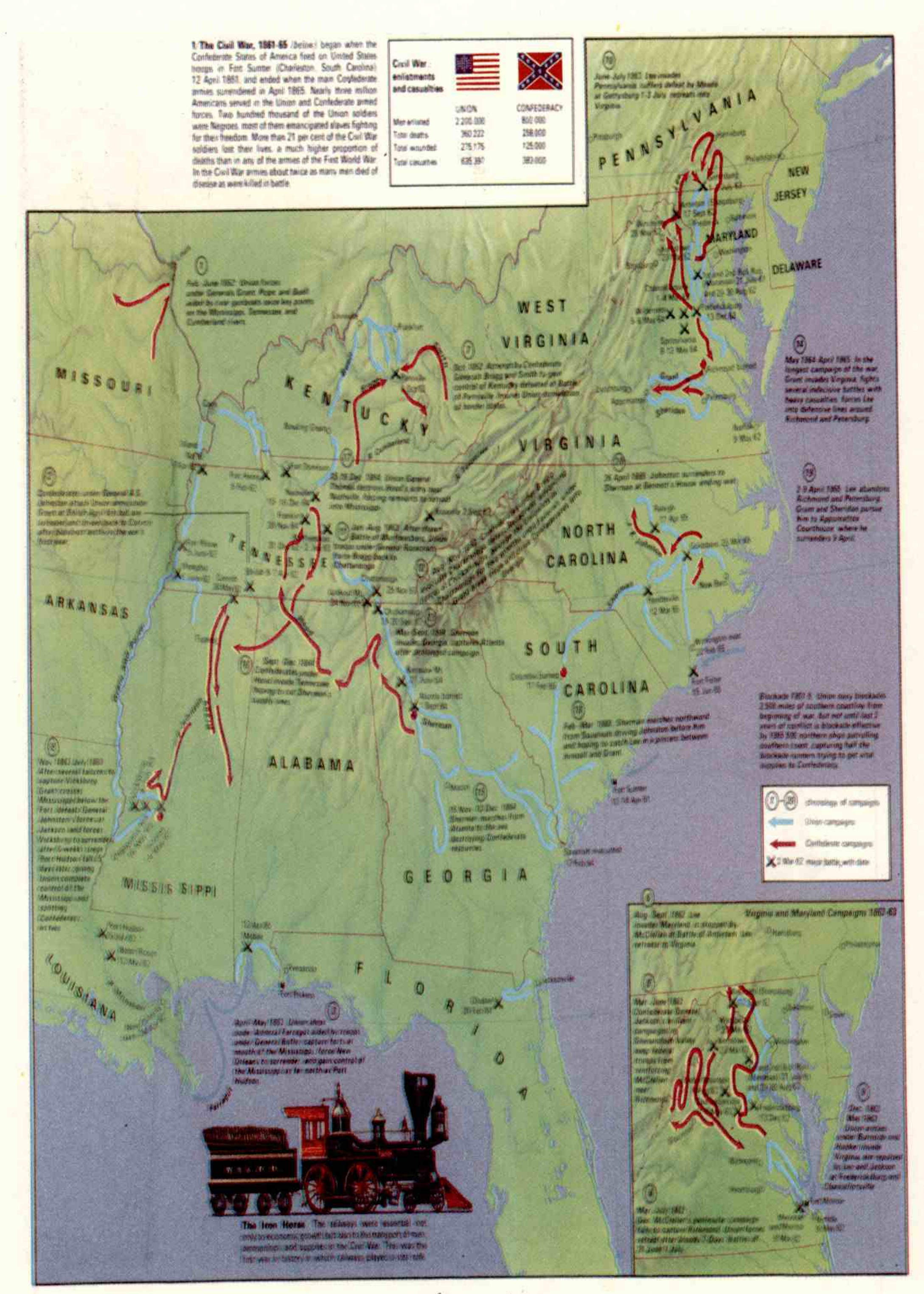
جمال حجر، دراسات في التاريخ الأمريكي الإسكندرية ,١٩٩٥

فرانكلن أشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة وهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة للطباعة والنشر، بيروت.


1896 Electoral results
McKinley, Republican
Bryan, Democrat, Populist and National Silver
no returns, unsettled etc.
Wealth per capita
below $500 income, rest of U.S.A. over $500
Religious patterns
Methodist
Baptist
Congregational
Lutheran
Catholic
WASHINGTON
Seattle
Spokane
Portland
OREGON
CALIFORNIA
Sacramento
San Francisco
Los Angeles
NEVADA
IDAHO
MONTANA
Helena
WYOMING
UTAH
Salt Lake City
COLORADO
Denver
ARIZONA
NEW MEXICO
El Paso
NORTH DAKOTA
SOUTH DAKOTA
NEBRASKA
KANSAS
Kansas City
OKLAHOMA
TEXAS
Dallas
MINNESOTA
IOWA
MISSOURI
ARKANSAS
LOUISIANA
New Orleans
WISCONSIN
ILLINOIS
MICHIGAN
INDIANA
OHIO
KENTUCKY
TENNESSEE
Nashville
Memphis
MISSISSIPPI
Vicksburg
ALABAMA
Birmingham
Montgomery
Mobile
GEORGIA
Atlanta
FLORIDA
Jacksonville
SOUTH CAROLINA
Columbia
Charleston
NORTH CAROLINA
Raleigh
VIRGINIA
Norfolk
WEST VIRGINIA
PENNSYLVANIA
NEW YORK
NEW JERSEY
DELAWARE
MARYLAND
MASS.
RHODE IS.
MAINE



الولايات الكونفدراليه - الفيدراليه - ولايات السود



الحرب الأهلية

UNITED STATES OF AMERICA
El Paso
San Antonio
Galveston
Corpus Christi
Matamoros
New Orleans
Pensacola
FLORIDA
SONORA
CHIHUAHUA
COAHUILA
NUEVO LEÓN
Rio Grande
1916
M E X I C O
Tampico
Vera Cruz
Mexico City
1914
1914
1898-1903, 1906-9, 1917-22
1898
1915
1905
1898
1917
1909
1903
1903
1895
Havana
CUBA
Guantanamo
Môle St Nicholas
Port-au-Prince
DOMINICAN REPUBLIC
Samaná Bay
PUERTO RICO
Virgin Islands
Atlantic Ocean
Caribbean Sea
Pacific Ocean
BRITISH HONDURAS
GUATEMALA
HONDURAS
EL SALVADOR
NICARAGUA
COSTA RICA
San José
Colón
Panama City
PANAMA
COLOMBIA
VENEZUELA
Caracas
R. Orinoco
TRINIDAD
BARBADOS

عهد التوسع الأمريكي

الفهرس

الموضــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث	

شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر / جدة
طريق المدينة المنورة ـ شرق الكوبري المربع
تليفون : ٦٣٩٦٠٦٠ ـ فاكس : ٦٣٩١٠٠٣